الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

لقد شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة وتصدع المعسكر الشيوعي تحولات واضطرابات دولية كبيرة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأهم في العالم والمسيطرة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ما أتاح لها فرصة التدخل والتورط في كل القضايا الدولية بحثا عن تحقيق مصالحها وبسط نفوذها على الصعيدين القاري والدولي معتمدة في ذلك على كل ما في حوزتها من أدوات شرعية وغير شرعية الأمر الذي أدى بالكثير من الدول للسعي إلى زيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية الخاصة محاولة منها لكسر احتكار أسباب القوة ،ومنها إيران التي عملت على تقويت جهازها العسكري بتطوير أبحاثها في المجال النووي وتخصيب اليورانيوم الأمر الذي أمن شروط الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وضع حد لتنامي القوة الإقليمية التي ترى فيها تهديدا لمصالحها الاقتصادية في منطقة النفوذ التقليدية ولأمن حلفائها في الشرق الأوسط،ما أدى لأزمة دولية بحيث مثلت الأزمة النووية الإيرانية احد ابرز الأزمات على الساحة الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين وتعد من الأزمات السياسية التي شكلت محور اهتمام كثير من الأطراف إذ خلقت أجواء حرجة وحاسمة بالنسبة لمعظم الأطراف المعنية وأثارت صراعا حادا بين مختلف القوة الدولية والإقليمية،وتضمنت قدرا عاليا من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المؤدية إليها إذ كانت نتاجا لتراكم مجموعة من المتغيرات السابقة التي لا ترتبط فقط بتفاعلات العلاقات الإيرانية الأمريكية ،وإنما ترتبط أيضا بقضايا منع الانتشار النووي على الساحة الدولية ،ولا سيما في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية،واستحوذت المسألة الإيرانية على قدر كبير من الاهتمام الدولي والإقليمي وأثارت مخاوف نشوء حالة من التصعيد العسكري واحتاجت إلى قدر كبير من الجهد والتفاعلات السياسية من اجل محاصرة تداعياتها السلبية وكان السلوك الصادر عن معظم أطراف الأزمة يهدف إلى حماية مصالحها والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية.

كان تعامل معظم الأطراف مع المسألة النووية الإيرانية من منظور إدارة الأزمة والذي يهدف إلى تجنب حدوث مواجهة مسلحة مع محاولة التحكم في مسار تفاعلات المحيطة بالأزمة سعيا من كل طرف إلى

صيانة مصالحها وطرفا الأزمة الرئيسيان (إيران والولايات المتحدة الأمريكية) حرصا على تفادي الوصول بالأزمة إلى مستوى المواجهة المسلحة ،إذ لم يكن من مصلحة إيران بالطبع أن تتعرض منشآتها النووية وقدراتها العسكرية لضربة أمريكية مدمرة كما لم يكن لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية للجوء إلى الخيار العسكري في وقت ما تزال متأثرة بالتدخل العسكري في العراق و العواقب الوخيمة التي ترتبت عنه علاوة على ما يتطلبه الخيار العسكري من تكاليف سياسية وبشرية ومادية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة عوامل وأسباب نذكر منها:

1. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من موضوعها الجديد في الربط بين عدة متغيرات وإظهار علاقة التأثير والتأثر مثل الأزمة الدولية وصنع القرار السياسي والموقف الدولي وكذا البرنامج النووي الإيراني وأطراف الأزمة والانتقال من موقف إلى أخر في حركة ديناميكية متغيرة.
2. تثير هذه الدراسة الجدل العلمي حول الغموض والملابسات التي أحاطت بالبرنامج النووي الإيراني والأزمة الدولية ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.
3. تقدم هذه الدراسة حالة دراسية نموذجية لكيفية التعامل مع الأزمات الدولية من خلال التطبيق على أزمة البرنامج النووي الإيراني وتعدد الأطراف وتضارب المصالح حول هذا الموضوع ذو الأبعاد الإقليمية والدولية.

أهداف الدراسة:

1. دراسة علم إدارة الأزمات الدولية نشأته ،تطوره ،عناصره و استراتيجيات التفاعل مع الأزمات.
2. التعرف على كيفية اتخاذ القرار السياسي الخارجي في الإدارة لأهم الأطراف الدولية و الإقليمية عند مواجهة الأزمات الدولية.

3. تسليط الضوء على البرنامج النووي الإيراني كأزمة دولية تتفاعل معها أطراف مختلفة دولية وإقليمية في الوقت الراهن وطرح السيناريوهات المطروحة لحل هذه الأزمة.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

ترجع أسباب اختيار الموضوع لأهميته بحد ذاته وتداخلات مستويات التحليل فيه خاصة الدولي (والذي من ضمنه الإقليمي) من خلال تحليل الملف النووي الإيراني وذلك لإبراز المواقف الدولية المختلفة منه وكذلك لسبب قلة المراجع المتخصصة في مجال دراسة إدارة الأزمات الدولية وخاصة إدارة الأزمة النووية الإيرانية دراسة أكاديمية عملية ماعدا بعض الرسائل الجامعية سواء كانت رسائل ماجستير أو دكتوراه و التي يعتمد عليها كمراجع موثوقة وأكاديمية في التحليل وكذلك بعض المقالات للباحثين المتخصصين في الشأن الإيراني.

الأسباب الذاتية:

ترجع أسباب اختيار الموضوع من الناحية الذاتية إلى:

1. محاولة التعرف على ازدواجية تعامل الدول حيال المشاكل الدولية وانتهاج سياسة المصلحة حتى ولو كانت على حساب الأمن الدولي تهديد الأمن الدولي.
2. الرغبة في معرفة أسباب النزاعات و الأزمات الدولية وكيفية التنبؤ بمستقبلها.

الدراسات السابقة:

نظرا لما تشكله الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمشروع النووي الإيراني من أهمية لإثراء هذه الدراسة ووضع التصورات اللازمة لمواجهة هذا المشروع في ضوء التحديات المحتملة والفوضى المتاحة.

الدراسة الأولى:دراسة باريزي (2013) بعنوان إيران والمجتمع الدولي: **"القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني "** أجرت هذه الدراسة في نيويورك، بهدف التعرف على العلاقات المتشابكة بين إيران والمجتمع الدولي التي وصلت إلى أعلى درجة من التعاون والتفاهم في مرحلة الشاه محمد رضا بهلوى، واستمرت على ذلك النحو حتى بدأت في الاضطرابات بعد إصرار إيران على استكمال الملف النووي الإيراني بحجة استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية مع توضيح تباين وجهات النظر الدولية والعربية حول سعي إيران لامتلاك القدرات النووية.

الدراسة الثانية:دراسة الذيابي(2010) بعنوان **"إيران ورقصة السرطان"** أجريت هذه الدراسة في الرياض بهدف التعرف على جهد إيران لامتلاك القدرات النووية ، وما ترتب عليها من ردود أفعال دولية و عربية وخارجية، والآراء المؤيدة والآراء المعارضة لامتلاك إيران القدرات النووية التي تمكنها من صناعة السلاح النووي وما سيترتب عليه من امتلاك إيران للقدرات النووية من تغيير معادلة الشرق الأوسط الجديد.

الدراسة الثالثة:الدراسة التي قام بها الباحث جيمس روبينز في مجلس السياسة الخارجية الأمريكية 2007 بعنوان**"مخاطر الردع "** والتي يتحدث فيها عن الاستقرار والتوازن الدولي حيث يرى أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى نوع من الاستقرار في العالم وذلك لتحاشي الطرفين لأي صدام عسكري خشية الوقوع في حرب نووية مدمرة بين القوى النووية في العالم.

الدراسة الرابعة: الدراسة التي قام بها اندرو اكسام من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وهو بعنوان**"ما السبب الذي قد يجعل الولايات المتحدة الأمريكية لا تهاجم إيران"** والتي تحدث فيها عن الأسباب التي تقلل من إمكانية وقوع حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران،وقد ركز على دور المؤسسة العسكرية والقادة العسكريين الذين استفادوا كثيرا من درس العراق إضافة إلى إيمانهم أو جزمهم بمدى خسارتهم في هذه الحرب وعدم تورطهم فيها نظرا لقوة إيران النووية.

إشكالية الدراسة:

تعتبر الإشكالية منطلق الباحث ودافعه لحل التساؤلات التي تثيره ويسعى للكشف عن أسبابها ومحاولة فهم أبعادها من خلال البحث العلمي وبناءا عليه تكمن مشكلة الدراسة في أن الأطراف الدولية والإقليمية، لم تتبع سياسة واحدة تجاه قضايا الانتشار النووي،ولم تتعامل مع الدول الساعية إلى الحصول على القدرات النووية وفق معيار واحد، إذ تبرز المشكلة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي المتعلق بسلوك الأطراف الدولية والإقليمية في معالجة الأزمات الدولية وذلك انطلاقا من الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة الاستراتيجيات الدولية والإقليمية المتبعة في إدارة الأزمة النووية الإيرانية ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية المساعدة على فهم موضوع محل الدراسة:

1. ما هي أهم الأطر المفاهيمية والنظرية لإدارة الأزمات الدولية؟
2. هل يشكل البرنامج النووي الإيراني تهديدا للأمن الدولي؟
3. هل سيتم الالتزام بمضمون الاتفاق النووي الإيراني وتنفيذه بشكل كامل وشفاف ؟
4. هل إدارة المجتمع الدولي للملف النووي الإيراني نابعة من مصلحة فردية أم جماعية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية نقطة ينطلق منها الباحث بغية الإجابة عن التساؤلات التي أثارتها الإشكالية، تؤكدها أو تنفيها معطيات الدراسة وعليه وبعد الإشكالية المطروحة ووفق معطيات الموضوع المدروس نفترض الفرضيات التالية:

1. تفعيل الوساطة الدولية يمكن أن يخلق فرص التسوية السلمية نهائية لازمة البرنامج النووي الإيراني.
2. إدارة المجتمع الدولي لأزمة البرنامج النووي الإيراني خاضعة لاعتبارات الأطراف الإقليمية والدولية.

منهج الدراسة:

إن البحث العلمي يفرض على الباحث الاستعانة بالمناهج العلمية لتأكيد الفرضيات أو نفيها من اجل ضمان علمية النتائج و عليه تم الاعتماد على جملة من المناهج في إطار التكامل المنهجي:

منهج صنع القرار: يعتبر منهج صنع القرار من أهم المناهج التي تساعد الباحث على تتبع مسار صنع القرار في الوحدات الدولية وطوره ايتشارد سنا يدر من خلال طرحه للمتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية المتحكمة والمحددة لصنع القرار الخارجي للدولة وعليه قمنا باستعمال هذا المنهج في تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية والسياسة الخارجية للأطراف الدولية والإقليمية تجاه هذه الأزمة.

مقترب تحليل النظم(النسقي) وقد تم استخدامه بالطريقة التالية:تكاتفت مجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية على النظام الإيراني،سرعت بعملية اتخاذ قرار التخصيب ولعل أهمها هو تورط الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من القضايا الدولية (العراق، أفغانستان، فلسطين.....) وكذلك عدم اتخاذها أي موقف تجاه إسرائيل التي تمتلك السلاح النووي،والتوجه التركي الجديد وانفتاحه على المنطقة العربية على حساب التوجهات التركية الأوروبية مع ما تملكه إيران من دعم روسي فرضته الجغرافية السياسية وشيء من التفاهم الصيني للطموحات الإيرانية بالإضافة إلى عوامل أخرى صنعت القرار سواء إقليمي أو دولي

منهج دراسة حالة : هو من أدوات المنهج الوصفي التحليلي وجزء من منهج تحليل مضمون دراسة حالة , وتطبيق جميع الأطر النظرية على هذه الحالة وستقوم هذه الدراسة على تطبيق إدارة الأزمات الدولية على أزمة البرنامج النووي الإيراني وإلقاء الضوء على تعامل الدول على هذه الحالة

تقسيم الدراسة: توزعت الدراسة على مقدمة وخاتمة وثلاث فصول رئيسية تناول الفصل الأول الموسوم "بالاطار النظري للأزمات الدولية "من خلال ثلاث مباحث **المبحث الأول** (رؤية نظرية تحليلية للأزمة الدولية), و المبحث الثاني (رؤية نظرية تحليلية لإدارة الأزمة الدولية),أما الثالث (استراتيجيات المتبعة من

طرف الدول في إدارة هذه الأزمة) , فيما ركز الفصل الثاني على "أهم مقومات الجمهورية الإيرانية وملفها النووي", من خلال مبحثين فالمبحث الأول تناول (المكانة الجيوستراتيجية التي تحظى بها دولة إيران) , أما بالنسبة للمبحث الثاني فلقد تطرق إلى(دوافع و أهداف البرنامج النووي الإيراني), فيما ركز الفصل الثالث على" تداعيات الملف النووي الإيراني على المستوى الدولي و الإقليمي" عبر ثلاث مباحث رئيسية هي الأول ركز على (دور الأطراف الدولية في إدارة الملف النووي الإيراني) و الثاني(تمحور حول المواقف الإقليمية ودورها في إدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني.) أما المبحث الأخير فلقد تناول أهم سيناريوهات تطور المسألة النووية الإيرانية .فيما انتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم ما توصلت إليه الدراسة .

صعوبات الدراسة: هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذا البحث يتجلى أغلبها حول طبيعة الموضوع وصعوبة في جمع المراجع نتيجة قلة الدراسات حول الموضوع وصعوبة تتعلق بضيق الوقت وهذا ما قد يوقعنا في بعض الاخطاء غير مقصودة.

تمهيد:

أضحى عالم اليوم عالما مليئا بالصراعات، والمصالح المتعارضة, عالم زادت فيه تفاعلات القوى الكبرى، والكيانات الدولية، ومحاولات انتقال مركز النفوذ والسيطرة، والهيمنة مما خلق نزعة عارمة لأصحابها لحيازة القوة بكافة أشكالها، ويؤشر ذالك لوجود نزعة جامحة للتسلط، والهيمنة تؤدي بالضرورة إلى حرمان كيانات، ودول وقوميات من الوصول إلى مستوى من القوة يجعلها تكون ندا للقوى الكبرى، ويؤدي هذا السلوك إلى نشوب الأزمات التي قد تتطور إلى تفاقم صراعات ونشوب حروب.

وفي هذا الإطار تعمل الأطراف على إدارة لأزمة بممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف، أو تسعى إلى التعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسارة مرتفعة، بما يشكل على البعض ورغم أن الأزمات على أشكالها المختلفة حالة ملازمة للإنسان في كل زمان ومكان، وتحدث في البلدان المتقدمة، والمتخلفة على حد سواء، مع اختلاف طبيعتها وعمق تأثيرها، إلا أن الأزمات التي يعيشها العالم اليوم تأخذ طابعا أكثر تأثيرا بحكم بنية النظام الذي يتسم بالقطبية الأحادية، وهيمنة قوة واحدة على مجريات السياسة الدولية ، وعليه سيتناول هذا الفصل ثلاث المباحث:

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الدولية

المبحث الثاني: مفهوم إدارة الأزمات الدولية

المبحث الثالث: استراتيجيات إدارة الأزمات الدولية

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الدولية

المطلب الأول: تعريف الأزمة الدولية:

يتسم عالمنا اليوم بوجود الكثير من الأزمات، والتعقيدات في مختلف المجالات لاسيما في المجال السياسي، ومن المعلوم أن الأزمات قد طالت كل المجالات الحياتية، فعملت على تشكيل العالم وفق رؤى تتجاوز قدرة المجتمعات، والأفراد على التحكم فيها، وقبل أن نتطرق إلى مفهوم الأزمة الدولية نشير إلى مفهوم الأزمة.[1]

مفهوم الأزمة:

لا يختلف اثنان في أن الأزمات جزء رئيسي في واقع الحياة البشيرة، والمؤسسة وهذا يدفع إلى التفكير بصورة جدية في كيفية مواجهتها، والتعامل معها بشكل فعال إلى الحد من النتائج السلبية، والاستفادة أن أمكن من نتائجها الايجابية. حيث أن بعض الباحثين من عرف الأزمة بالمفهوم الاجتماعي، والسياسي والاقتصادي.

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية: توقف الأحداث المنظمة، والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.[2]

[1] أمنة المير، أسطورة الحياد استقلالية الإعلام اللبناني في الأزمات السياسية. بيروت: دار النهار للنشر، 2014، ص. 161.

[2] عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث –مخاطر العولمة والإرهاب الدولي–، ط2، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002، ص. 13.

أما الأزمة من الناحية السياسية: هي حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي، وتستدعي اتخاذ قرار التحدي الذي تمثله سواء كان إداريا، أو سياسيا أو نظاميا أو اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو ثقافيا.[1]

ومن الناحية الاقتصادية فهي تعني: انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي.[2]

وسوف نقوم بتقصي المعاني اللغوية، والاصطلاحية للأزمة، ومن ثم مفاهيمها وذلك على النحو التالي:

ففي اللغة العربية تعني الشدة، والقحط، والمأزم هو الضيق، ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق أصلا من الكلمة اليونانية(Kipew) أي بمعنى لتقدر (Todecide).[3]

ويقصد بها في اللغة الانجليزية، وذلك وفق قاموس أكسفورد« هي نقطة التحول تطور–المرض– التاريخ– الحياة...الخ » .

كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في شكل كلمتين« Wet–Ji » أولهما تعبر عن الخطر والثانية عن الفرصة التي يمكن انتهازها من خلال تحويل الأزمة، وما تنطوي عليه من مخاطر، وفرص عن طريق استثمار هذه الأزمة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب منها.[4]

---

[1] عليوة السيد، المرجع السابق، ص. 13.

[2] عبد الله بن متعب بن كرم، **"**اللجنة الأمنية ودورها في إدارة الأزمات–دراسة تطبيقية على اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية–**"**، رسالة ماجستير، قسم علوم إدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص. 26.

الأزمة اصطلاحا:

بالرغم من تعدد تعريفات الأزمة من قبل العديد من الكتاب والباحثين، وذلك بتعدد خلفياتهم ومشاربهم والزاوية، والتي ينظرون منها إلى كلمة الأزمة إلا أن هناك تشابها كبيرا بين هذه التعريفات حول مدلول الأزمة وما يعنيه هذا المصطلح، ونورد فيما يلي أهم التعريفات التي أعطيت لها:

الأزمة : "هي حدث أو موقف غير متوقع يهدد الأفراد أو المنظمات على البقاء يعني أنه كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث أو تصرفات تؤثر وتهدد بقاء الناس والمنظمات".[1]

كما عرف Bieber 1988 الأزمة بأنها: " نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء لأخطارها".[2]

أما Peter Peterbr 1992 يقول بأن الأزمات هي معارف خاصة تعتمد على إدراكنا لحالات الخلل والتمزق والتي نعتقد أنها تؤدي إلى تناقض وتغيرات مفاجئة لدرجة يصعب التوافق معها.

أما الحملاوي فقد عرفها: بأنها عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على كله، كما انه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام.[3]

كما عرف ألستار بوخان (Alastair Buchan) الأزمة في كتابه " إدارة الأزمات" بأنها تعد ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه.[4]

---

[1] عبد السلام قحف، ثقافة الخرفات وإدارة الأزمات، بيروت: دار الجامعة، 1999، ص. 104.

[2] قادري علي عبد المجيد، اتصالات الأزمات، الازاريطة: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص. 65.

[3] المرجع نفسه، ص 65,

[4] عقاب بن غازي بن عميرة، إدارة الأزمات الأسرية، الرياض: (د.د.ن)، 2009، ص. 10.

وقد أورد« محمد جبر » تعريفا للازمة أنها« تعني تهديدا أو خطرا متوقعا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد ومنظمات والدول التي تحد من عملية اتخاذ القرار » .[1]

كما يقدم وليم كونت التعريف التالي للازمة:« الأزمة هي تلك النقطة الحرجة و اللحظة المناسبة التي يتحدد عندها مصير أو تطور ما » .[2]

إذا فالأزمة هي تغيرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة أو الدولة، أو البلد برمته، بسبب قصور معين سواء عن عمد أو من غير عمد، وقد تكون الأزمة نتيجة عوامل يصعب التحكم بها مثل العوامل السياسية والاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية والتكنولوجية.[3] ولا شك أن الكثير من المفاهيم الشاسعة، والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض خصائصها ولكنها في واقع الأمر ليست أزمة ونذكر على سبيل المثال:

أ. مفهوم الكارثة: Disaste

الكارثة هي احد أكثر المفاهيم التصاقا بالأزمات، وقد ينجم عنها أزمة ولكنها لا تكون أزمة بحد ذاتها.[4]

وكلمة كارثة مشتقة من اللغة اللاتينية، والمكونة من المقطعين dic وتعني القوة السلبية، والثانية ustrum وتعني النجمة والمعنى الحرفي للكلمة هو النجمة "السيئة" أو "سوء الطالع"، ويعرفها قاموس وبستير بأنها« عبارة عن حدث يسبب تدميرا شاسعا وأضرارا كبيرة وسوء حظ عظيم » .[5]

---

[1] أمنة المير، المرجع السابق، ص. 162.

[2] اديب خضور، الإعلام و الأزمات، الرياض، (د.د.ن)، 1999، ص. 7.

[3] بشير العلاق، العلاقات العامة في الأزمات، عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص. 59.

[4] شهرزاد مسعود، الإعلام وإدارة الأزمات –الإعلام الأمريكي نموذجا–، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013، ص. 55.

[5] المرجع نفسه، ص. 55.

وكذلك عرفت بأنها " حدث طبيعي أو من صنع إنسان مفاجئ أو متوقع يؤثر بشكل كبير على مجريات الحياة الطبيعية ويخلف عددا من الوفيات والإصابات مما يترتب على المجتمعات أن تتخذ إجراءات استثنائية لمجابهتها بقدرتها الذاتية أو بمساعدة خارجية.

إذن فمبعث الخلط المنطقي بين مفهوم الكارثة ومفهوم الأزمة، انه غالبا ما تؤدي الكارثة إلى أزمة أو عدة أزمات، وقد يحدث العكس أيضا، فقد ينتج عن تفاقم أزمة وتصاعدها كارثة مادية أو بشرية أو كليهما معا.[1]

ب. مفهوم الصدمة:Shock

هو الشعور المفاجئ الحاد، الناتج من حادث غير متوقع، وهو يجمع ما بين الغضب والذهول والخوف.[2]

ولعل مثل هذه الأمثلة من المفاهيم تختلف تماما عن مفهوم الأزمة، دون وجود أي نوع من الخلط، إما لأنها موقف أو حدث لم يرق إلى مستوى الأزمة من الفجائية أو الخطورة أو التهديد الجسيم لكيان المنظمة، إما أنها تكون مصدرا للازمة كالصراع مثلا، ا وان تكون احد عوارضها أو نتائجها كالصدمة. [3]

ج. مفهوم المشكلة:

هي نوع من التغيير المفاجئ غير المحسوب، وتتطلب مزيجا فعالا من مهارات التخطيط والاحتواء، والتوقع لدى الادارة.[4]

---

[1] زياد القطارنة، إدارة الكوارث، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013، ص. 16

[2] حمدي شعبان، الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، 2005، ص. 91

[3] المرجع نفسه، ص. 92.

[4] ستيف البريخت، "إدارة الأزمات –فن الدفاع عن الشركات–"، مجلة الشركة العربية للإعلام، العدد 11، القاهرة، حزيران 1998، ص. 7.

مفهوم الصراع :Conflict

تمثل كلمة (الصراع) في اللغة العربية (النزاع أو الخصام) أو (الخلاف)

أما كلمة(coflict) فهي من أصل لاتيني وتعني عملية (الضرب) والضرب وقد استخدمت في اللغة الانجليزية لتعني (العراك) أو الخصام كما عرف الصراع من حيث كونه تعبيرا عن تحقيق الأهداف فالصراع هو عملية التعبير عند عدم الرضا أو هو تعبير عن خلاف أو أهداف وتوقعات غير محققة ضمن التنظيم.

قد عرف الصراع على انه اضطراب أو تعطيل في عملية اتخاذ القرار بحيث يجد الفرد أو الجماعة صعوبة باختصار البديل.

ونلاحظ في هذا التعريف تم التركيز على أثار الصراع في المقابل فقد تم إهمال أسباب الصراع.[1]

وفي ما يتعلق بالأزمة الدولية باعتبارها مصطلحا سياسيا، فقد كانت محل اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية والذين حاولوا وضع تعريف محدد وواضح لها، ولكن اختلاف الرؤى الفكرية للباحثين أدى إلى تعدد التعاريف الموضوعية لمصطلح الأزمة الدولية لصعوبة إيجاد تعريف شامل لها وقد انقسم الباحثون في تعريف الأزمة الدولية إلى ثلاث مدارس فكرية، تقدم الأولى تعريفا نسقيا للأزمة الدولية وأخرى تقدم تعريفا يرتكز على مفاهيم منهج صنع القرار، وثالثة تحاول التوفيق بين المنهجين السابقين وبالإمكان توضيح هذه المدارس الثلاث كالتالي:[2]

[1] أمل محمود علي العبيدي، "إستراتيجية الصراع التنظيمي وإمكانية تحقيق أهداف المنظمة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، 69، المستنصرية 2008، ص. 80.

[2] غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، "ماهية الازمة الدولية، مجلة"، مجلة العلوم السياسية، العدد 22، جامعة بغداد، (د.س.ن)، ص–ص: 2– 3.

1. مفهوم الأزمة لدى مدرسة النسق أو النظم:

تكتسب مدرسة النسق أهمية كبرى عند تحليل الأزمات التي تكون القوى الكبرى في النظام الدولي أطرافا مباشرة فيها، نظرا لتزايد مقومات عدم الاستقرار في النظام الدولي وتزايد تبادل الأفعال والتحركات الصراعية، التي تؤثر على استعراض القوة المادية أو استخدامها ويمثل ذلك جوهر المدخل النسقي في دراسة الأزمة الدولية.

في هذا السياق اهتم التعريف النسقي للازمة الدولية بإبراز العلاقة بين ظاهرة الأزمة الدولية والنظام الدولي وذلك من خلال التركيز على هيكل كمنهج مهم لدراسة السياسة، فالأزمة بالنسبة لهذه المدرسة نتيجة حتمية للتفاعلات بين الدول من خلال سياق التطور التدريجي للأحداث الدولية،[1] ومن رواد هذه المدرسة (كينث بولدنغ، اوران يونغ، كورال بيرل تشارلز ماكيلاند)، وقد اهتم هذا الفريق من العلماء في تعريفة للازمة بتحديد أثارها على تطور النظام الدولي القائم.[2] فقد عرف (لينيث بولدنغ) الأزمة الدولية بأنها« نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي، أي أن الأزمة الدولية إنما هي أزمات النظام السياسي » .

اعتبر هذا التعريف الأزمة ظاهرة دولية تحدث في إطار النظام الدولي نتيجة للتفاعلات القائمة بين وحداته، وتنطوي الأزمة على أخطار محتملة تهدد العلاقات الدولية.[3]

ويعرفها تشارلز ميكليلاند بأنها« فترة انتقالية ما بين الحرب والسلم واحتمال تصعيد جميع الازمات الدولية لتصل إلى مرحلة الحرب إلا أن معظمها يتضاءل بدون اللجوء الى استخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الأزمة » .

---

[1] رغد صالح الهدلة، "الأزمة الدولية مفهومها أسبابها إدارتها وأدواتها"، الاتحاد جريدة يومية، (د.س.ن)، ص. 4.

[2] عبد الغفار عفيفي الدويك، إدارة الأزمات الدولية، الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر، 2013، ص. 13.

[3] قحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص. 4.

يرى تشارلز ميكليلاند حسب تعريفه ان الازمة الدولية رغم خطورتها لا تؤدي بصورة دائمة الى الحرب.[1]

ويعرف (اوران يونغ) الازمة بانها« احداث سريعة تؤدي الى زيادة عدم الاستقرار في النظام القائم الى درجة غير عادية تزيد من احتمال استخدام العنف. » .

وعليه فان (يونغ) فهم الأزمة على أنها أحداث سريعة تساهم في قيام حالة من عدم الاستقرار في النظام الدولي القائم لدرجة غير طبيعية تؤدي إلى نشوء حالة قائمة على استخدام العنف في هذا النظام.[2]

اماكورال بل (coralbill) فأنها عرفتها في كتابها اتفاقيات الأزمة " بأنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد تغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدولتين".[3]

كما عرف جون سبانيرJihn spanier الأزمة بأنها موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى مما يخلق درجة من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب.

هنا يربط سبانير بين الأزمة الدولية وطبيعة النظام الدولي القائم، ويرى أن عالم الاستقطاب الثنائي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية اتسم بالردع وتكرار الأزمات، ويرجع ذلك إلى الشعور بالخوف وانعدام الأمن بين القوتين العظمتين مما جعل من الصعوبة بمكان تجنب حدوث الأزمات.[4]

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009، ص. 357.

[2] سليم حميداني، القرار في الأزمات الدولية الإدراك السياسي للقادة وعملية صنع القرار أزمة 1967 وأزمة الخليج –دراسة نظرية وتطبيقية–، الازريطة: دار الجامعة الجديدة، 2014، ص. 25.

[3] محمود جاد الله، إدارة الأزمات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص. 95.

[4] John Spanier, Games Nations Play , Congèress Ouarterly pevess, seventh édition , 1990 p : 277.

ووفقا منظور مدرسة النسق فان الأزمة الدولية هي نقطة تحول في تطور نظام دولي ما عاما كان او فرعيا يصاحبها توتر مفاجئ ياخذ خطا بيانيا صاعدا بشكل سريع وقد يؤدي لحالة من عدم الاستقرار في النظام، ذلك لإمكانية اللجوء للحرب.[1]

2. تعريف الأزمة الدولية في إطار مدرسة صنع القرار:

يركز أصحاب منهج صنع القرار في تعريفهم للأزمة على حالة التهديد المفاجئ أو الآني لأهداف حيوية يعتبرها صانع القرار ضمن مدركات نابعة من النسق العقيدي، وترى هذه المدرسة أن للأزمة تأثير مهما على الوظيفة القرارية باعتبارها حدثا مفاجئا لوحدة صنع القرار ومن أبرز رواد هذه المدرسة (جيمس رونيسون، تشارلز هيرمان، هو لستي، هيرمان كاهن)

وقد عرف روبنستون الأزمة الدولية على أنها" موقفا بين دولتين أو أكثر يتم إدراكه من قبل صانع القرار، ويتضمن المواقف سمات خاصة من قبيل، انه يشكل تهديدا للأهداف والمصالح المهمة، إضافة لكونه تهديدا مفاجئ لصانع القرار، ويصاحبه شعور بمحدودية الوقت اللازم لاتخاذ القرار".[2]

ويرى تشارلز هيرمان Charler Hermann بأن الأزمة الدولية هي موقف يهدد أطرافه، وتزيد فيه درجة عدم التأكيد بخصوص تقدير المواقف وبدائله ومواجهته حيث تكون المعلومات المتاحة للأطراف غير كافية، ويؤكد أيضا على أنها موقف تزيد فيه درجة القلق والتوتر بين الأطراف لان هذا الموقف يفرز ضغوطا زمنية ملحوظة.[3]

---

[1] خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011، ص. 9.

[2] غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص4.

[3] رجب ضو خليفة المريض، إدارة الأزمات الدولية أزمة لوكربي في إطار العربي الإفريقي –دراسة مقانة–، (د.ب.ن): دار الزهراء للنشر، (د.س.ن)، ص. 41.

وقد عرف (هولستي) الأزمة الدولية على أنها إحدى مراحل الصراع ومن إبراز مظاهرها في أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب احد الأطراف تؤدي إلى رفع التوتر والتهديد إلى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار احد البديلين إما الحرب أو الاستسلام. [1]

3. مفهوم الأزمة الدولية لدى المدرسة التوفيقية:

حاول أصحاب هذه المدرسة إجراء عملية توفيق بين مدرسة النسق ومدرسة صنع القرار فيها يخص الأزمة في محاولة لتفادي القصور الذي يعتري كلا منها بمعنى إيجاد أساس يمكنه الأخذ بكلا التعريفين السابقين والعمل على تجنب العيوب الموجودة فيهما ومن رواد هذه المدرسة (مايكل بريشر)، (واري اوفري)،[2] وقد عرفها مايكل بريتشر بأنها« تدهور خطير في العلاقات بين دولتين وأكثر نتيجة تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للأطراف، وهذا التدهور يخلق لدى صناع القرار إدراكا للتهديد الخارجي للقيم وللأهداف الرئيسية لسياساتهم الخارجية ويزيد من إدراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكري، كما يزيد من إدراكهم لضغوط الوقت المحدود المتاح للاستجابة لذلك والرد عليه.[3]

ويعرف (ارى اوفري) الأزمة بأنها حالة التغيير في المحيط الخارجي والتي سوف تدرك في إطار وقت محدود، وكذلك مع اتخاذ وضع لمواجهة تهديد القيم والمصالح القومية.

ويؤكد تعريف كل من (بريشر)، و(اوفري) على الحقائق التالية:

- ✓ إمكانية تغيير العلاقات في المستقبل بين أطراف الأزمة.

[1] غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص. 4.
[2] رجب ضو خليفة المريض، المريض، المرجع السابق، ص. 43.
[3] عبد الغفار عفيفي الدويك، المرجع السابق، ص. 15.

- ✓ ضيق الوقت المتاح للاستجابة.[1]
- ✓ وجود تهديد للقيم والمصالح هو احد الأسباب لمواجهة الأزمة.
- ✓ حالة التوتر المصاحبة لعملية اتخاذ القرار.[2]

وعليه فان التحديد الدقيق لمفهوم الأزمة الدولية وفقا للاتجاهات الثلاثة، هي موقف حاد وفجائي يواجه الدولة أو الشخص الدولي، فيما يتعلق بسياسة الخارجية، ينتج عن تطور التناقض والاختلاف، وهي مرحلة متقدمة من مراحل بين أطراف الأزمة علنية أم خفية و آنية، مفاجئة أم قديمة مستمرة، وعرضية أم نتيجة وعلى أو تخطيط مسبق تتداخل في قيامها، وتطورها مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية، ويكون لها تأثير على النظام العام الدولي.[3]

المطلب الثاني: خصائص الأزمة الدولية:

من خلال طرحنا لمفهوم الأزمة الدولية يتضح بأنها جزء لا يتجزأ من محيط العلاقات الدولية وتتأثر في تفاعلاتها ومحكومة بإطارها وبعمق تلك العلاقات واتساعها.

ويعني ذلك أن أي احتكاك متصاعد بين دولتين لابد أن يعكس أو يستجيب لتأثيرات إما نحو مزيد من التصاعد أو التهدئة وكلما كانت البيئة الإقليمية لطرفي الأزمة تنطوي على أهمية جيو ستراتيجية، كانت الأزمة موضوع لاستقطاب.[4]

---

[1] غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص. 5.

[2] غبد الغفار عفيفي الدويك، المرجع نفسه، ص.16.

[3] عبد السلام جمعة، ادارة الأزمات الدولية في ضل النظام الدولي الجديد، عمان: دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2013، ص. 52.

[4] ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص. 363.

استنادا إلى ذلك فان أي تحليل لطبيعة الأزمة الدولية وفي ظل النظام الدولي المعاصر نادرا ما يجعل منها أزمة محلية، ويعود سبب ذلك تشابك و الترابط بين المصالح والتوجهات والأهداف لدى عدد غير قليل من الدول الفاعلة في البيئة الدولية،[1] وكل هذا بطبيعة الحال ينعكس على الخصائص التي تتميز بها الأزمات الدولية، حيث ترى لويس كمفورت (L.Komfot) أن هناك ثلاث خصائص للازمة تؤدي إلى إعاقة التعامل معها ومعالجتها وهي عامل الشك، عامل التفاعل، عامل التعقيد.[2]

وهناك عدة خصائص للازمة الدولية بشكل عام يمكن أن تتواجد في أي أزمة تظهر على الملأ واهم هذه الخصائص ما يلي:

- ✓ تتميز الأزمة الدولية بأنها الدولية بأنها مجموعة من الأحداث المتشابكة والمترابطة مع بعضها البعض، والتي تنتج عن ترابطها ظروف معينة.
- ✓ تتسم بالتداخل والتعدد في الأساليب والأسباب والعناصر وقوي المصالح المؤيدة والمعارضة والمهيمنة وغير المهيمنة بحيث أنها تتميز بعدم الوضوح في الأطراف والمسببات التي لا يمكن أن تتضح إلا بعد مرور وقت الأمر الذي يجعلها في غاية التداخل والمسببات التي لا يمكن أن تتضح إلا بعد مرور وقت الأمر الذي يجعلها في غاية التداخل، ويصعب تميزها.[3]
- ✓ المفاجأة في حدوثها واستخدامها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد والدول حتى ولو كانت متوقعة فمن الممكن:[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص. 364.

[2] محمد بن حسن أحمد الوهاس، "دور القيادات الأمنية في فاعلية إدارة الأزمات – دراسة تطبيقية على قوات الأمن الخاص في منطقتي الرياض ومكة المكرمة"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص. 34

[3] نجم العزاوي، اثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة– بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي الدولي السابق، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 2009، ص،ص. 9، 10.

[4] ماجد عبد المهدي المساعد، إدارة الأزمات المدخل المفاهيم العمليات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص. 24.

- المفاجأة في المكان: تعني مفاجأة من حيث لا يحتسب فعلى المستوى السياسي قد يكون اتخاذ القرار بقطع العلاقات مع دولة ما يحقق مصالح معينة في مكان آخر وحدوث أشياء غير متوقعة.
- لم يتم توقع حجم آثاره: أي حدوث أزمة متوقعة لكن أثارها اكبر بكثير مما تم التنبؤ به، والاستعداد له ليس بمستوى هذا الحدث الذي أفرز آثارا كبيرة.
- المفاجأة في الزمان: وهو عامل الوقت الذي لم يتوقع وبحيث يشكل التوقيت ضغطا كبيرا عليه أو جرى في وقت مخالف لتوقعه على نحو يؤثر على إجراءات العمل[1]

✓ هي نتاج لتراكم مجموعة من التأثيرات السابقة والتي لا يتم حسمها تطرح نوعا من الارتباك والشك في الخيارات المطروحة عند التعامل معها خاصة في غايات معلومات دقيقة وكافية حولها.

✓ قد تخلق حالة من التوتر العالمي خلال فترة زمنية قصيرة في ظل العلاقات الدولية المتشابكة وربما تكون عامل جذب لقوى أخرى بدرجات متفاوتة.[2]

✓ الحاجة إلى قرارات مصيرية لمواجهة الأحداث التي تشكل نتائجها تحولات في مستقبل الأطراف.[3]

✓ قد تضع صانعي القرار في محك حقيقي بحيث تتطلب اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة وراجحة.[4]

✓ لها مسؤولية قانونية "Liable" تستدعي اهتمام الناس ووسائل الإعلام.

تساعد الأزمة على ظهور أعراض سلوكية مرضية خطيرة كالقلق، والتوتر، قد تسبب في بعض الأحيان، ظهور حالات من الفوضى والخلافات الحادة بين صفوف المواطنين، وقد حصل في لبنان توترات

[1] المرجع السابق، ص. 25.

[2] إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول– مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية– الحوار المتمدن، العدد 1552، 2006، ص. 6.

[3] محمود جاد الله، إدارة الأزمات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007، ص. 103.

[4] إدريس لكريني، المرجع نفسه، ص.6.

شعبية خطيرة بفعل الأزمة السياسية الحادة (أحداث 7 ماي) (مظاهرات شعبية تابعة للقوى السياسية الموجودة في البلد، قوة 14 مارس، وقوى 8 مارس).[1]

- ✓ تهدد القيم العليا أو الأهداف الرئيسية لدولة سواء بالإشارة أو القول أو الفعل من اجل الاستجابة لمطالب أو شروط يسعى الطرف الأول لتحقيقها من قبل الطرف الثاني مع التلويح باستخدام القوة عند عدم الاستجابة لهذه المطالب.[2]

وقد أشارت احد الدراسات المهمة التي بحثت في موضوع الأزمات والتسليح إلى أن الأزمات الحديثة، والمعاصرة تتسم بعدد من الخصائص التي يغلب عليها أحيانا طابع النسبية وكذلك العمومية وقد أجملناها بما يلي:

1. إدراك مظاهر انعطافات جديدة في سلوك الدولة.
2. اتخاذ قرارات وإجراءات واضحة تقتضيها إدارة الأزمة.
3. الكثير من التهديدات والتحذيرات والوعود تبدو ظاهرة.
4. العلاقات المتبادلة تكون عرضة للتغير بالاتجاهات التي تسير فيها الأزمة.[3]

أن وجود ملامح وخصائص مشتركة في تطبيقات الأزمة الدولية لا ينفي حقيقة أن لكل أزمة خصائص وسمات تنفرد بها وتميزها عن غيرها من الأزمات حيث لصيغة أو شكل واحد لكل الأزمات الدولية، لان ما يشكل أزمة لدولة ما لا يمثل أزمة بالنسبة لدولة أخرى.

[1] أمنة المير، المرجع السابق، ص،ص. 165، 166.

[2] وسام صبحي مصباح اسليم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة)، قسم إدارة أعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص. 14.

[3] ثامر كامل الخزرجي، المرجع السابق، ص،ص. 362، 363.

المطلب الثالث: أسباب الأزمات الدولة

إن الأزمة الدولية تعبر عن فشل إداري أو سياسي حدث نتيجة لخلل معين أو بسبب نقص الخبرة أو حداثة المعرفة أو نقص المعلومات، [1] وبطبيعة الحال أن لكل أزمة مقدمات، وشواهد تشير إلى حدوثها ولها مظاهر أولية ووسطى، ونهائية تفرزها، ولكل حدث من الأحداث الأزمة الدولية[2] معنى ومغزى، ولكل فعل تداعياته، وتأثيرات وعوامل تفرز مستجدات ومهما تعددت الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمات الدولية، إلا أنه يمكن إجمالها في تعارض الأهداف والمصالح وترتب عليها كثيرا من الأفعال والتداعيات التي تتفاعل معها إلى نشوب الأزمات،[3] والشكل التالي يبين لنا الأسباب المختلفة لنشوب الأزمات بصفة عامة، والأزمات الدولية بصفة خاصة. **الشكل يمثل أسباب نشوب الأزمات الدول**

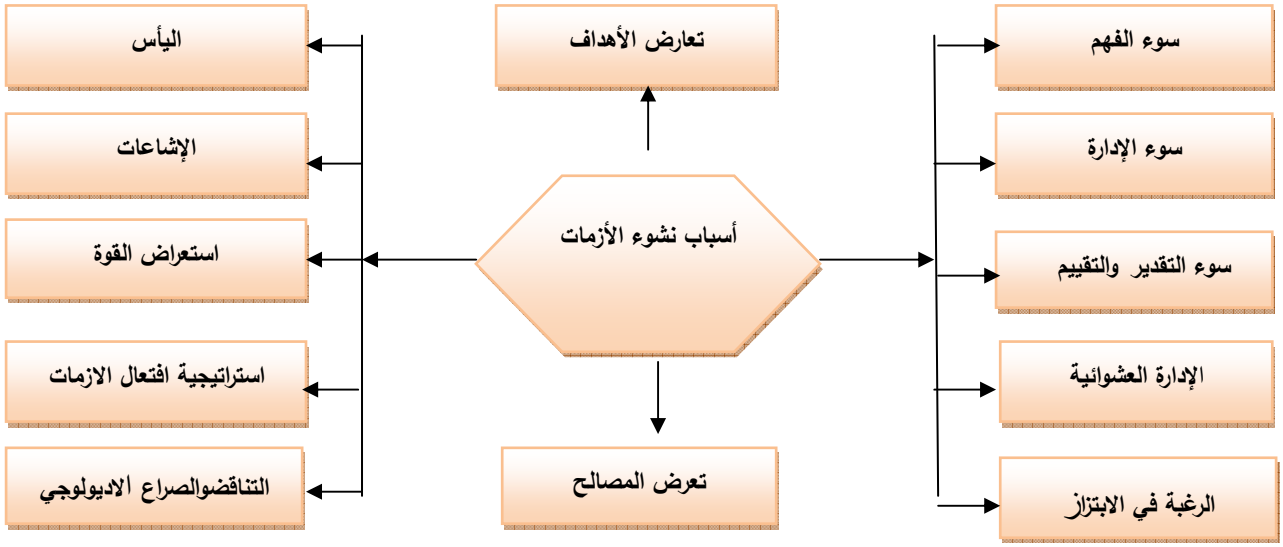

المصدر: معن محمود مروان محمد بني أحمد، المرجع السابق، ص.83.

[1] معن محمود عياصرة ، مروان محمد بني، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل والتغيير، عمان : دار الحامد، 2007، ص82.

[2] ماجد عبد الهادي المساعد، المرجع السابق،ص.310.

[3] معن محمود عياصرة ، مروان محمد بني أحمد، المرجع السابق, ص.83.

وعليه سيتم عرض بالتفصيل ما ورد في الشكل :

1. **سوء الفهم** : هو من أسباب نشوء الأزمات الدولية ويكون حل الأزمة في هذه الحالة سهلا حيث يمكن حلها بمجرد تبيين الحقيقة، وينشأ سوء الفهم عادة من خلال جانبين أثنين أولهما وصول المعلومات مبتورة أو غامضة ومبهمة وثانيها التسرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبيين حقيقتها ومن هنا يجب على متخذ القرار أن يحرص على الوصول على المعلومات كاملة غير منقوصة أو مبتورة , وأن يعطي لنفسه الوقت الكافي لاتخاذ قراره بنضج[1]
2. **سوء الإدراك** : يمثل سوء الإدراك واحد من أهم الأسباب المؤدية إلى نشوب الأزمات خاصة عدم رصد إشارات إنذار المبكر للأزمات، وكذا عدم التخطيط الجيد لمواجهة تلك الأزمات،[2] ويعبر عنه في الأزمة الكوبية عام 1962 من جهة الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفييتي على السواء فالولايات المتحدة الأمريكية قللت من احتمال تحرك القوات السوفيتية أو حتى أثارت رد فعل عسكري سوفيتي بعد أن استخدمت القوة العسكرية ضد كوبا 1961(عملية خليج الخنازير لإسقاط نظام كاسترو)أو عند نصبها صواريخ نووية في تركيا ، وانعقد السوفيت من جهتهم أنهم يستطيعون نصب صواريخ نووية في كوبا سرا، وأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتقبل الأمر عندما يتم اكتشافها وتصبح أمرا واقعا.[3]

[1] وسام صبحي مصباح السليم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية –دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة ، رسالة ماجستير ، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2007، ص.18.

[2] محمد عبد الوهاب حسن عشماوي، دور الصحف في إدارة ألأزمات الأمنية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص.30.

[3] رواد غالب سليقة، إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام الأمن الجماعي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، ص.53.

3. **اليأس** : إذ يعد من أخطر مسببات الأزمات فائقة لتدمير، حيث يعد اليأس في حد ذاته أحد الأزمات النفسية والسلوكية والتي تشكل خطرا داهما على متخذ القرار لأنه يسبب الإحباط مما يترتب عليه فقدان متخذ القرار الرغبة الدافع للعمل، والتطوير والاستسلام للأمر الواقع.[1]

4. **الرغبة في الابتزاز**: حيث تسيطر هذه الرغبة على متخذ القرار، ووضعه تحت ضغوط نفسية ومادية رهيبة واستغلال مجموعة من التصرفات الخاطئة السرية التي قام بها متخذ القرار في الماضي والتي لا يعلمها أحد العاملين معه،[2] وتؤدي من قبل الخصومة إلى إجباره على القيام بتصرفات أكثر خطأ أو رشد ضررا , ولتصبح التصرفات الجديدة مصدرا للتهديد و الابتزاز، وجره و إجباره على القيام بتصرفات تكون شديدة الخطر والضرر، وفي أغلب الأحيان تستخدم الأجهزة الإستخباراتية وأجهزة الأمن هذه الطريقة في تجنيد العملاء للخدمة بمصلحتها.[3]

5. **استعراض القوة** : وهو السبب النشط من جانب الكيانات الدولية الكبرى لتحجيم الدول الصغرى الضعيفة، أو بالعكس لاختبار ردود الفعل الدول الكبرى القوية , كما انه يتم أيضا من طرف الدول الطموحة عندما تحوز بعض القوة، وترغب في قياس رد فعلها أو اختبارها واختبار مدى تأثيرها على الدول ألأصغر، وعلى مدى رد فعل الدول الأكبر حجما، ومن أمثلة ذلك أزمة السويس 1956 وأزمة الصواريخ الكوبية 1962 .[4]

6. **الاشاعات:** كثيرا ما تكون الإشاعات سببا هاما في تكوين الأزمات، حيث يتم تسخيرها لاستخدام مجموعة حقائق صادقة قد حدثت فعلا وإحاطتها بهالة من المعلومات المكذوبة والمضللة وإعلانها

---

[1] محمد ابن حسن أحمد الوهاس، المرجع السابق , ص.40.

[2] اثار عبد الهادي محمد،" إستراتيجية إدارة الأزمات الدولية تأطير مفاهيمي على وقف المنظور الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية و الأردنية ، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، 2011، ص.51.

[3] هشام عوكل، مفهوم ادارة الازمات، المتحصل عليه: hichanovhoukl .hlogspot.com، تم الاطلاع يوم 2016/4/25.

[4] ماجد عبد المهدي المساعد, المرجع السابق , ص.31.

في توقيت معين، وفي إطار مناخ و بيئة معينة ومن خلال استخدام حدث معين،[1] ومن أمثلة ذلك أزمة حروب أفراد من نظام سياسي أو حدوث انقلاب عسكري أو أزمة أحداث شغب أو احتجاجات [2]

7. **إستراتيجية افتعال الأزمات :** إن أسلوب إيجاد أزمات مدبرة ومخطط لها تم إتباعها بشكل متكرر من قبل الدول وذلك بهدف غايات وأهداف معينة مثل تعزيز التماسك الداخلي للمجتمع من خلال لفت انتباهه إلى قضية سياسية خارجية وإشغاله عن المشاكل الداخلية، أو قد يكون الهدف هو تحقيق مصالح إستراتيجية مع الدول المستهدفة في الأزمة المفتعلة[3]
8. **الإدارة العشوائية:** الإدارة العشوائية إدارة جاهلة تشجع ألانحراف والتسيب و تهمل التخطيط و أهميته وضرورته للنشاط ولا تحترم الهيكل التنظيمي للدولة، وعدم اقترانها للصلاحيات، والمسؤوليات والقصور في التوجيه وغياب التنسيق وإشاعة الصراع الداخلي بين أركان الدولة، وفي هذه الحالة تغيب المتابعة والرقابة العلمية الوقائية والعلاجية، واستبدالها برقابة بوليسية تجسسية على الأسرار الشخصية للعاملين في الدولة وتتحول الدولة من دولة الديموقراطية إلى الدولة البوليسية policestate.[4]
9. **التناقض و الصراع الإيديولوجي :** يمكن ملاحظة هذا العامل بشكل واضح إبان فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية حيث كان المصير لكثير من الأزمات الدولية والصراع الإيديولوجي هو أخطر الأسباب بسبب شموليته وآثاره للمشاعر ولأن الكثير من المصالح والأطماع يمكن أن تظهر ورائه بمظهر شرعية خصوصا أن العلم كان في أغلبه مقسما إلى كتلتين

[1] فؤاد محمد عبد العالي، "أساليب إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة غزة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي"، رسالة ماجستير ، قسم أصول التربية ، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الاسلامية غزة، 2009، ص. 19.

[2] عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق ، ص.63.

[3] غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاه ، المرجع السابق، ص.11.

[4] محمد بن حسن أحمد الوهاس، المرجع السابق، ص.38.

إيديولوجيتين متناقضتين هما الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي والرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

إن خطورة هذا العامل سببها أن الإيديولوجية، أو العقيدة التي يتبناها الفرد أو الدولة لا يمكن تغييرها بسهولة ترتبط بكيان الفرد أو الدولة، وأن التناقض مع إيديولوجية أخرى يجعلهما يدخلان في صراع أشبه ما يكون بصراع من أجل البقاء وهذا بحد ذاته مصدر كبير وخصب للأزمات، ومثال ذلك ألأزمة التي شابت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران منذ عام 1979 بعد أزمة الرهائن. [2]

10. سوء التقدير والتقييم

بعد التقدير والتقييم من أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات، خاصة في المجال العسكري ويحدث سوء التقدير للأزمة من خلال جانبين أساسيين هما :

المغالاة والإفراط في الثقة الفارغة في النفس وفي القدرة الذاتية على مواجهته الطرف الآخر والاستخفاف به استصغار والتقليل من شأنه، [3]وتعد حرب أكتوبر 1973 أخذ الأمثلة القوية على هذا السبب خاصة عندما توافرت لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل المعلومات الكاملة عن الحشو المصرية السورية العسكرية، ولكنها طمأنت إلى أن المصريين والسوريين لن يقدموا على شيء في أهمية، ومن ثم كان الهجوم المصري السوري المشترك مذهلا وصادما .[4]

[1] هيا عدنان عشور،" الديناميكية السياسية و إدارة الأزمات الدولية : الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجا"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة ، 2013، ص.33.

[2] عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص. 93.

[3] أحمد ماهر، إدارة الأزمات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص. 24.

[4] ربحي عبد القادر الجديلي، واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة الإسلامية ،غزة ، 2002، ص.42.

11.التمسك بالأهداف والمصالح الاقتصادية: إن الدول تعتبر المصالح الاقتصادية ضمن المصالح العليا لها والتي لا يمكن المساومة أو التفاوض عليها لذلك فإن أي تهديد تتعرض له هذه المصالح سوف يقابله رد فعل قوي مما يؤدي إلى نشوب أزمات بين الدول، وهنا وفقا لما كشفت عنه الحقائق التي يمكن استخلاصها من تجارب الماضي.[1] فعلى سبيل المثال فالمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في الخليج العربي المتمثلة في حقول النفط و التي كانت سببا لنشوب أزمات عديدة بعضها حقيقة والبعض الآخر مفتعل لتبرير التدخل في المنطقة. [2]

المبحث الثاني:مفهوم إدارة ألأزمات الدولية

المطلب ألأول: تعريف إدارة ألأزمات الدولية

تعود إدارة ألأزمات إلى عصور قديمة لارتباطها بالتفاعلات الإنسانية مع القضايا المختلفة والمشكلات الطارئة والحرجة، وقد اتخذت مسميات مختلفة كبراعة القيادة وحسن الإدارة في مواجهة المواقف الحرجة [3] يرى الكثير من الباحثين أن اصطلح ألأزمات في ألأصل نشأ كفرع من فروع ألإدارة العامة وذلك ألإشارة إلى دولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف الطوارئ مثل الزلازل والفيضانات و لأوبئة، والحروب الشاملة ,ولكن ما لبث أن نما بصورة أوضح في عقل العلاقات الدولية .

[1] Find lay(tevor).Mvlater.conflipreفnton.Ma nageieni.Andre sold vtion. Stprtyearoook.1994 ox Ford universty.press.p43.

[2] غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، المرجع السابق، ص. 26.

[3] قدري علي عبد المجيد، اتصالات الأزمة و إدارة الأزمة، الأزاريطة: دار الجديدة، 2000، ص. 126 -133.

للإشارة إلى ألإدارة السياسية الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الساخنة، والحادة [1]حيث أصبح موضوع إدارة ألأزمات على رأس الموضوعات الحيوية منذ أزمة الصواريخ الكوبية 1962،[2]وتكمن هذه ألأهمية من خلال تصريح وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكيمار آنذاك بقوله"لن يدور الحديث –بعد ألآن عن ألإدارة ألإستراتيجية وإنما بدأ بعد ذالك التركيز على إدارة ألأزمات [3]

وقد بدأ ذلك التركيز على إدارة ألأزمات بحيث توجه الباحثون لوضع أصول وقواعد هذا العلم وانقسمت الاتجاهات الفكرية حول إدارة ألأزمات الدولية إلى مدرستين:

المدرسة الأولى : تقوم على المساواة إدارة ألأزمات بالحل السلمي ويتم تحقيق المصلحة المرجوة هنا بالسيطرة على المواقف , وتجنب مخاطرة الجسيمة، والسؤال الذي تطرحه هذه المدرسة هل يمكن أن تؤدي هذه الأزمة إلى ريادة احتمالات الحرب أم لا، فإن كانت احتمالات الحرب قائمة، فلا بد من البحث عن بدائل لا تكون محفوظة بالمخاطر كدفع وإرغام الخصم إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات [4]

المدرسة الثانية ترى إدارة ألأزمات على أنها تدريب على شيء واحد وهو الفوز والهدف هنا هو إخضاع الخصم و الحصول على امتيازات وعدم إعطائه أي تنازلات أي إتباع معادلة الصفرية أما غالب أو مغلوب فالأزمة هنا فرصة [5]

---

[1] المرجع نفسه، ص.128.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011، ص.126.

[3] قدري عبد المجيد، المرجع السابق، ص.126.

[4] بن جامع لمياء، "إستراتيجية الإتحاد الأوربي في إدارة الأزمات الشرق الأوسط –القضية الفلسطينية نموذجا"، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ،2010، ص.25.

[5]عبد السلام جمعة، المرجع السابق، ص.75.

فقد عرفت إدارة ألأزمة بصفة عامة على أنها ألاستعداد لما قد يحدث والتعامل مع ما يحدث،[1] كما نعرف بأنها علم وفن السيطرة على المواقف وتوجيهه بما يخدم أهداف مشروعة من خلال إدارة الأزمة ذاتها من أجل التحكم في ضغوطها مساراتها واتجاهاتها. [2]

كما تعرف إدارة ألأزمات بأنها عملية إدارية خاصة من شأنها إنتاج إستراتيجية لمواقف ألأزمات من خلال مجموعة من ألإداريين المنتقين مسبقا و المدربين تدريبا خاصا واللذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلى إجراءات خاصة من أجل التقليل الخسائر إلى الحد ألأدنى .[3]

كما تعرف بأنها "العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق ألاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية أو الخارجية المولودة للأزمات وتعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة لمنع أو ألأعداد للتعامل مع الأزمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية وبما يحقق أقل قدر ممكن من ألأضرار للمنظمة وللبيئة وللعاملين مع ضمان الأوضاع الطبيعية في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة، وأخيرا دراسة أسباب الأزمة لاستخلاص النتائج لمنع حدوثها أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلا مع محاولة تنظيم الفائدة الناتجة عنها إلى أقصى درجة ممكنة [4]

وبمعنى آخر يمكننا تعريف إدارة الأزمة بأنها عبارة عن كافة الوسائل والإجراءات والأنشطة التي تنفذها المنظمة بصفة مستمرة في مراحل ما قبل الأزمة وأثنائها وبعد وقوعها والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق الآتي:

---

[1] ابراهيم سليمان، مبادئ علم الإدارة والعمل الشرطي دراسة تطبيقية على أعمال الأمن، القاهرة: المركز الوطني للإرهاصات القانونية، 2015، ص.77.

[2] إيثار عبد الهادي محمد، المرجع السابق ، ص.54.

[3] محمد عبد الفتاح محمود بشير المغربي، إدارة الأزمات من منظور إداري الخرطوم، أمانة البحوث والتوثيق، الخرطوم: امانة البحوث والتوثيق والنشر، (د.س.ن)، ص. 13.

[4] محمد بن علي بن الرحمان الراحجي، "تقويم البرامج التدريبية لإدارة ألأزمات في المعاهد الأمنية من جهة المتدربين"، قسم العلوم لإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف القريبة، 2008، ص.9.

1- منع وقوع ألأزمة كلما أمكن.

2- مواجهة الأزمة بكفاءة وفاعلية.

3- تقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات إلى أقل حد ممكن.

4- تخفيض الآثار السلبية التي تخافها الأزمة لدى العاملين والجمهور.

5- تحليل الأزمة وتطوير قدرات المنظمة و أدائها في مواجهة تلك الأزمة. [1]

أما إدارة الأزمات الدولية فقد عرفها Richardc lutter buct بأنها القدرة على فهم الخصم، كيف يفكر أو ماذا سيعمل، كيف ستكون ردة فعله ؟[2]

كما عرفها عبد السلام جمعة زاقود في كتابه إدارة ألأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد بأنها "هي التغلب على تلك ألأزمات من خلال الأدوات المناسبة لتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها، أي إدارة التوازنات و رصد حركة واتجاهات القوة والتكيف مع المتغيرات الدولية المختلفة .[3]

أما الكسندر جورج فقد عرف إدارة الأزمة بأنها "تلك القواعد المنتظمة لحركة ألأطراف بهدف السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا تصل إلى حد الانفجار العنف الشامل أو الحرب [4]

أما الباحث البريطاني وليامز فقد عرفها على أنها سلسلة إجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات والحد من تفاقمها حتى لا ينقلب زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة فهي تلك التي تتضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة، وحمايتها. [1]

---

[1] محمد الفاتح محمد بشير، المرجع السابق، ص.14.

[2] سامي إبراهيم الخزاند، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص. 108.

[3] عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص. 83.

[4] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، عمان : دار مجد لاوي,2006, ص.234.

ويعرفها العماري: بأنها العمل على تجنب تحول النزاع إلى صراع شامل بتكلفة مقبولة لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية.[2] أما سنايدر فيعرف إدارة الأزمة باعتبارها "سعي أطراف أزمة ما إما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن و حكيم وفق مقتضيات المواقف أو سعيهم إلى التعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسارة مرتفعة .[3]

في حين يرى الخبير الإداري الدكتور ماجد شدود أن إدارة الأزمات :يجب أن تنطلق من إدارة ألأزمة القائمة ذاتها وتتحرك في إطار الإستراتيجية العامة للدولة، وهذا يتطلب تحديد الأهداف الرئيسية والانتقالية للدولة خلال الأزمة والتحليل الإستراتيجي المستمر للأزمة وتطوراتها والعوامل المؤثرة فيها، ووضع البدائل والاحتمالات المختلفة وتحديد مسارها المستقبلي من خلال التنبؤ والاختيار الاستراتيجي للفرص السانحة و تحاشي أمر المخاطر التي تحملها الأزمة أو التقليل منها، حيث يتطلب ذلك معلومات وافرة ومعطيات مناسبة وإدارة رشيدة ".[4]

وعليه إدارة الأزمات الدولية تعني جميع المحاولات الرامية إلى موازنة المجابهات بقصد الحفاظ على المصالح المشتركة من دون اللجوء إلى الحرب.

المطلب الثاني :مبادئ و أهداف إدارة ألأزمات الدولية

بادئ ذي بدء نؤكد أنه لا يمكننا تحديد جميع الأهداف والمبادئ لإدارة الأزمات الدولية ويعود ذالك إلى أن هذه المبادئ والأهداف تتطور من زمن إلى آخر.كما أن إمكانية استخدامها تختلف من دولة إلى أخرى و أيضا من أزمة إلى أخرى تأسيسا على المسلمة البديهية وهي أنه ليس ثمة أزمتان تتشابهان من كافة الوجوه

[1] ماجد راغب الهادي، المرجع السابق، ص. 315.
[2] المرجع نفسه، ص. 315.
[3] خليل عرنوس سليمان، المرجع السابق، ص. 11.
[4] محمود جاد الله، المرجع السابق، ص 96.

وإن وجد التشابه نسبيا، انعدام التطابق مما يحتم على مديري الأزمة أن يستفيدوا من هذه الأهداف والمبادئ أو القواعد استئناسا واسترشادا مع ضرورة أعمال الفكر الإبداعي وتقديم الموقف على المسرح الدولي بشكل الدولي بشكل جيد لحسن إدارة الأزمة الدولية. [1]

أولا:أهداف إدارة ألأزمات الدولية

لا يمكن علميا تصنيف إدارة ألأزمات الدولية من خلال النظر لأهداف الأزمة قبل وقوعهاو أهداف إدارة الأزمة الدولية أثنائها وأخيرا أهداف إدارة الأزمة ما بعد الأزمة[2]

أهداف إدارة الأزمة ما قبل وقوع الأزمة: تتضمن

- التعامل الفوري مع الأحداث لوقف تصاعدها وتحجيمها من خلال تحليل الموقف ورسم السيناريوهات و تحليل نقاط القوة والضعف.
- منع التهديدات الناتجة عن كل حدث.
- الاستعداد المستمر للتعامل معها وهذا لضمان الاستقرار [3]

أهداف إدارة الأزمة الولية أثناء الأزمة: وتتمثل في التحكم في تطورات لأزمة واتخاذ قرارات حاسمة لتقليص أضرار الأزمة، وتنسيق[4]

الجهود الوطنية وتضمينها بحيث تكون أكثر فاعلية في مواجهة الازمة هو العمل على تسويتها بما يضمن المصالح المشتركة لأطرافها بعيدا عن أجواء الحرب و المواجهة المسلحة , فعلى أطراف لأزمة

[1] عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص. 102.
[2] المرجع السابق، ص.96.
[3] شهرزاد مسعود لمجد، المرجع السابق، ص. 63.
[4] عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص. 96.

أن تدرك قواعد اللعبة الصفرية "الربح المطلق مقابل الخسارة المقدرة للخصم "، لا تنسجم مع قواعد الإدارة الناجحة للأزمة.[1]

فالأطراف المعنية عليها أن تدرك على نحو متبادل أن لكل منها أهداف عليا لا يمكن المساس بها وأنها غير قابلة للتساوم، وأن هناك أهداف يمكن المساومة عليها، بمعنى أن لإدارة الناجحة للأزمة تتضمن تنازلات محسوبة ومتبادلة من قبل ألأطراف المنية وصولا إلى حدود مقبولة ومتفق عليها، حيث لا تكون هناك خسارة حقيقية يمكن أن تقارن مع الخسائر الناجمة عن الاشتباك المسلح [2]

أهداف إدارة الأزمة الدولية ما بعد الأزمة :

وهنا يتم توفير الدعم الضروري لإعادة التوازن للدولة، وإعادتها لوضعها السابق، أو إلى وضع أفضل منه , وتوثيق الأزمة، وكيفية إدارتها، واستخلاص الدروس والعبر المستفادة منها التي يمكن الاستفادة منها في إدارة و مواجهة الأزمات المستقبلية، مما يجعل من إدارة هذه الأخيرة عملية سهلة إذ يفيد الاستقراء من كيفية مواجهتها[3]

ثانيا : مبادئ إدارة ألأزمات الدولية

تتطلب مواجهة و التعامل معها الالتزام بعدة مبادئ أساسية هي:

1- **تحديد ألأسبقيات** : إن أهم عوامل النجاح في مجابهة الأزمة ومعالجتها هو تحديد الأسبقيات، حيث يعتبر تحديد الهدف الرئيسي والأهداف الثانوية وأسبقيات تحقيقها من المبادئ الرئيسية والمهمة للتعامل مع الأزمة في إطار إستراتيجية المواجهة ومن خلال معرفة الهدف المطلوب تحقيقه أولا

[1] عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص.241..

[2] نفس المرجع ، ص. 242.

[3] عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص- ص.96-97.

وملائمة الأساليب المتخذة لمواجهة الأزمة وكذلك الأهداف الثانوية الفاعلة والمؤثرة في استمرار حتى يمكن مهاجمتها والتعامل معها وفق ألأسبقية التي تم تحديدها [1]

ففي الأزمة الكوبية عام 1962 بين الولايات المتحدة والتحاد السوفييتي، استجابت الولايات المتحدة لعدم الإصرار على انسحاب كامل للوجود السوفييتي من كوبا، ولعدم أبعاد نظام كاسترو من الحكم، بل حددت الولايات المتحدة مطالبها بتفكيك منصات الصواريخ السوفيتية، وبإزالتها بالتخلي من فوائد ومزايا تلك الصواريخ في كوبا مقابل إزالة الحصار ألأمريكي (الحجر الدفاعي) عن شواطئ كوبا ,وتعهد أمريكي بعدم الهجوم مستقبلا على جزيرة كوبا . [2]

2-الدعم الداخلي و الخارجي : ضرورة إيجاد قاعدة من الدعم الداخلي والخارجي للقرار ألأزموي (القرارات المتعلقة بإدارة ألأزمة الدولية) حيث أن كل سياسة لا يمكن أن تحقق نجاحا ما لم تكن تملك تفويضا من رأي العام يؤديها ويوفق على تحميل المسؤولية بما فيها من تبعات ونفقات، حيث أن إدارة أزمة دولية لا تعني الخروج الدائم بمكاسب وغنائم بل يمكن أن يكون نجاحا في إدارة أزمة دولية [3]

- **حشد الطاقات و الإمكانيات:** إن امتلاك القوة من عوامل نجاح المهمة في مواجهة ألأزمة هذا المبدأ إلى توفير كافة الإمكانيات البشرية و المالية و إدارية إضافة إلى توفير الكوادر الفنية والمتخصصة والمعدات اللازمة واستحضار قوة الإرادة و القوة المعنوية وتضيف الإعلام التأثيري الداخلي والخارجي واستقطاب الرأي العام في الداخل والخارج.[4]

---

[1] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص. 29.

[2] كمال حماد، إدارة الأزمات الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للأزمات نموذجا ،اشنطن: معهد الإمام شيرازي الدولي للدراسات، ص.10.

[3] عبد السلام جمعة زاقود، مرجع سابق، ص.103.

[4] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص.29.

- **توفير نظام للمعلومات والاتصالات فعال:** تلعب اتصالات الأزمة دورا بالغ ألأهمية في سرعة المعلومات وتدفقها، ويقدر سرعة المعلومات ووفرتها يكون قدر نجاح الإدارة في حشد الموارد وتعبئتها وشحن الطاقات، ومواجهة الشائعات وكسب الرأي العام أو على الأقل تحديده .[1]
- **المحافظة على خيار /مخرج غير مدل أمام الخصم بدون اللجوء إلى التنازل:** يجب عدم دفع الخصم إلى خيار القتال أو الحرب فقط بل إبقاء خيار آخر غير مذل، للخروج بتسوية سلمية مقبولة من الأزمة وإتاحة الوقت اللازم للخصم للتدبير، وعدم دفعه إلى خيارات متدهورة ، وإنما عدم قطع الطرق عليه تجاه بدائل أخرى غير الحرب أو القتال .[2]
- **السيطرة :** يتم التفوق على الأزمة بالقدر الذي يتم فيه السيطرة من خلال الاختراق ألأمني للقوى الموجهة للأزمة والقوى الصانعة لها والقوى المهتمة والمتعاطفة معها.[3]
- **التهديد التدريجي نحو خيارات استخدام العمل العسكري:** ويجب أن يتم ذلك بطريقة يدرك الخصم جدية ذلك ولكن في نفس الوقت لا يغلق أمامه خيار التسوية المشرفة.[4]
- **الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة:** ويتم من خلال التنسيق بين التحركات الدبلوماسية و العسكرية في إطار إستراتيجية متكاملة تستهدف حل الأزمة الدولية، بدون الدخول في صراع مسلح [5]

[1] شهرزاد مسعود لمجد، المرجع السابق، ص.87.
[2] سامي إبراهيم الخزند، المرجع السابق، ص.114.
[3] علي بن هلهول، المرجع السابق، ص.29, 30.
[4] سامي إبراهيم الخزند، المرجع السابق، ص.115.
[5] عبد السلام جمعة زاقود، مرجع سابق، ص.105.

ويشير هولستي إلى عناصر أساسية لتحقيق إدارة فاعلة للأزمة، وهذه العناصر يعرضها بأنماط متشابهة من حيث الجوهر ومتباينة من حيث المظهر للمبادئ العامة السابقة ويخلص هولستي هذه العناصر في: الحساسية تجاه مرجعية الخصم، تجنب الخطوات التي تغلق طرق الهروب للخصم، القيام بالجهود لتبطئة وتيرة الأحداث، استخدام كل من العصا والجزرة ، التحفيز الخصم على عدم التصعيد في لأزمة، الحساسية من الوصول إلى نقطة يصبح فيها صوت الأفعال أعلى من صوت الكلمات، المحافظة على السيطرة ليس على القرارات الإستراتيجية فحسب بل أيضا على تفاصيل عملية التنفيذ.[1]

كما يمكننا الرجوع إلى النصائح التي وردت في مذكرات الرئيس نيكسون وهو الخبير في هذا الشأن التي وضحت أهم المبادئ التي يجب يستلهمها المقرر أثناء أزمة ما ونحن نستقي بشكل خاص النصائح أو المبادئ التالية : لا تترك الخصم يخطئ في تقدير ما ستفعله كجواب على التحدي , وبشكل خاص لا تقل له بصورة مسبقة ما لن تفعله, فاوض دائما على السر , لا تحاول استثمار ألأزمة لأهداف سياسية داخلية , وأخيرا اترك للخصم سبيلا إلى ألانسحاب أو التراجع, مما يتيح له حفظه ماء الوجه.[2]

المطلب الثالث:مراحل إدارة الأزمات الدولية:

تمر إدارة ألأزمات بصفة عامة و ألأزمات الدولية بصفة خاصة بمراحل متعددة اختلف الكتاب و الباحثين في تصنيفهم لها تبعا لتوجهاتهم الفكرية فمنهم من قسمها إلى مرحلتين ومن بينهم [3]

[1] سامي إبراهيم الخزندر، المرجع السابق، ص.115.

[2] سباين جانسن، موسوعة إستراتيجية الحرب، تر: محمود مقلد، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011 ، ص.47.

[3] كرار الحفاجي، أسباب نشوء الأزمات وإدارتها دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي، مجلة الكوفة ، العدد5، ص.101

عبد السلام جمعة زاقود حاول ابتكار نمط جديد يقوم على إدارة ألأزمة قبل وقوعها حيث قسمها إلى مرحلتين ألاستعداد و التلطيف

أ- مرحلة ألاستعداد و التهيؤ: the Readiness and preparotion stage تتركز إدارة ألأزمة الدولية قبل وقوعها , وخاصة في مرحلة ألاستعداد و التهيؤ المبكر على أمرين رئيسين يتمثلان في :

أ/1 تحليل النقاط الحرجة Analyzing critical إن الخطوة الأولى التي تقوم بها كيانات (المؤسسات و الدول , المنظمات في إدارة ألأزمات قبل حدوثها , وعند ألاستعداد لها هي القيام بتحليل النقاط الحرجة , وهذا التحليل يركز على كشف ألأسباب المحتملة للأزمات , وهذه ألأسباب قد تكون بيئية , أو تنظيمية أو نتيجة التفاعل بين كليهما[1]

أ/2 نظام ألإنذار المبكر.

تتطلب ألإدارة الفعالة للأزمات الدولية , وجود نظم التحذير والإنذار المبكر وهذه ألأخيرة عرفها منتدي الإنذار والرد السريع على أنه " الجمع المنظم للمعلومات بهدف التسبيق في اتخاذ ألإجراءات قبل تصعيد شدة الأزمات وتطوير عملية الاستجابة الإستراتيجية لها، كذا تقديم خيارات عملية للفاعلين بفرض تسهيل اتخاذ القرار" .[2]

بينما يذكر المعهد ألإيطالي للعلاقات الدولية للإنذار السريع والوقاية من الأزمات على أنه "المكون الأول في الوقاية من الأزمات "[3]

[1] عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص ص.210, 211.

[2] محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية الدبلوماسية الوقائية وضع السلام ، الجزائر: دار هومة، 200، ص.303.

[3] محمد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص.303.

وبالتالي فإن الفوائد نظام الإنذار المبكر حسب التعاريف هي واضحة تمام الوضوح ,فهو يسمح بوقت كاف للتجهيز وللإعداد وترتيب الرد المناسب حتى يتم التدخل في ضوء الخيارات المتاحة، كما يساعد على تحليل رد الفعل على جانب الأطراف المتورطة في الأزمة ووضع سيناريوهات استخدام القوة عند الضرورة.[1]

ب/ مرحلة التلطيف Mitigation stage

تشمل مرحلة التلطيف على تحليل المخاطر المحتملة، وتقدير الإمكانيات، المتوفرة وتحديد الإجراءات، مع عدم إغفال ألاستفادة من التجارب في تحقيق درجة أعلى من الحيطة والحذر للحيلولة دون وقوع الأزمات المتوقعة أو على الأقل لتخفيف من حدتها وشدتها، والتقليل من آثارها وعليه مرحلة التلطيف تتضمن العناصر التالية :

- استقرار الاحتمالات المتوقعة وفق الظروف الشرطية لطبيعة الأزمة على أن يشتمل ذلك على سيناريوهات بديلة لمواجهة كل الاحتمالات
- تحديد وتوفير الإمكانيات المادية لدولة أو شخص الدولي[2]
- تحديد الأساليب المنظمة لعمليات التنبيه، لإنذار والتعبئة ومن بعض المواقع، وسبل إعلام الرأي العام
- تأمين شبكات من الاتصالات الفعالة، بحيث يمكن تحقيق التوجيه، والتحكم في العمليات أثناء الأزمة، ويمكن أيضا تأمين التنسيق المبني على التفاعل والتمازج بين كل النشاطات، ويرى أحمد عز الدين أن هناك ثلاث مراحل أساسية للتعامل مع الأزمة:

[1] عبد الرحمان التوفيق، إدارة الأزمات الدولية التخطيط لما قد لا يحدث، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، 2002, ص. 114.

[2] محمد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص. 214.

1-مرحلة ما قبل الأزمة: وهي المرحلة التي تنذر بوقوع الأزمة وهي غالبا ما تكون مرحلة تتبلور فيها مشكلة وتتفاقم حتى تنتج عنها الأزمة. [1]

2-مرحلة التعامل الأزمة: وهذه المرحلة هي المحور الرئيسي لمفهوم إدارة الأزمة حيث يتولى فريق الأزمة استخدام الصلاحيات المخولة له ويطبق الخطط الموضوعية

3-مرحلة ما بعد لأزمة: وهي المرحلة التي يتم فيها احتواء الآثار الناتجة عن أزمة وعلاج تلك ألآثار يعد جزءا هاما في عملية إدارة الأزمة. [2]

أما الدكتور محمد رشاد الحملاوي فقد حدد مراحل إدارة الأزمة الدولية بخمسة مراحل.

رسم توضيحي بين مراحل إدارة ألأزمة الدولية ونمط الإدارة

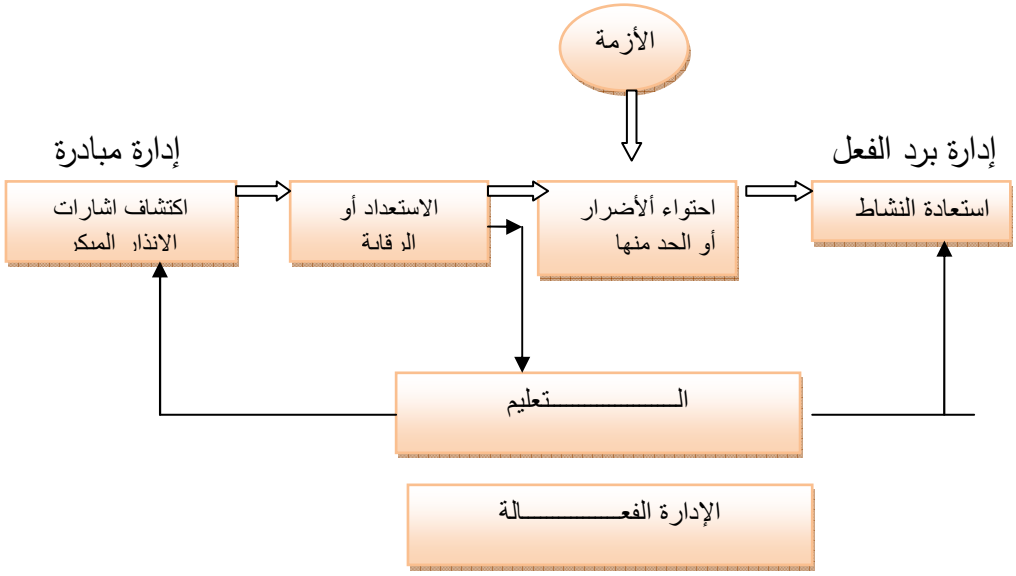

+

المصدر: أحمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، المرجع السابق، ص.124.

[1] محسن بن العجمي بن عيسى ، المرجع السابق ، ص. 287.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص. 288.

1-**اكتشاف ألإنذار المبكر**: عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بفترة طويلة سلسلة من لإشارات ألإنذار المبكر أو الأعراض التي تعنى باحتمال وقوع الأزمة وما لم يوجد الاهتمام الكافي لهذه ألإشارات فمن المحتمل جدا أن تقع الأزمة بالإضافة إلى ذلك فإن كل أزمة ترسل إشارات خاصة على حدة، على سبيل المثال أزمة قناة السويس 1956 بدأ الإشارة المبكر لها عندما أمم جمال عبد الناصر القناة في 1956/7/26 وكذلك إلى عدم قبول جمال عبد الناصر إلى حلف بغداد وأيضا نتيجة تدعيم مصر للجزائر كلها إشارة تنذر بوقوع أزمة نتيجة للمعارضة المصرية لسياسة الغربية .[1]

2-**مرحلة الحشد للاستعداد والوقاية:** الهدف من ذلك هو مواجهة علامات الضعف في الدولة ومنع وقوع الأزمة أو انتشارها بعد وقوعها ومثال ذلك استعداد من خلال توفير المعدات العسكرية والتدريب عليها بحيث يكون كل فرد مستعدا لساعة الصفر.[2]

3-**مرحلة احتواء ألأضرار و الحد منها** : تتمثل هذه المرحلة في مدى قيام بتنفيذ الخطط وإعداد الرسائل للأزمة للحد من ألأضرار الناتجة عن الأزمة، ومنع انتشار مناطق أخرى التي لم تتأثر بعد بالأزمة.[3]

4-**مرحلة استعداد النشاط:** وجود سيناريوهات بديلة معدة مسبقا وثم اختيارها جيدا حتى يحسن وضع الحلول العلمية المناسبة في احترام الأزمة.[4]

5-**مرحلة التعليم** : تتمثل في مجموعة العناصر التي تعكس مدى قيام الدولة بوضع الضوابط اعدم تكرار الأزمات في المستقبل، أو الأقل الوصول إلى ألأنموذج الأمثل للتعامل معها، فلا تحدث أصلا أو تحدث ويتم

[1] شوقي الحمال عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر المعاصر، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998، ص.81.
[2] محمد الفاتح محمود البشير المغربي، المرجع السابق، ص.21.
[3] محمد هيكل، المرجع السابق، ص.79.
[4] صلاح عباس، المرجع السابق، ص.79.

إخمادها أو تكون أثارها قليلة جدا، من خلال ألإلمام بأساليب التعامل معها مما تم استخلاصه من الدروس المستفادة.[1]

المبحث الثالث :استراتيجيات إدارة الأزمات الدولية .

تعتبر الإستراتيجية الإطار العام لتحرك والأهداف الأساسية المطلوبة تحقيقها وترجمة ذلك إلى سياسات ومبادئ عامة يتم إلا التزام بها في إدارة الأزمات، وعلى الرغم من كون المفاهيم الإستراتيجية متعددة وتعريفاتها متباينة باختلاف مجالاتها وتنوعها ولكنها تتفق على أسبقية الفكر عن العمل لتوفير الروى واستنباط الأهداف، وتحديد الوسائل وتبين المراحل ووضع الضوابط ورسم التخطيط وطريق التنفيذ والمتابعة والتقييم .كما أنها تتفق بأنها تعني بدراسة قضايا موجودة أو محتملة، وتبحث عن بدائل مستقبلية لها بفكر استشرافي [2] .

حيث يقول الاستراتيجي الشهير" Sun– zi" إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة والأكثر استشرافا ورؤية "،[3] ويستخدم المجتمع الدولي أنماط عديدة من الإستراتيجيات لإدارة الأزمات الدولية ،تقود الى النجاح أو الفشل في إدارة دولية والأزمة الدولية ويمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات إلى نوعين اثنين كما أشار الخبير إلكسندر جورج وهما الإستراتيجية الهجومية والإستراتيجية الدفاعية .[4]

المطلب الأول :الاستراتيجيات الهجومية وإدارة الأزمات الدولية .

---

[1] فؤاد محمد عبد العال، "أساليب إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظات غزة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي"، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، تخصص إدارة تربوية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009, ص. 35.

[2] عز الدين عمرو موسي، عناصر القيادة الإستراتيجية ومقومتها، ملتقى حول تنمية المهارات الإستراتيجية للقادة من 17– 2009/3/21. كلية العلوم الإستراتيجية، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ص .2.

[3] صلاح نيوف ، مدخل إلى الفكر الإستراتيجية ،الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمرك ، 2008، ص6.

[4] عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق ،ص،ص98, 99.

قبل التطرق إلى الاستراتيجيات الهجومية لابد لنا توضيح أهم الأدوات التى تلجأ لها الدول في إدارة أزماتها فهي تعتبر وسيلة لتطبيق هذه الاستراتيجيات وتتنوع هذه الأدوات أو الوسائل بين وسائل دبلوماسية وقضائية وقهرية .

أولا :وسائل إدارة الأزمات الدولية .

ولقد عددت **المادة 33** من ميثاق الأمم المتحدة هذه الوسائل وسمحت الدول بحرية اختيار أحداها حيث نصت في الفقرة الأولى منها "على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر أن يلمسوا حله بادئ ذي بدء بطرق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق ، والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الاقليمية وغيرها من الوسا ئل السلمية التى يقع عليها اختيارها "[1].

1. **:الوسائل الدبلوماسية .**

تتمحور هذه الوسائل حول المفاوضات المساعي الحميدة الوساطة ،التحقيق ،وعرض المنازعات على المنظمات الإقليمية والدولية .

- **التفاوض:**هو عملية اتصالية بين طرفين أو أكثر من الأنشطة ،سواء لإدارة وتسوية الصراعات والأزمات أو لترتيب تعاون وعلاقات بين الوحدات والأطراف الدولية .[2]
- **المساعي الحميدة** : هي تدخل طرف ثالث في حال فشل المفاوضات قد يكون دولة، منظمة دولية أو إقليمية بهدف التقريب بين الأطراف المتنازعة.[3]

[1] ناصري سميرة،"الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة "، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسة مغاربية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008، ص.33.

[2] محمد بدر الدين زايد، المفاوضات الدولية بين العلم والممارسة ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2003،ص11.

[3] عبد السلام جمعة، المرجع السابق، ص.133.

- **الوساطة:**فقد عرفها تيراميس هوفمان بأنها "عملية يسعى فيها طرف الثالث إلى المساعدة في الحل الأسباب الكامنة لصراع يتعارض مع تسوية لنزاع محدد[1]
- **التحقيق** :يقصد به أن يعهد إلى لجنة مكونة من أكثر من شخص مهمة تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين أو أكثر ويأتي التحقيق كاستجابة للعوائق التى تصادف عمليات التسوية السلمية للأزمات والنزعات الدولية .[2]
- **التوفيق** :هي عملية التحقيق من الوقائع وتقديم مقترحات بالحلول من قبل طرف ثالث تختاره أطراف النزاع .وتتميز طريقة التوفيق بسمتين أساسيتين وهما .
  - إن اللجوء إليها يكون إلزاميا إذ طلب أحد الطرفين المتنازعين ذلك .
  - إنه ليس لهذه الطريقة أية صفة إلزامية وتشير إلى ذلك معظم المعاهدات حيث يجري النص عادة أنه ليس لتقرير لجنة التوفيق أية صفة إلزامية .[3]

2. **:الوسائل القانونية .**

التحكيم القضاء الدولي من خلال محكمة العدل الدولية .

1. التحكيم :عرف التحكيم الدولي منذ القدم كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية كما أنه مر بتطورات مختلفة ،منذ أن عرف حتى الآن وقد عرفته **المادة 37** من اتفاقية "لاهاى "الى أمبرمت عام 1907 بشأن التسوية السلمية لازمات الدولية بواسطة قضاة يتم اختيارهم بواسطة أطراف النزاع
2. ويدلون بحكمهم على أساس احترام القانون، ويلزم الأطراف بالخضوع للحكم ،كما أن التحكيم الدولى طابعا إراديا شأنه في ذلك شأن إبرام المعاهدات حيث لا تلتزم الدول إلا برضاها.[1]

[1] نهلة يسين حمدان، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة ، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ،2003 ص. 22.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة –أهداف الأمم المتحدة و مبادئها ،عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2010، ص. 160.

[3] محمد وليد عبد الرحيم، الأمن المتحدة وحفظ السلم والأمن، بيروت :المكتبة العصرية لطباعة والنشر، 1994،ص، ص75, 76.

القضاء الدولي :هو وسيلة من وسائل التسوية السلمية للأزمات الدولية ظهر كمصطلح بإنشاء محكمة العدل الدولية عام 1945 بموجب النظام الأساسي للمحكمة الملحق بميثاق الأمم المتحدة

1. وقد أنشئت هذه المحكمة على أنقاض محكمة العدل الدولية الدائمة مع احتفاظها بنظامها الأساسي ذاته.[2]
2. **الوسائل الزجرية:** تتمثل في الضغوط الاقتصادية والسياسية ،اللجوء إلى القوة العسكرية.

فالضغوط الاقتصادية والسياسية: يقصد بها التى تستعمل لتأثير في إدارة وتوزيع الثورة الاقتصادية للدولة ،ومن أمثلة هذه الأنشطة المعونات الاقتصادية ،سواء منحها أو منعها والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفة الجمر وكية وأدوات الحماية الجمر وكية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية ،وإعطاء الأ فضليات كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية وأدوات تحديد سعر العملة الوطنية .[3]

القوة العسكرية :

ويقصد بها مجموعة الاجراءات المتعلقة باستخدام القوة المسلحة للدولة في تحقيق هدف ما تشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها واستعمالها القوة أو التهديد بها ،والمساعدة العسكرية ،والغزو المسلحة ،وتقديم المعدات العسكرية وتطوير الأسلحة ،وعمليات توزيع القوات بالنقل البحري أو الجوي ،وتغيير حجم المعدات العسكرية وعقد التحالفات العسكرية ،والهجومية المسلح ،وهذه الأداة قد يتم استخدامها بشكل محدود لتحقيق هدف جزئي

[1] ناصري سميرة، المرجع السابق، ص. 39.

[2] سهيل حسين فتلاوي، المرجع السابق، ص، 172.

[3] لعسل نورالدين ،"الصراع الدولي من منظور الاستراتجيات الاقتصادية"، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2008/2007، ص ص 58، 59.

فيما يسمى بالحرب المحدود أو العملية العسكرية وقد يتم استخدامها ويتسع نطاقها ليصل إلى موقف الحرب الشاملة ،بالإضافة لهذه الأدوات توجد الأمور المدعومة لتزيد من كفاءة .[1]

الوسائل الدعائية :

يقصد بها استخدام وسائل الإعلام المختلفة ذلك لتأثير عللا الرأي العام –الداخلي والخارجي– ،بحيث يدعم من موقف مستخدمها ،ويضعف من موقف خصمه وفي إطارها تستخدم المؤثرات الثقافية المختلفة من معتقدات وأيديولوجيات .[2]

ثانيا :الاستراتيجيات الهجومية وإدارة الأزمات الدولية

تستخدم هذه الإستراتيجية لتغيير الوضع القائم على نحو يخالف حسابات وتقدير الخصم ،تتدرج هذه الإستراتيجية مابين الأفعال التهديدية ،وتمتد لتصل إلى الانتهاك ،واستخدام العنف [3]

ومن الجدير بالذكر هنا أن جميع الاستراتيجيات الهجومية يمكن أن تستخدم بقدر من المرونة أو التقليل من مخاطر التصعيد من جانب الخصم .ويندرج تحت الاستراتيجيات الهجومية المستخدمة في إدارة الأزمات خمس استراتجيات هي :

- إستراتيجية الابتزاز ألتهديدي .
- إستراتيجية حبس النبض المحدود .
- إستراتيجية الضغط المحكوم
- إستراتيجية الأمر الواقع .

---

[1] جون ستون، الإستراتيجية العسكرية سياسية أسلوب الحرب –دراسات مترجمة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2014، ص ص 13، 14.

[2] فدوى أحمد محمد مرعي، "إدارة أسرائيل للأزمة لبنان عام 2006"، رسالة ماجستير، تخصص العلوم السياسية، كلية الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر ، غزة ، 2010، ص 25.

[3] مروة نظير، إدارة الأزمات السياسية الخارجية، مدخل نظري وتحليلي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3219،2010،ص ص 8،9.

- إستراتيجية الاحتكاك البطيئة أو الاستنزاف البطئ.[1]

1. إستراتيجية الابتزاز ألتهديدي .

تعني أن هناك مطالب للطرف الذي يستخدمها ، وعلى الخصم الأخر أن ينفذها وإلا كان جزاؤه العقاب فالطرف، المهدد هنا يستخدم الابتزاز لإيجاد أزمة يحقق من خلالها مصالحه ،إذا نجح في استخدام هذا الاستراتيجية فلا مجال للتصعيد فالطرف الذي يهدد قد دون استخدام القوة غالبا ولكن يلاحظ أن نجاح هذه الاستراتيجية تتطلب وجود تفاوت واضح في ميزان القوة لصالح من يستخدمها ،لأن ذلك هو ما يوفر له القدرة على النجاح في تنفيذ ها بعد أن أدرك خصمه هذا التفاوت ،بالتالي فقد ما يطلبه من أمثله هذه الاستراتيجية الضغط الذي مارسه الإتحاد السوفيتي من أجل تغيير السياسية الغربية إتجاه برلين خاصة ،وفي ألمانيا عامة خلال أزمة 1958.[2]

2. استراتيجية الضغط المحكوم .

فحوى هذا الاستراتيجية ،أن الطرف المهاجم يدرك أن الطرف المدافع تعهد بالدفاع عن الوضع القائم ،من خلال اختيار أقل حدة من استراتيجية جس النبض فالطرف المهاجم يلجأ لاستخدام أفعال صغيرة بممارسة الضغط ضد استمرار الوضع القائم ،ومع ذلك يجد الطرف المدافع صعوبة في مواجهة ذلك الضغط ،أمالأنه لا يملك قدرات ملائمة لذلك ،أو لأنه معارض لاستخدامها .

3. استراتيجية حبس النبض المحدود (لامتحان المحدود).

تبدأ هذه الاستراتيجية بمحاولة أحداث تغير مقبولة في الوضع القائم مع مراعاة تجنب التصعيد ولذلك يتم إتباع وسائل مرنة للفعل ،بحيث يمكن وقفها أو إلغاءها بسرعة وبسهولة ،هذه الاستراتيجية محدودة ومرنة

[1] فدوى أحمد مرعي ، المرجع السابق، ص.25.

[2] سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد عمان: دار وائل للنشر، (د.س.ن)، ص. 61.

أي قابلة للتبدل وهي تتطلب الوضوح في التحرك ،كفاية التهديدات لإرغام الخصم على الاستجابة للمطالب ،وإعلان ذلك بصورة واضحة وفي الوقت المناسب .[1]

4. استراتيجية الأمر الواقع .

تستخدم هذه الاستراتيجية عندما يكون الطرف المتحدي على ثقة من أنا منافسة غير متعهد بالدفاع عن الوضع القائم في ظل النزاع، حيث يقرر المتحدى اتخاذ إجراءا حاسم وسريع لتغيير الوضع القائم في ظل النزاع ، حيث يقرر المتحدي اتخاذ حاسم وسريع لتغيير الوضع القائم ولكن مثل هذه ألإستراتيجية قد لا تلقى قبولا قوميا أو دوليا فقد تتعرض للإدانة وقد تؤثر على سمعة المبادر بها كفاعل جدير بالثقة، جوهذا في حد ذاته قد يكون كافيا للعدول على تلك ألإستراتيجية ويتبع إستراتيجية هجومية أكثر جدا أو يتخذ قراره الحاسم بتغيير الوضع القائم بسرعة ولا يترك للخصم المدافع فرصة للمقومة و الرد.[2]

استخدمت هذه الإستراتيجية بنجاح في الغزو السوفييتي عام 1956 وأخفقت هذه ألإستراتيجية في العدوان الثلاثي على مصر في نفس السنة بينما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية أي فرصة للنظام العراقي كي يقاوم، وأسقطته في 42003/9. ولم تتأثر وفرضت أمرا واقعا ونجحت فيه إذ توقفنا عند هدفها المعلن وهو الإطاحة بنظام صدام حسين.[3]

5. إستراتيجية الاحتكاك البطيء(الاستنزاف)

في الغالب يلجأ إلى هذه الإستراتيجية الفاعل الضعيف الضعيف، وهذا لإرهاق الطرف القوي، وتأخذه هذه الإستراتيجية شكل حرب عصابات وأعمال إرهابية وتخريبية فدائية إذ يتورط الطرف الضعيف في عمليات

[1] نصير مطر الزبيدي ، المرجع السابق، ص159.

[2] حسين قادري، دراسة وتحليل النزاعات الدولية ، الجزائر: منشورات خير جليس، 2007، ص. 89.

[3] المرجع نفسه، ص. 89.

عسكرية تؤثر على المزايا التي يتمتع بها القوي مثل ما هو الشأن في الانتفاضة الفلسطينية ضد ألآلة العسكرية لإسرائيلية التي تمتلك كل مزايا التفوق.[1]

ولعل المثال لأكثر استقطابا من الضربات التي تلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11/سبتمبر/2001 وهو أبلغ تعبير عن هذه الإستراتيجية., إذ لجأ تنظيم غير تابع لدولة إلى استنزاف قدرة أكبر بلد في العالم ظل يعتقد أن أمنه الداخلي بعيدا عن أي تهديد، وفجأة ضربت رموز قوته من حيث لا يتوقع وفي الوقت الذي لا يدري.[2]

والمثال الأقرب إلينا لهذه الإستراتيجية وهو ما قام به حزب الله في صيف 2006 ضد إسرائيل عندما تدخلت في جنوب لبنان عقب اختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين من مزارع شبعا إذ سرعان ما انسحبت إسرائيل من المستنقع اللبناني عندما يئست من تحقيق هدفها.

المطلب الثاني:الاستراتيجيات الدفاعية وإدارة الأزمات الدولية:

يقصد بالإستراتيجيات الدفاعية تلك الاستراتيجيات التي تستخدمها أو يمكن أن يستعملها الطرف المدافع لمقاومة جهود الطرف المهاجم لتغيير الوضع القائم وفق ما يريده، إذ أن الطرف المدافع يحتاج إلى القيام بعمل يجنبه الإضرار بمصالحه والذي ينتج عن محاولة الطرف المهاجم لتغيير الوضع القائم للطرف المدافع وإمكانية إتباع إحدى الاستراتيجيات السبعة المتمثلة في :[3]

01-دبلوماسية القهر والإجبار

02-إستراتيجية التصعيد المحدود مقرونة بإعادة التصعيد المضاد

03-إستراتيجية (الخطوة خطوة) مقرونة بإعادة التصعيد من جانب الخصم

[1] نصي مطر كاظم الزبيدي، المرجع السابق، 160.

[2] ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص ص 130، 131.

[3] مروة نظير، المرجع السابق، ص.9.

04-إستراتيجية اختبار القدرات، مقرونة بإعاقة التصعيد من جانب الخصم

05-إستراتيجية رسم الخطة

06-نقل التعهد والحزم لتجنب سوء التقدير من جانب المنافس (الخصم)

07-إستراتيجية شراء الوقت للاستكشاف تسوية تفاوضية.[1]

1. إستراتيجية دبلوماسية القهر:

تقوم هذه الإستراتيجية على دفع الخصم للتوقف على سلوكه العدواني , وذلك بالتهديد باستخدام القوة ضده إذ لزم الأمر.لكن في شكل محدود لإجباره على التراجع عن مطالبه مع إعطائه الوقت المناسب للتراجع قبل أن يلجأ المدافع إلى الأعمال العسكرية لإجباره على ذلك , وهي إستراتيجية تتضمن استخدام أنماط التهديد ونماذج الأعمال العسكرية التي يصاحبها اتصالات ملائمة بالخصم كالتحذير

والتهديد والمساومة والمفاوضة واستخدام هذه الإستراتيجية تم كثير من المجالات،[2] ولعل أوضحها تهديد العراقي للكويت الذي تبعه الغزو مباشرة في سنة 1990, والنتيجة السلبية التي عادت على العراق منذ ذلك التاريخ، لقد أصيب القائد العرقي بغرور بما يمتلكه من قوة وعدم انصياع الكويت لتهديداته ومطالبه ولجأ مباشرة إلى الأعمال العسكرية دون حساب دقيق للمحيط الإقليمي والدولي وبدل أن تبقى هذه الإستراتيجية في حدود القهر فإن مخاطر استخدام كما قلنا في بعض الحالات قد تجعل الأقوياء يستخدمون القوة ضد الضعفاء للرضوخ بمطالبهم، دون حسابات دقيقة للنتائج و عواقب ذلك. [3]

[1] المرجع نفسه، ص ص.9، 10.

[2] إسماعيل دبش، "الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع اليوغسلافي 1990 /1995"، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية , قسم العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص.23.

[3] حسين قادري ، المرجع السابق، ص ص.91، 92.

2. إستراتيجية التصعيد المحدود :

تأتي في سياق الاستراتيجيات الدفاع لإدارة الأزمات الدولية وتعني أن المبادر أو المهاجم إلى خلق وضع يقف عائقا أمام المدافع الذي يلجأ تغيير تلك القواعد – التي وضعها المهاجم – من أجل كسب شروط أفضل لعملية المساومة – ومن أجل تحقيق ذلك الهدف قد يتورط المدافع في أعمال عسكرية محدود يعرض قواعد جديدة من اجل تحسين وضعه التساومي، وكذلك يعمل لاستقرار تلك القواعد بواسطة ردع الخصم (المهاجم) من القيام بعملية تصعيد مضادة.

يعبر عن هذه الإستراتيجية حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل، حيث عملت إسرائيل على ضرب إستراتيجية الاستنزاف المفتوحة المتبعة من قبل مصر بضربة جوية لاختراق العمق المصري، إلا أن عبد الناصر أقنع التحاد السوفييتي إلى جانبه في عملية تصعيد مضادة، وكانت النتيجة اختصار العمليات العسكرية من جانبي الطرفين، ومن عيوب هذه الإستراتيجية أنها قد تقود إلى تصعيد غير المرغوب فيه.[1]

3. إستراتيجية رسم الخط

يلجأ المدافع غلى هذه الإستراتيجية ليس لحماية مصالحه الهامة فقط بل أيضا من أجل يجنب تصعيد الأزمة، ومن تجنب خطر الحرب العفوية هذه الإستراتيجية تتطلب من القائم بها تحديد المصالح الهامة التي يجب الدخول في صراع من أجلها، وتلك المصالح ألأقل أهمية والتي لا تستلزم ذلك، مع الإشارة إلى أن القرار في هذا الشأن قد يكون في بعض الحالات صعبا أحيانا قد يؤدي بالمدافع إما إلى رفض هذه الإستراتيجية كلية.[2] أو يحاول استخدامها بطرق قد تجعل ذلك الخط غير واضح، ويجعل نجاحها مليء بالمخاطر.[3]

4. إستراتيجية الخطوة –الخطوة

[1] حسن قادري، المرجع السابق، ص 95.

[2] نصير مطر كاظم الزبيدي، المرجع السابق, ص.158.

[3] حسين قادري ، المرجع السابق، ص. 95.

عندما لا يرغب المدافع في استخدام إستراتيجية قوية نظرا لأنها قد تؤدي إلى التصعيد غير المرغوب لذلك يلجأ إلى إستراتيجية الخطوة – خطوة أو الانتقام الجزئي (ضربة –ضربة) وهي تستخدم لمناقشة مطالب الخصم.[1]

5. إستراتيجية اختبار القدرات

تقوم هذه الإستراتيجية على اختبار القدرات الحقيقية للخصم التي تسبق أي قرار إذ أن معرفة ذلك قد تؤدي إلى قبول التحدي المطروحة بدون الحاجة إلى تصعيد الصراع أو اللجوء إلى ألإستراتيجية القهرية وبذلك يضع الخصم المتحدي أمام التطور في تصعيد يعرضه للمخاطر وأما القبول الفشل في مبادرته للتحدي المدافع ولكي تنجح الإستراتيجية يجب أن يعمل المدافع على صنع محاولات الخصم للتصعيد, وقد يستخدم في ذلك وسائل التحذير، ونشر القوات المسلحة، وتوجيه تهديدات ضمنية أو صريحة والغرض من ذلك ليس التهديد من التصعيد الفعلي، بل منع الخصم الذي أحبطت خططه من القيام بذلك التصعيد ومن أمثلة ذلك نجاح استخدام هذه الإستراتيجية، حيث أدت إلى ردع الخصم ومنعته من تصعيد أزمة حصار برلين سنة 1948 بين التحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين [2].

6. استراتيجيات نقل التعهد والتحزم (اتخاذ القرار)

لعل نقل التعهدات (اتخاذ القرار) هو عنصر هام في بعض الاستراتيجيات ذكرها ولكنه في ظل ظروف معينة تصبح في حد ذاتها إستراتيجية مستقلة وذلك عندما تشير التطورات إلى أن الخصم قد يلجأ إلى المبادرة لتغيير الوضع القائم وتكون لدى المدافع الفرصة المناسبة لإثناء الخصم عن القيام بذلك لإعانة التعهد بحماية الوضع الراهن , واتخاذ قرار بمواجهة أية أثاره مستقبلية أو أة مواجهة وشيكة , فإذا كان

[1] نصير مطر كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص ص 159، 160.

[2] Holsli.k. j. intnerntional politics. A framework for Analysis.prentice Hall.n J3 rd dition 1977 p:u18.

المدافع سبق و أن أشار بإتباع سياسة رادعة لحماية الوضع الراهن المهدد فإن هذه الإستراتيجية يمكن استخدامها لتدعيم تلك الإشارة التحذيرية في حالة ما إذا أبدا الخصم العمليات العسكرية .[1]

7. إستراتيجية شراء الوقت

يتبنى المدافع هذه الإستراتيجية محاولة مدة شراء الوقت أو كسبه من أجل البحث عن إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية مقبولة من الطرفين وهذا عندما يبدأ الخصم بالفعل بتحرك لتحدي الوضع القائم ويلجأ المدافع إليها عندما يشعر بأن استعداداته غير ملائمة أو غير كافية لمواجهة الطرف المهاجم , ولقد لجأت إليها ليبيا في إدارة أزمتها الطويلة من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد تسليم المتهمين بإسقاط طائرة لوكا ربي للعدالة.[2]

وفي الاخير نلاحظ أن العامل المشترك بين الاستراتيجيات الهجومية والدفاعية هو محاولة تفادي التصعيد غير المرغوب فيهرغم محاولات تغير الوضع القائم الذي يلجأ إليه الطرف المهاجم .

[1] حسين قادري، المرجع السابق، ص، ص. 95،96.

[2] اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987،ص.239

تمهيد :

تعد إيران واحدة من أهم الدول الإقليمية في منطقة الخليج إلى جانب العراق و المملكة السعودية وبحكم الموقع الجغرافي ومحدداتها الاقتصادية والعسكرية ودورها الإقليمي فقد أصبحت محط أنظار واهتمام العالم وهذا الأمر مكنها من تبؤ مركز متميزة أضف إلى طبيعة نظامها السياسي الذي لعب دورا هاما في طرح الكثير من التساؤلات حول سياسة إيران الخارجية وتهديد السياسية الأمنية الخارجية سواء كانت الإقليمية أو الدولية فقد جاء المشروع الإيراني تلبية للطموحات التي سعت إيران للحصول على السلاح النووي وتتمثل في الدوافع العسكرية والدوافع الاقتصادية وسياسية ....وغيرها التى سيتم استعراضها لاحقا ويتضمن الفصل مبحثين :

المبحث الأول: المكانة الجيوإستراتيجية التي تحظي بها جمهورية إيران الإسلامية .

المبحث الثاني : طبيعة البرنامج النووي الإيراني .

المبحث الأول : المكانة الجيوستراتيجية التى تحظي بها جمهورية إيران الإسلامية

المطلب الأول :الموقع الجغرافي لجمهورية إيران الإسلامية .

يعد الموقع الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية حيث يقول نابليون "أن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها " ويرى المختصون في العلاقات الدولية بأن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافيا أو الجيوبولتكس والعلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولية السياسية وعلى علاقتها الخارجة وقد ظهر بعض العلماء في هذا الميدان منذ أخر القرن التاسع عشر مثل **الألماني راتزل** تحدث عن نظرية المجال الحيوي والتي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في البيئية الإقليمية والدولية .[1]وبسبب الجغرافيا أصبحت إيران دولة لها موقع استراتيجي هام باعتبارها حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين هما نظام الشرق الأوسط ،وإقليم وسط أسيا ،وهي بذلك تمثل مركز القلب للمناطق النفطية في العالم ،إضافة إلى كونها مدخل رئيسي لجمهورية أسيا الوسطي ومنطقة القوقاز ،التي حسب توصيف أستاذ الجيوبولتيك (سبيكمان spykman) ، تعتبر قلب العالم ومركز الصراع مابين القوى الكبرى للسيطرة عليها خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا [2].

[1] سعد حقي توفيق المرجع السابق ،ص132،131.

[2] ميشال نوفل "إيران القيمة الإستراتيجية "مجلة الشرق الأوسط ،العدد 49 فيفري 1996 ص8.

تقع إيران في الجنوب الغربي من أسيا ،وتمتد بين دائرتين عرض (25.50-41.50) شمالا وخطي طول (44-63) شرقا[1]وتبلغ مساحة إيران 1.684.165 كلم[2] وهي تشكل 1.27 %من مساحة العالم و3.42% من مساحة قارة أسيا وهي بذلك تعادل نحو خمس مساحة الولايات المتحدة الأمريكية كما تعادل مساحة الجزر الإيطالية وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وألمانيا مجتمعه.[2] وهي تتمتع بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية ولديها موارد مائية مرتفعة بالإضافة الى تنوع البيئة والمناخ فهي تتميز بمناخ قاري حار في الصيف وجاف ماعدا على الأطراف الخارجية الساحلية أمطار شتوية متوسطة في أذربيجان وأمطار خريفية في الجنوب ،الشتاء بارد وهذا التنوع أدى الى تنوع المحاصيل والمنتجات الزراعية [3] .ويحد إيران من الشمال تركماستان وبحر قزوين ومن الغرب العراق وتركيا ومن الجنوب الخليج الفارسي أو الخليج العربي تبعا لنزاعات السياسية والمطالب القومية ، وخليج عمان ومن الشرق باكستان وأفغانستان [4]ويبلغ مجموع طول الحدود البرية الإيرانية مع جيرانها 5065 كلم و الحدود البحرية الإيرانية في الخليج العربي وخليج عمان 1900 كلم ،وفي بحر قزوين 740 كلم[5] بإضافة إلى كل هذا تشرف إيران على سواحل الخليج وبحر عمان بساحل طوله 1200 كلم ، أي 36 %من الخليج ومن ثم المحيط الهندي في الجنوب وتمتاز هذه الجهات المائية بصلاحيات الملاحة وتحركات السفن بكفاءة عالية واتصالها المباشر بالبحار والمحيطات وبإستثناء بحر قزوين مما جعلها تمثل شرينا حيويا للتجارة العالمية وحركات الأساطيل العسكرية فقد هيأ هذا الموقع

[1] عبد المنعم هادي علي ،"إيران –روسيا ، دراسة في واقع الجوار والتنبؤ فيه "،رسالة ماجستير ،قسم الجغرافيا ،كلية الاداب،جامعة الكوفة ،47،2007 .

[2] خالد جويعة ارتيمة العبادي ، "تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية(سوريا ،لبنان)1979-2007"،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية عمادة الدراسات العليا ،جامعة مؤتة ،2008،ص 22.

[3] محمد عترس ،معجم بلدان العالم ،جغرافي ،اقتصادي ،تاريخي ،سياسي ،القاهرة :الدار الثقافة للنشر ،2002 ص 167.

[4] مسعود الخوند ،الموسوعة التاريخية الجغرافية ،ج4،بيروت :دار رواد النهضة .

[5] إياد عايد والي البديري ،الدور الإستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي ،دراسة جيوبو لتيكية ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ،المجلد 11،العد3،2008 ص 345.

الإيران الاتصال مع دول العالم لأنه طريقها الحيوي في الإستراد والتصدير ،وكما هو معروف فإن الدولة التي تطل على أكثر من بحر أحسن حالا من تلك التي تطل على بحر واحد ولقد أقامت إيران عدة قواعد بحرية من أهمها قاعدة (نبدر عباس وبوشهرة وخارج وجاه بهار وسيدخان وانزلي ووماه شهرا [1]**(ينظر للملحق رقم (1)**

أما ديمغرافيا فيبلغ عدد سكانها حوالي 70 مليون نسمة تقريبا ،أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف سكان العراق وأربعة أضعاف سكان السعودية [2].وتتشكل هناك أقليات دينية اخرى من بينها ،المدائيين اليارسنين ،اليهود والمسحيين ، إضافة لعرقيات مختلفة كالأكراد و التركمان والبلوش والأرمن والعرب ،وغيرهم ويتمركزون في شمال غرب إيران وجنوب غربها كما توجد في إيران لغات كثيرة وهي :الفارسية ، الأذربيجانية الكردية والتركمانستانية ، البلوشية ،العربية ،الأرمينية ،البختارية ،الأشورية ، المندائية .[3] الأمر الذي زاد من أهمية إيران إطلالتها على بحر قزوين ، فهناك دراسات تشير إلى أن هذا البحر حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية لديه إحتياطات مثبتة من النفط تقدر بنحو 15 إلى 40 مليار برميل أي ما يمثل 1.5 إلى 4%من الإحتياطات العالمية،أما الاحتياطات العالمية المثبتة من الغاز الطبيعي فتقدر في بحر قزوين وفقا للمصدر نفسه بنحو 67 إلى 92 تريليونات متر مكعب إضافة إلى إحتمال وجود ثمانية تريليونات اخر ،وهذا يعني أنها تمثل نحو 6 % إلى 7% من الإحتياطات العالمية من الغاز [4].

الموقع الإستراتيجي الإستثنائي لإيران مكنها من إمتلاك عدة فرص إقليميا ودوليا ما فرض عليها أعباء توليها أهمية ما يؤثر على صنع قرارها الخارجي فالبعد الجغرافي –السياسي لإيران أهم الأبعاد الثابتة في

[1] عبد المنعم هادي علي ،المرجع السابق ،ص 51.

[2] مناري الحمداني ،سياسة إيران إتجاه دول الجوار ،القاهرة:دار العربي للنشر والتوزيع ،2012 ص 76.

[3] حجاب عبد الله ،السياسة الإقليمية لإيران في أسيا الوسطى والخليج (1979–2011)دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية ،رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر3. 2011/2012ص 39.

[4] علي ناصر ناصر ،مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني ،بيروت :دار الفرابي ،2013 ص 171.

سياستها الخارجية والتى تسعي من خلاله لحماية أمنها القومي والذي يعد أهم أهدافها الخارجية الحرب على العراق 2003 ،الثورة السورية 2001 ،وتدخل حدود إيران مع هذه الدول وضعها أمام تحدي يتطلب التعامل معه الحذر الشديد ما يؤثر على صنع القرار الخارجي لإيران .

المطلب الثاني :المعطيات الإقتصادية والعسكرية لإيران .

أولا :المحدد الاقتصيادي .

لا يمكن دراسة أي دولة وتقيمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم يدرس موردها الطبيعية كمقومات أساسية وكمفتاح لقوتها الوطنية[1] وهذه القوة بدورها تمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة إذ يؤكد "لويد جنسن "liogdjnsen على أهمية العوامل الإقتصادية وتأثيرها في السياسة الخارجية بأشكال مختلفة [2] فالاقتصاد الإيراني يعتبر من أهم إ قتصاديات منطقة الشرق الأوسط باحتلاله المرتبة الثالثة بعد السعودية وتركيا لقد حقق هذا الاقتصاد نمو وصل الى 6.4 %خلال الأعوام مابين 2002.2005 ويواصل نموه بمعدل 32 حسب تقديم صندوق النقد الدولي ويأتي هذا النمو الاقتصادي رغم اتفاق الدول الغربية على تشديد العقوبات المفروض على إيران ،وفي إطار ما شهد ته الكثير من دول العالم لاسيما الصناعية من انكماش إقتصادي بسبب الأزمة العالمية [3] وتعتمد إيران في قوتها الاقتصادية بشكل أساسي على تصدير النفط والغاز وهي دولة عضو ومؤسس في منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC [4] بحيث يقدر احتياطي النفط لديها 10% من احتياطي النفط العالمي (ما يعادل 90 مليار برميل) وصا حبه ثاني أكبر احتياطي

[1] نصري ذياب خاطر ،الجغرافيا السياسية والجيوبو لتيكا ، عمان :دار الجنادية للنشر والتوزيع 2010 ص 171.

[2] حبيبة زلاقي ، تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2010/2009.ص 57.

[3] سنية الحسيني ،محددات الساسية والحكم في إيران ،مجلة جامعة ابن راشد ،العدد الخامس ،هولندا 2012 ص

[4] هادي زعرور ،توازن الرعب :القوة العسكرية العالمية (أمريكا ،روسيا ،إيران الكيان الصهيوني ،حزب الله كوريا الشمالية)،بيروت :شركة المطبوعات للنشر والتوزيع 2013 ص 105.

من الغاز الطبيعي بعد روسيا 22 تريليون قدم مكعب)[1].**(أنظر للملحق رقم2)** وتفيد الاحصائيات التي أصدرها البنك المركز الإيراني أن الناتج الوطني الإيراني بتوزيع بين القطاعات الاقتصادية على الشكل التالي 11% نفطا 27 %زراعة ،23 % صناعة 39%خدمات هذا التوزيع يشير بوضوح الى قرار تنويع مصادرها الدخل الوطني وعدم حصريته في مجال الطاقة [2].على الرغم من أنه مازال القطاع المهيمن على 82% من الصادرات الإيرانية [3].

ومن المفيد في هذا السياق لفت الانتباه إلى تطورات العلاقة بين النفط وإيران ففي الوقت الذي كان يمثل فيه النفط 31% من الناتج اخر أيام الشاه أي ما يقارب ستة ملايين يوميا بات بعد الثورة الإيرانية وغير سياسية تخفيض الاعتماد الريع النفطي يجوز 16 %من الناتج عام 1995 ثم وصل حاليا الى 11% من الناتج أربعة ملايين برميل يوميا [4].كما أنها تعتبر من الدول الغنية بالنحاس حيث يفوق احتياطيها الموجود 900 مليون طن أي 15 % من الاحتياطي العالمي إضافة إلى غناها بالفحم الحجري والرصاص والزنك والكثير من المعادن والأحجار الكريمة .[5] وعلى المستوي الصناعي فعملت إيران على صناعة الصلب والنسيج والالكترونيات والمواد الغذائية والصناعات التقليدية وحرفية كالبساط والسراميك ،كما عملت في صناعة السيارات .واحتلت المرتبة 18 في 2005 أما عام 2007 فاحتلت المرتبة 10 بمعدل 700 ألف سيارة سنويا حيث أغلب انتاجها بتراخيص شركات أجنبية فبرغم من مكانة الهامة للقطاع النفطي في الإقتصاد الإيراني ورغم الاحتياطات من الثروة الطبيعية الإ أن إيران إتجهت للبحث عن بديل لهذه من خلال البرنامج النووي السلمي لإنتاج الطاقة وهذا ما صرح به نائب وزير الطاقة الإيرانية "هادى نجيب

[1] حسن نافعة ،محددات الأمن في الخليج العربي ،رؤية عامة ،القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2000،ص 58.

[2] عبد الله رزق ،اقتصاديات الناشئة في العالم :نماذج تنموية لافتة ،(د.ب.ن) :دار الفرابي ،2009 ص 196.

[3] خالد عبد الرحيم السيد ، مقالاتي 2012،الدوحة :دار الشرق 2013 ص 4.

[4] عبد الله رزق ،المرجع السابق ،ص 196.

[5] المرجع نفسه ص196.

حسينين في 2005 علينا أن نستمر في برنامجنا النووي لضمان مصدرا لطاقة دائم لأن النفط الإيراني قد ينفذ من خلال 90 سنة القادمة "[1]. وأعلن أحمد نجاد في 11 أفريل 2006 أن إيران نجحت في تخصيب اليورا نيوم بإ ستخدا م أجهزة الطرد المركزية وامتلكت دورة الوقود الكاملة ما أنجر عليها حملات متتالية من العقوبات والتهديدات بالتدخل العسكرية المباشر[2]وتسعي إيران لتوليد طاقة كهربائية من المفاعلات النووية تصل إلى 20 ألف ميغاواط عام 2020 ،وفي حالة النجاح في تحقيق ذلك ستتمكن الدولة من توفير 190 مليون برميل من النفط سنويا أي ما يعادل 14 مليار دولار أسعار النفط عام 2007،ولتحقيق ذلك تسعي إيران لبناء عشر محطات توليد الكهرباء بالطاقة [3]

وعلى اعتبار أن إيران دولة متوسطة النمو فقد ارتفع معدل التضخم فيها منذ عام 2007 ليصل إلي 21%مقابل 15.2 %عالميا وهو في ارتفاع مستمر فقد أعلن البنك المركزي الإيراني أن نسبة التضخم بلغت خلال عام (2012 –2013) نحو25% مبنيا أن اقتصاد ايران خلال العام المذكور قد مر بمرحلة حرجة جدا نتيجة العقوبات الاقتصادية تي تفرضها اغربية على الدول إيران ،فهي تحرم الدول من التعامل مع المصارف الإيرانية ،فيما أعلنت مصادر اقتصادية أن قيمة التضخم للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2013 بلغت 29% [4].كما تواجه إيران مشكلة البطالة كغيرها من الدول حيث أن معدل البطالة ازداد بنسب معقولة مقارنة مع ظروفها السياسية والاقتصادية وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان التي تصل الى 27%[5].حسب الجمهورية الإسلامية وصل إلى 16.4 % وازدادت النسبة الى 23% لعام 2010 لكن

[1] lucinda Rulh de Boer.Analyzing Lram.s Foreign Policy.The Prospects and Challenges of Sino- Irania Relation :Amsterdam :ISHSS.2009 P52.

[2] شنين محمد المهدي ،المرجع السابق ،ص37.

[3] وليد عبد الحي ،إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020،الجزائر :مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف ،2010، ص 102.

[4] عبد العظيم البدران ، كيف تحكم ، إيران –دراسة في صنع السياسات العامة في عام 1989، بيروت :الدار العربية للعلوم ،2014 ص 101.

[5] المرجع نفسه, ص.102.

النسبة تراجعت عام 2012 لتصل الى 12.6 % فيما يتوقع أن تنخفض عام 2020 الى 10%[1].أما بالنسبة لمعدل الناتج المحلي فقد وصل الى 3.1 خلال الفترة الأولى من عصر الثورة وهو معدل المتوسط لمعظم الدول الثي كان يصل الى 3.3% حسب تقدرات البنك الدولي لعام 2011 إلا أن المعدل بقي ثابتا بسبب ظروف الحرب العراقية –الإيرانية إضافة إلى غياب سياسات اقتصادية انفتاحية قادرة على تحسين الميزان التجاري من الملاحظ أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي ارتفع نسبة متدنية خلال المرحلة الثانية من عمر الثورة ليصل الى ما نسبته 3.4 % مما يؤكد أن السياسات الاقتصادية التحديثية التي جاء بها حكومة (ارفنسنجاني) و(خاتمي) بيت في حدود التنظير ، أما في المرحلة الثانية فقد ارتفع معدل النمو الناتج الإجمالي حيث وصل الى معدل 4.5% وبزيادة مقدارها 1.4 %مقارنة بالمرحلة الأولى والثانية **(بنظر للجدول رقم 1)**.[2]

متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي منذ عام (1979–2011)

السنة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي
1989– 1979	% 3.1
2000–1990	%3.4
2006–2001	%4.5
2011–2007	%2.5

مصدر:محمد أحمد المقداد : المرجع السابق ص 455.

وذلك بسبب السياسات الاصلاحية الى قادتها حكومة نجاد كرفع الدعم الحكومي من مجموعة الواردات الاستهلاكية والبنزين والغاز ومحاولة إلزام المؤسسات الحكومية ببرنامج تقشفي يستهدف تخفيض النفقات ألا أن معدل تراجع بنسبة 2 منذ عام 2007 وحتى عام 2011 بسب الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة

[1] عبد العظيم البدران ،المرجع السابق ،ص 92.

[2] محمد أحمد المقداد ، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات إيران الإقليمية ، العلاقات الإيرانية العربية :حالة دراسة" ، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية ،المجلد 40 ،العدد 2 ،2013 ص254.

والعقوبات الاقتصادية الى فرضت على إيران من جهة ثانية [1].ومنه فإن العامل الاقتصادي بعد عنصرا مؤثرا في عملية القرار الخارجي الإيراني ،خاصة وأن الدولة التى تمتلك موارد طبيعية كالبترول والغاز الطبيعي والموارد النووية ما مكنها من الدخول في علاقات خارجية متنوعة وهو ما يفسر تسعى العديد من الدول تطوير علاقاتها مع إيران كالصين ،الاتحاد الأوروبي ،وروسيا والدول المجاورة كتركيا [2] .

ثانيا :الإمكانيات العسكرية الإيرانية.

تبرز أخيرا القوة العسكرية الإيرانية وهي مبنية حسب التصريحات الإيرانية على استراتيجية عسكرية دفاعية هدفها مواجهة محاولات الولايات المتحدة الرامية الى تطويقها والإطباق على النظام الإسلامي فيها ،ترجم ذلك بإحتلال العراق 2003 واحتلال أفغانستان عام 2001 ، وإقامة قواعد عسكرية في دول الجوار الإقليمي المحيط بها وتؤكد إيران أن سلاحها للردع وليس للتخويف وتعتبر أن أمن الخليج مسؤولية الدول المطلة عليه ، وتطالب بإستبعاد الوجود الأجنبي منه وهي تعتبر أن هذا الوجود هدفه حماية المصالح الغربية ،وليس حماية أمن المنطقة [3].تتألف قوات إيران المسلحة من الجيش النظامي المكلف بالدفاع والذي تشكل في 1925 بلغ تعداده(35000) عام 2004 ،ومنه 2000 مخبر ويبقي في تعداده متقارب إذ سنة 2008 كان الجيش حوالي (13000) جندي نظامي و(22000) جندي مخبر ،ويتألف من القوات البرية والبحرية والجوية ، إضافة الى الحرس الثوري (الباسدران) تتمتع بوزارة مستقلة وتضم قوات الباسيج وفيلق القدس [4].

كما تعتبر إيران من الدول الطموحة إلى زيادة الأنظمة المدفعية الصاروخية لديها مثل أنظمة صواريخ "شاهين" "وفجر" "نازعات " "زلزال" كما استفادت إيران من التكنولوجيا الحديثة من حلفائها (الصين ،روسيا) لتحديث ترسانتها الصاروخية ،ومن أبرز الصواريخ المكونة للقوة الصاروخية الإيرانية نجد:

---

[1] محمد أحمد المقداد ،المرجع السابق ص،ص 454.455.

[2] محمد السيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية ،ط2 ،القاهرة :مكتبة النهضة المصرية 1998، ص155.

[3] علي ناصر ناصر ،المرجع السابق ،ص 135.

[4] شنين محمد مهدي ،المرجع السابق ص 64.

منصة صواريخ ذات 12 أنبوبة إطلاق عيار 4 إنش 107 ملم نسخة معدلة عن صاروخ صيني عيار 4 إنش "107 ملم" . وكذلك تحديثا لصواريخ صينية وروسية عيار 5 إنش "122 ملم" .صاروخ نزعات –10 هو إمتداد لتطوير صاروخ نازعات –6 ،الذي أطلق من نفس منصة الإطلاق كصاروخ "أوغاب " ... شاهين 1وشاهين 2 صاروخان شديدا الانفجار شاهين 2 صاروخ غير موجه ومصمم لتدمير قوات العدو [1]

المطلب الثالث:دور المؤسسات السياسية في صنع القرار في إيران .

النظام السياسي الإيراني نظام معقد وله سمات تختلف عن كل النظم "الجمهورية "في العالم ،حيث لا تتركز السلطة في أيدي شخصيات ومؤسسات منتخبة ،مثل الرئاسة ،ومجلس الشورى (البرلمان)،وانما تتحكم فيها أيضا شخصيات ومؤسسات غير منتخبة بشكل مباشر من قبل الشعب في مقدمتها المرشد الأعلى والمؤسسة التابعة له (بيت القائد)،والمؤسسات "الثورية" الأخرى وفي هذا السياق لا يمكن تناول سلطات الرئيس الإيراني في مجال صنع وتنفذ السياسة الخارجية الإيرانية إلا في إطار دور المرشد الأعلى والسلطات الممنوحة له التي تجعل تأثره طاغيا وقراره [2].مطلقا على المستوين الداخلي والخارجي مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أدوارا متفاوته التأثير تلعبها مؤسسات أخري في مجال صنع السياسة الخارجية وتنفيذها مثل ،وزارة الخارجية والحرس الثوري ،ومجلس الشورى ،والمجلس الأمن القومي وغيرها .[3]

أولا :ولاية الفقهية (المرشد الأعلى).

وهو أعلى سلطة ومقتم في الدولة وصاحب القرار والصلاحيات الكبري ويتبع من نظرية "ولاية الفقيه " وهي نظرية سياسية شيعة أفسحت المجال لتولى رجال الدين الشيعة الحكم في إيران وكان الخيميني مرشد إيران السابق ،أول من جسدها عمليا بعد أن ألبسها لباس الدين ووضح الخميني تصوره لهذه

[1] محمد عربي لادمي "التنافس التركي –الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة (الشرق الأوسط 1996–2004)"رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر –بسكرة –2014 ص 21.

[2] شحاته محمد ناصر ،"السياسية الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني –حدود التأثير وأهم الملامح "،مجلة دراسات استراتيجية ،العدد 191 ،أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث 2014، ص 17.

[3] المرجع نفسه ص 18.

النظرية قائلا "إذ نجح شخص جدير ومنصف بصفتي العلم وبالقانون والعدالة في إقامة الحكومة وأصبح له ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الولاياته بشأن إدارة المجتمع وجبت طاعته على الجميع الناس "[1] .ويعتبر الخيميني أن الإمام له نفس الصلاحيات التي كانت يتمنع بها الرسول صلى الله عليه وسلم من :اعداد الجيش وتعبئة وتنصيب الولاة وتحصيل الضرائب واتفاقيات على المسلمين "وتطبيقها لهذه النظرية المرتدية لباس الدين أعطي الدستور الإيراني وظائف القائد وصلاحياته فقد حدد الدستور 1989.[2]

1. رسم السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام .
2. الإشراف على حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام .
3. اصدار الأمر بالاستفتاء العام .
4. القيادة العامة للقوات المسلحة .
5. اعلان الحرب والسلام والنفير العام .
6. حل الخلافات بين أجنحة القوات المسلحة الثلاث وتنظيم العلاقات بينها .
7. حل مشكلات النظام التى لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام .
8. عزل رئيس الجمهورية مع أخذ مصالح البلاد بعين الإعتبار .[3]

---

[1] محمد السعيد عبد المؤمن وأخرون ،إيران جمهورية اسلامية أم خيمينية (د.ب.ن):سلسلة العلوم الاجتماعية ،2010.ص

[2] شنين محمد المهدي ،"السياسية الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي" ،رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،–بسكرة –2014.ص87.

[3] دستور جمهورية إيران الإسلامية المعدل لسنة 1989 حسب المادة 110 ص 22.

ثانيا :رئاسة الجمهورية .

رئيس الجمهورية الرجل الثاني من حيث الترتيب الهرمي الدستوري بعد المرشد الأعلى وهو مسؤول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية باستثناء الشؤون التى ترتبط بالقيادة ،ورئيس الجمهورية هو المسؤول أمام الشعب والقائد [1]ومجلس الشورى الإسلامي ،في حدود صلاحياته ووظائفه بموجب الدستور أو القوانين العادية أما فيما يتعلق بصلاحيات الرئيس فقد حددها الدستور على النحو التالي :

1. تنفيذ الدستور وترأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات المرتبطة بالمرشد (المادة 113).
2. التوقيع على مقررات مجلس الشورى وتسليمها للمسئولين لتنفيذها (المادة 123).
3. تعي معا وتبين له بدلا من رئيس لوزراء الذي ألغى منصبه في التعديل الدستور ل1989 (المادة 124).
4. التوقيع على المعاهدات والعقود والاتفاقيات الدولية بعد مصادقة مجلس الشوري عليها (المادة 125).
5. تولي مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية للبلاد (المادة 126).
6. تعيين ممثل خاص له أو ممثلين وتحديد صلاحياتهم في هذه الحالة فإن قراراتهم تعتبر بمثابة قرارات رئيس الجمهورية (المادة 127).
7. التصديق على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من وزير الخارجية (المادة 128) .
8. منح الأوسمة الحكومية (المادة 127).
9. تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشوري على منحهم الثقة مع عدم طلب الثقة مرة أخي في حالة تغير المجلس (المادة133) .

[1] شنين محمد المهدي , المرجع السابق , ص.83.

10. الاشراف على عمل الوزراء وتعيين السياسات العامة للدولة بالتعاون مع الوزراء بالإضافة لتنفيذ القوانيين (المادة 134).

11. حق عزل الوزراء .(المادة 136).[1]وقد تولى منصب الرئاسية منذ 1997 سبعة رؤساء هم أبو الحس بني صدر من (1979–1980) محمد علي روحاني 1980 علي خامشي (1981–1989) علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989–1997) محمد خاتمي من (1997–2005) محمود أحمد النجاد من (2005–2013) حسن روحاني (2013 الى يومنا هذا)[2].

ثالثا :مجلس الوزراء أو الحكومة .

يتم انتخابه كل أربعة أعوام وتتضمن مهامه اعداد التشريعات المواد (71–75من الدستور) والمصادقة على المعاهدات الدولية (المادة 77) والموافقة على اعلان حالة الطوارئ في البلاد (المادة 79) والقروض (المادة 80) ودراسة الموانة السنوية واجازتها (المادة 52)[3].

رابعا :المجالس الدستورية المعينة ومن أهمها :

أ- مجلس الخبراء ، ومهمته الإشراف على عمل القائد الولى الفقيه ، انتخابه بين أعضائه وعزلة إذ تبين عدم أهليته ، وأعضاء هذا المجلس من العلماء (العلماء الدين)ويبلغ عددهم نحو 86 عالما وينتخب هؤلاء من أفراد الشعب مباشرة [4].

ب- <u>مجمع تشخيص مصلحة النظام :</u>

---

[1] دستور جمهورية إيران الإسلامية المعدل لسنة 1989 ،المواد :113 ،125،،124،123، 128،129،133،134،133،136،126،127

[2] بيرن ايزدي ،<u>مدخل الى السياسية الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية</u> ،تر :سعد الصباغ ،القاهرة :الدار الثقافة للنشر ،2000ص 43.

[3] خالد جويعة العبادي ،المرجع السابق ،ص29.

[4] ممدوح بريك محمد الجاري ،<u>النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003–2001</u>، عمان :الأكاديميون للنشر والتوزيع 2017ص 37.

تأسين عام 1988 بأمر أمام الخميني كمؤسسة دستورية تتكفل بحل القضايا التي تحل الحل النزاعات التى تنسب بين رئيس الوزراء والبرلمان ويضم 32 عضو يعينهم المرشد الأعلي ويقوم بثلاث مهام رئسية .

1. الفصل في النزاع الذي ينسب بين مجلس الشوري والبرلمان ومجلس صيانة الدستور وتصبح قراراته بشأن هذه النزاعات نافذة بعد مصادقة المرشد الأعلي للثورة .
2. تقديم النصح للمرشد الأعلي للثورة في المشاكل المستعصية والمتعلقة بالسياسات العامة للدولة .
3. اختيار أحد أعضاء مجلس الخبراء ليكون ضمن مجلس الشوري المصغر الذي يتولي مهام المرشد الأعلي في حال وفاة المرشد أو تنحيه او عزله من المرشد الجديد

(المادة 111)

أولا :مجلس صيانة الدستور :

هو أحد المؤسسات الرقابية في النظام الإيراني ، فالإضافة الي أنه المسؤول عن تفسير الدستور يتولى هذا المجلس [1].والتدفيق في القوانين الصادرة من مجلس الشورى ،ومدى ملا ءمتها مع نصوص الدستور والشرعية الاسلامية [2].غير أن المجلس الشورى حق رفض قرار هذا المجلس حال اعتراض الأخير على أحد قوانينه وفي هذه الحالة يتم تحويل الأمر الى مجمع تشخيص مصلحة النظام وفقا للمادة 99 من الدستور فإن المجلس صيانة الدستور سلطات كبيرة في الإشراف على جميع الاستفتاءات والانتخابات التى تجرى في البلاد ،حيث يقوم على جميع

[1] نفين مسعد ،صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001 ص78.

[2] دستور جمهورية ،"إيران الإسلامية " المادة 91.

بتقييم المترشحين وإعلان رأيه بشأن أهليتهم لترشح والتي تتمثل بتقييم صحة العقيدة الإسلامية ،الولاء للنظام ... الخ [1].

ثانيا: مجلس الأمن القومي :

والذي يرأسه رئيس الجمهورية ويعد مصدر للسياسة الخارجية ومراقبا لتحركاتها وموا قفها وقد نصت المادة 176 من الدستور على مايلي :

يتم تأسيس مجلس الأمن الوطني برئاسة رئيس الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسه الثورة الإسلامية ووحده أراضي البلاد والسيادة .....للقيام أيضا بالمهمات التالية :

1. تعين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد .
2. التنسيق بين الانشطة السياسية والمخابراتيه والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة .
3. الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهة للتهديدات الداخلية والخارجية ويتكون أعضاء المجلس من رؤساء السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية ووزراء الخارجية والداخلية والمخابرات ومسؤلي الأجهزة العسكرية والأمنية.

ثالثا :مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان).

اتخذ القادة الإيرانيون بعد ثورة عام 1989 تسمية لبرلمان باسم مجلس المثوى الإسلامي أو الجمعية الاستشارية الاسلامية بدلا لصفة (الوطني).التي ارتبطت بعد هذه الشاه وجاء هذا المقترح من قبل رقسنجاني ويتكون مجلس ويتكون مجلس الشورى الاسلامى من 270 يتم انتخابهم بصورة مباشرة وسرية ومع توافر شروط معينة [2]وتسند الى المجلس مهام عديدة منها

1. سن القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقررة دستوريا .

[1] نفين مسعد ،المرجع السابق ،ص78.

[2] المرجع نفسه ،ص 544.

2. شرح القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقررة دستوريا .
3. التصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية .
4. منح الحكومة الثقة ،و طرحتها عنها واستجوبها .
5. اجراء أي تعديل جزئي على حدود البلاد لا يكون إلا بموافقة واصطدام أعمال مجلس الشورى بمجلس أخر هو مجلس الصيانة الدستور الذي يمثل سلطة رقابية حاكمة على أعمال المجلس وممارساته .[1]

رابعا :وزارة الخارجية :

وتقوم بتنفذ ما يصدر عن المؤسسات السابقة من قرارات ورؤي ،كما أن هناك بعض الجوانب التخطيطية في عملها إضافة الى تجميع الأخبار والتحليل وتقديم الخبرة .[2]

سادسا :المؤسسة العسكرية .

صفة الجيش التي حددها الدستور هو أنه جيش عقائدي شعبي يضم أفراد لائقين ومؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية (المادة 141) [3] .ولقد حدد الدستور صلاحيات المؤسسة العسكرية فيما يلي :

المادة 143"الاستفادة من إمكانياته في الإغاثة والإنتاج والبنية التحتية في وقت السلم .المادة 150"اعطاء الحرس الثوري دورا هاما في حماية الثورة الإسلامية ودوره في عملية صناعية القرار السياسي والأمني .[4]

خامسا :دور الأحزاب السياسية .

المادة 28 من الدستور الإيراني لعام 1989 تبيح بتشكيل الأحزاب السياسية والهيئات السياسية والاتحادية المهنية والهيئات الإسلامية والأقليات الدينية المعترف بها المسيحية ،اليهودية الزرادشتية ،تتمتع بالحرية [5]

---

[1] عادل الجوجري ،أحمد نجاد في قلب العاصفة ،دمشق :دار الكتاب ،2006 ص 54.

[2] بيرن ايزدي ،المرجع السابق ،ص 43.

[3] . عضنفر ركن أبادي ،الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية بيروت : مكتبة مؤمن قريش ،2013 ص339

[4] دستور الجمهورية الإسلامية ايران المادة143،147،150

[5] عضنفر ركن أبادي، المرجع السابق،ص338

شريطة عدم المساس بإستقلال الدولة والوحدة الوطنية وعدم التعارض مع المفاهيم الإسلامية المعمول بها في الدولة [1].تشهد الساحة الإيرانية الكثير من الأحزاب منها كوادر الأعمال الذي تأسس 1996 بمبادرة الرئيس الأسبق رفسنجاني وحزب جبهة المشاركة الذي أسسه الرئيس الأسبق محمد الخاتمي عام 1998 ولقد اقتصر التنافس بين الأحزاب السياسية في تيارين رئيسين :التيار الإصلاحي والتيار المحافظ[2].

المبحث الثاني :طبيعة البرنامج النووي الإيراني .

بفضل ما تمتلكه إيران من ثروة بترولية التي تمثل أكبر ممول لمشروعها النووي خاصة في عهد الشاه محمد رضا البهلوي مع العلاقات الودية التي كانت بينة وبين الولايات المتحدة الأمريكية ،إذ لم يكن هناك ولا معارض على امتلاك للقدرات النووية [3].ومن ثم بدأت إيران في إنشاء البنية الأساسية للبرنامج .

المطلب الأول :مراحل تطوير البرنامج النووي الايراني .

لقد مر البرنامج النووي منذ نشأته بأربعة مراحل متمايزة يمكن أن نبرزها على النحو التالي :

المرحلة الأولى :مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية خلال الفترة (1958-1978) حيث ترجع البداية الحقيقة للبرنامج إلى عهد الشاه (محمد رضا بهلوي) ،الذي كان اهتمامه بالطاقة النووية يمثل جزءا من جهود الرامية إلي تحويل إيران إلي قوة إقليمية عظمي كما ذكر في كتابه نحو الحضارة العظيمة ففي عام 1958 [4] .أنشأ الشاه مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران للقيام بأبحاث الفيزياء النووية ثم وقع مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1967 على اتفاقية حصل موجبها على مفاعل نووي بمقدار 5 ميغاواط من نوع

[1] أحمد نوري النعيمي ،حسين علي الجميلي ،المرجع السابق ص 565.

[2] طلال عتريس ،"التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم" ،مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد 17 ،2001 ص 17.

[3] عصام عبد الشافي ، أزمة البرنامج النووي الإيراني : المحددات –التطورات – السياسات ،لندن : مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية 2004 ص18 .

[4] فهد مزبان خزار الخزار ، ا"لأزمة النووية الإيرانية : التطورات الدوافع ، الدلالات الإستراتيجية "، مجلة دراسات إيرانية ،العدد 5.3 ،(د.س.ن) ص3.

(pool– lype) خاضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية [1].وبدأ العمل فعلا في ذلك المفاعل سنة 1967 في مركز طهران للبحوث النووية لينتج 600 غرام من البلوتونيوم سنويا كما قامت بتوقيع مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين تنفذهما شركة (فرام –أتم)إلا أن هذين المفاعلين لم يريا النور أبدا كنتيجة لقيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه وعقدت اتفاق مع شركة سيمنز siemensالألمانية لإقامة مفاعل في بوشهر [2].علاوة على إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في عام 1974 ،واتفاقية على البدء في تنفيذ مفاعلات نووية كبيرة الحجم في بلاده ،ومن الثابت إن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى هي التي شجعت شاه إيران على ارتياد المجال النووي ،حيث سمحت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) للشركات الأمريكية مع نظام فرنسا وألمانيا تنافسا على بيع وتركيب المفاعلات النووية في إيران [3] .

المرحلة الثانية: 1979ـ 1980

تعرضت جميع الأنشطة النووية خلال هذه المرحلة بالجمود عقب قيام الثورة الإسلامية 1979 ففي العام نفسه شهدت الأحداث السياسية في إيران تطورات بارزة أعلن فيها عن قيام الجمهورية الاسلامية ليتولى الخميني منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وهو المنصب الأعلى ، فتغيرت بذلك سياسة إيران اتجاه برنامجها النووي ففي [4]هذه الفترة تم إيقاف النشاط النووي الإيراني لعدة أسباب أهمها قيام سلاح القوة الجوية العراقي بقصف المفاعل النووي الإيراني في "بوشهر " وتحطيم أجزاء كبيرة منه [5] .مما أدى لتبادل البلدان

[1] Noder Brazin.Lecomie .POlique a developpement de L.energie muchearеen I ran 1959–2004). In site http www.ccracnvs.Fr .

[2] خالد بن محمد العلوي ، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني ،الكويت :(د.د.ن)،2007 ،ص 18.

[3] فهد مزبان خزار ،المرجع السابق ،ص3.

[4] وهاس عبير ، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني" صدر بتاريخ 2012/5/2 تاريخ الزيارة 2015/11/10.على الموقع الالكتروني .http//:abeerwahas.blogspet.com.2012/blog–post.html.

[5] عبد الله فالح المطري ، "أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني" ،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط 2011 ص46.

سحب السفراء في 1980 وحفض مستوي التمثيل الدبلوماسي الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب بن الطرفين الذي نتج عنه خسائر البشرية واقتصادية لإيران قدرت بحوالي 450 مليار دولار تلك الحرب التي دامت ثمان سنوات من (1980–1988) مما أدى بإيران إلي إشغالها بقضايا أخري غير البرنامج النووي متمثلة في المشكلات الاجتماعية من القتلى والمفقدين والمعوقين كما تعطلت الدراسة الجامعية لسنوات طويلة وتوقفت مراكز البحث عن أداء دورها [1] أما السبب الثاني وراء توقف النشاط النووي الإيراني هو اقتصار الثورة الإسلامية بقيادة الخيميني وإعتبار الولايات المتحدة أهم عدولها الذي سعى لخدمة لمصالح الإسرائيلية والقضاء على العالم الإسلامي [2] .

المرحلة الثالثة :

حيث بدأ البرنامج النووي يشهد منذ بداية الثمانينيات مزيدا من قوة الدفع ومن الواضح أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينيات أدت إلى أحداث تحولات جذرية في التفكير الإستراتيجي عموما وفي المجال النووي خصوصا القيادة النووية وجدت أن من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة احياء البرنامج النووي ،ونفذت إيران وقت ذاك ،الكثير من الأنشطة المتعلقة بتصميم ال

أسلحة ودورة الوقود اللأزمة لصنع السلاح النووي كما قامت الحكومة الإيرانية بتقوية منظمة الطاقة النووية ،وتقديم أموال جديدة إلى مركز أمير أباد بالإضافة الى تأسيس مركز أبحاث نووية جديدة في جامعة أصفهان عام 1984 بمساعدة فرنسا [3].وبعد انتهاء الحرب العراقية اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي المزيد

[1] رياض الرواي ،البرنامج ،الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ،ط2، دمشق :الأوائل للنشر 2006، ص 128.

[2] سعد شاكر تسلي ،التحديات الأمنية لسياسة الخارجية في الشرف الأوسط مرحلة مابعد الحرب الباردة ،عمان : دار الحامد للنشر 2008 ،ص107.

[3] حجاب عبد الله ،المرجع السابق ص 106.

من قوة الدفع واعتمدت إيران بقوة على كل من روسيا الاتحادية والصين إلا أن من الثابت أن ايران لم تلجأ الى التعاون مع هاتين الدولتين إلا بعد أن فشلت جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوروبا .[1]

المرحلة الرابعة :من 1991 إلى يومنا هذا.

تعد هذه المرحلة من أهم في إرساء وتعزيز وتطوير البرنامج النووي الإيراني حيث استحوذ البرنامج على حيز كبير من اهتمام الحكومة الإيرانية ،وقد برز هذا التوجه بشكل جليا في تصريح الرئيس الإيراني السابق هاشمي راقسجاني (1989-1987) بأن "إيران لا تستطيع أن تتجاهل الواقع النووي في العالم الحديث .[2]ولهذا عملت إيران على أضعاف مجهودها لإعادة بناء برنامجها النووي .ووجدت ظالتها في تفكيك الإتحاد السوفياتي فقد تمكنت من استغلال حالة الفوضى التي نتج عنها تدهور في أوضاعهم المعيشية إلى أعقب انهيار للحصول على البرتونيوم واليورانيوم المخصب فصلا على الاستعانة بالعدد من علماء الذرة السوفيت لتسريع برامجهم النووية والتكنولوجية ونجحت ايران خلال فترة (1992-1991) في تجنيد حوالى 14 عالما نوويا بروسيا للعمل في ايران [3].وفي شهر نوفمبر 1994 أعلنت ايران أن روسيا أفرت اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر الذي تعطلت أعمال به نتيجة الحرب بينها وبين العراق وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في 8 جانفي 1995 [4].والتي قامت بموجبها روسيا بتسليم المفاعلين لإيران (1000 ميغاواط) والذي تم إنشاؤهما ب "بوشهر" هذا الحدث أثار مخاوف الولايات المتحدة مما أدى بها للضغط على الوكالة الدولية لطاقة الذرية لإرسال مفتشين دولين لتأكيد مرة أخرى من إلتزام إيران بمعاهدة عدم الانتشار النووي وأكدت مرة اخرى يتقارب المفتشين إلتزام الجانب الإيران بالمعاهدة عدم الانتشار النووي وأكدت مرة أخري

[1] أحمد ابراهيم محمود ، "البرنامج النووي بين الدوافع العسكرية السلمية" ،دورية مختارات ايرانية العدد 6 .كانون الثاني 2001.ص1.

[2] فهد مزيان خزار الخزار ،المرجع السابق ص22 .

[3] أحمد إبراهيم محمود ،البرنامج النووي الإيراني :أفاق الأزمة بين التنموية الصعبة ومخاطر التصعيد ،القاهرة : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية 2005 .ص 78.

[4]رشا حمدي ،موقف إدارة بوش اتجاه البرنامج النووي الإيراني ،مجلة السياسية الدولية ،العدد 152 مطابع التجارية ،مصر أفريل 2003 ص 309.

تقارب المفتشين ،إلتزام الجانب الإيراني بالمعاهدة .[1]وفي عام 2002 كشفت مجموعة معارضة تقيم في فرنا (المجلس الوطني للمعارضة الايرانية عن وجود منشأتين سريتين لتخصيب اليورانيوم في موقع "ناتانز" ومصنع للماء الثقيل في أراك وبعد اكتشاف خزين من خاصة اليورانيوم في ساحاد (مقاطعة يزد أعانت ايران أنها تطور استخدام مفاعل نووي صغير يعتمد على المصادر والقدرات الذاتية حيث قرع هذان الحدثان جرس الإنذار في أوساط السياسة والمخابرات الغربية ، فالتخصيب وانتاج الماء الثقيل واستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني في تصورهم إن ذلك سيساهم بشكل فاعل في تطوير دورة وقود محلية ومن ثم سلاح نووي في وقت لاحق ،وبعد توقيع البروتوكول الذي أعطي للوكالة ولكن ليس بالمنطلق[2] .وعلى اثر توقيع ايران على اتفاقية باريس مع الترويكا الأوروبية في 2004 القاضية بالتعليق الأنشطة النووية ودخول إيران في جولات المفاوضات في أوت 2005 لكن إلان الرئيس الإيراني خاتمي في جويلية 2005 استئناف إيران أنشطة تخصب اليورانيوم في محطة أصفهان النووية فالفترة الممتدة من 2005 –2013 عرف تقدما كبيرا وملحوظا بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني وعلى الرغم من صدور سلسلة عقوبات على إيران بداية من عام 2006 بقيت إيران متمسكة بالبرنامجها النووي ففي 2007 أخذت عملية التخصيب عملية الأنتاج الصناعي بعد توفير 382 جهاز طرد مركزي [3].وفي ماي 2010 وقعت اتفاقا مع تركيا نص عللى نقل اليورانيوم منخفض التخصيب بنسبة 3.5 % لمبادرتها يورانيوم عالى التخصيب بنسبة 20%[4] .وما جاءت سنة 2013 حتى أصبحت إيران قادرة عل انتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20% وكانت في طالبت الغرب بتزويدها بهاه الكمية كجزء من الاتفاق على عدم قيامها بعملية التخصيب وهذا ما دفع على أكبر صالحي

[1] تميم هاني خلاف ،"القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والإقليمي" ،مجلة السياسية الدولية ،العدد 142 أكتوبر 2000 ص51.

[2] الهادي زعرور ،توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية أمريكيا ،روسيا ،إيران ،الكيان الصهيوني ،حزب الله ،كوبا الشمالية ،بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2013 ص ص 33.32.

[3] سيرجي شاسكوف ،العلاقات الروسية الإيرانية إلى أين ،أبو ظبي :مركز الأمرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2010 ص

[4] عطا محمد زهرة ، البرنامج النووي الإيراني ، بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2015 ص28.

رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية الى القول :"علينا أن نشكر الغرب لأنهم رفضو إعطاءنا الوقود المخصب بنسبة 20 % الضروري لمفاعل الأبحاث في طهران ،دخلنا هذا المجال ،وستكون إحدى الدول القليلة التى يمكنها إنتاج لوحات وقضبان الوقود ف أن واحد [1].مقابل زيادة انتاج أجهزة الطرد المركزي التي وصلت في نفس السنة 18الف جهاز طرد.[2]

المطلب الثاني :دوافع البرنامج النووي الإيراني .

تتحرك السياسية النووية الإيرانية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنويا بعضها معلن والبعض الأخر منها غير معلن إلا أن المسؤولين الإيرانيين يؤكدون دوما على أن البرنامج على أن البرنامج النووي الإيراني يندرج في إطار الرغبة في إلا بالرغم من بعض القادة الإيرانيون أطلقوا في بعض الفترات تصريحات تعكس الاهتمام الواضح بإنتاج السلاح النووي .[3]

أولا :الدوافع الاقتصادية :

تذهب تقديرات الحكومة الإيرانية إلي أن البرنامج النووي الإيراني يرمي الى تأمين 20 % من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية وذلك لتحقيق استهلاك من الغاز والنفط لاسيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات الطاقة في إيران ،وتشير الحكومة الإيرانية على أنها لا تسعي فقط الى تحقيق النسب الحالية من أجل توفير الحصول على العائدات المالية [4] .ويؤكد المحللون الأمريكيون والغربيون أن المفاعلات النووية سوف تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز ممكن

[1] عطا محمد زهرة ،المرجع السابق ص 29.

[2] المرجع نفسه ص 27.

[3]

[4] أحمد عبد الحليم ،خريطة القوي النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 271،سبتمبر 2001،ص 134

استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لاتتعدى (18-20%) من تكلفة الكهرباء النووية في ظل أسعار السوق [1] علاوة على ذلك فإن إيران ركزت على إنشاء مفاعلات في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد مما يقلل من أهمية هذا الدافع للمشروع (النووي الإيراني)[2] .

ثانيا :الدوافع العسكرية :

ان الدافع ايران الأساسي وهو القطع الى امتلا ك الأسلحة النووية ذو طبيعة دفاعية رادعة إذ يبدو أن إيران قررت بداية أن تطور قدرات نووية عسكرية موازية للقدرات العراقية من حيث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وبخاصة بعد الضربة الثقيلة التي تلقتها في الحرب ضد العراق وهذا ماأكده تصريح هاشمي رافستجاني 1988 قال "لقد أتبت لنا هذه الحرب كم هم مهم استعمال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وأن الدوروس والمواعظ التي يعطيها المجتمع الدولي تفقد مصداقيتها عند دخول الحرب إذن علينا حيازة هذه الأسلحة ذات الإستعمال الهجومي والدفاعي ...[3]وفي مرحلة لاحقة وبالتوازي مع الضعف الذي انتاب العراق منذ حرب الخليج أصبح الدافع وراء محاولات النظام الإيراني للحصول على الاسلحة نووية الحاجة المتزايدة التى رأها الردع الولايات المتحدة وبدرجة أقل اسرائيل عن توجيه ضربة لقدراتها الاستراتيجية فإن إ يران تدرك جيدا أن قدررتها العسكرية ضعيفة مقارنة بالقدرات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية واخر سيناريو تريده هو وقوع مجابهة عسكرية بينهما .[4]

---

[1] غازي صالح نهار بني ملحم ،"البرنامج النووي الايراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 2003-2013" رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كليةالادب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط 2012 ص35.

[2] عبد الله سعد العتيبي ،"الازمة الأمريكية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي (دولة الكويت دراسة حالة) "،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية الادب والعلوم ،جامعة (الشرق الأوسط)،2012 ص35.

[3] Hashi mie .Ahmed Le routeur de lo puissance .Iranienne .unnovel Irakpeoptionde Securute Strategie nationlau noyenorent² .Paris IFRI1994p19.

[4] ممدوح بريك محمد الجازي ،المرجع السابق ص144

ثالثا :الدوافع الاستراتيجية والسياسية .

لم تعارض الدول الغربية البرنامج النووي ابان حكم الشاه ،لكن المرحلة التي شهدت نجاح الثورة ظهرت فيها تباينات واعتزضات من الدول الغربية والولات المتحدة الأمريكية وبدأ العمل العدائي الأمريكي لإيران .ويعود هذا التباين في الموقف أن الشاه كان يهدف الى تعزيز قدراته العسكرية كي يستحق بحداره دور الشرطي الخليج الحامي لحقول النفط وامداداته غبر البحار مع نجاح وتحول أيران الي جمهورية اسلامية فقد تولت لدى النظام الحاكم الرغبة في قيادة العالم الإسلامي خاصة مع صعود المحافيظين وربحهم المعركة الداخلية [1]ورغبت ايران الاسلامية في ان توجد لها مكانة متميزة على الساحة الاقليمية والقيام بأدوار متعددة أبرزها المشاركة في ترتيبات أمن الخليج وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غر أسيا وتصل الروى الرسمية إلي تصور امكانية الاستفادة من التحولات الهيكلية الجارية في المنظومة الدولية في وضع استراتيجية استقطاب هدفها الأول ملئ الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الاتحاد السوفياتي والثاني استمرار الطاقات والخبرات والتجارب التي افرزتها حقبة الثمانييات والتسعينات وكذلك فان السلاح النووي يمكن أن يقدم لايران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية .[2] باختصار إن تمكن إيرانمن تطوير سلاحها النووي يجعلها القوة الاقليمية الأولى في منطقة الخليج ، وحتي في المحيط العربي إذ بقيت معطيات البلدان العربية كما هو حاليا [3].إن إيران حريصة لذلك على التواجد في الدائرة العربية ليس فقط لايجاد موطئ قدم في النظام الإقليمي العربي وإنما كذلك لإستخدام هذا التواجد في الحفاظ على مصالحها والتأكد من عدم

[1] حسين عبد الهادي حسنين ،ا"البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على الامن القومي الاسرائلي (1979-2010) "،رسالة ماجستير ،قسم الدراسات العليا ،كلية الادب والعلوم الانسانية ،جامعة الأزهر –غزة 2011 ،ص21.

[2] أحمد ابراهيم محمود ،المرجع السابق ص 2.

[3] يوسف خليفة يوسف ،مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوي الأجنبية ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية 2011 ص310.

ظهور نظام إقليمي عربي معادلها تقوده مصر والسعودية كما أن إيران حريصة على إحتواء اسرائيل كدولة منافسة لها في النفوذ في المحيط العربي [1].

رابعا :الدوافع القومية والدينية .

أسهم العامل العرقي والإثني والديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة (لنووية فلاختلاف بين إيران وشعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الاضطهاد أو الإعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة ،خاصة في ظل امتلاك المسحيين والهندوس والبوذيين واليهود وحتى المسلمين الطاقة النووية فلماذا يحرم الشيعية من امتلاكها باعتبار إيران تتعامل مع ذاتها بأنها الدولة المتمثلة للطائفة الشيعية [2].وكذلك تسعي إيران لإقامة نفوذ استراتيجي قبله ايران ذات المرجعية لولاية الفقيه ووسطه دول الخليج والعراق وأطرافه لبنان ،باكستان ودول الخليج الأخري وذلك لإيجاد نفوذ إيراني على ضفتي العالم الإسلامي[3] .ومن جهة ثانية يؤكد ترتيابارسي Trit parsi رجل الاعمال الايراني حامل الجنسية الأمريكية في كتابه "التحالف الحفي "أن الهدف الاستراتيجي للجمهورية الإيرانية الإسلامية هو تحقيق المصلحة الفارسية العاجلة بغض النظر عن الإعلانات العقائدية للخطاب الرسمي [4]وذلك لايتم إلا إذا استمرت إيران في تطوير برنامجها النووي .

[1] يوسف خليفة يوسف ،المرجع السابق ،ص 310.

[2] حسين عبد الهادي حسنين ،المرجع ا لسابق ،ص 23.

[3] عبد الله فهد ،النفيسي المشروع الايراني في المنطقة العربية والاسلامية ،ط2 عمان :دار عمان للنشر والتوزيع ،2014 ص 363.

[4] المرجع نفسه ص 514.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تقدم فان لإيران موقع استراتيجي متزايدة الاهمية غبر التاريخ وذلك بموقعها ضمن مناطق التحكم والقوة ف العالم فضلا في تواجدها بين منطقتين غنيتين بالنفط (الخليج ،بحر قزوين)بإضافة الى امتداد ساحلي كبير يضمن حرية الملاحة والتبادل التجاري لذا فالموقع الاستراتيجي لايران من أهم محددات القوة على المستوى الاقليمي على غرار محددات الاقتصادية و العسكرية .

يتسم النظام السياسي الايراني بتعدد مجالسه وهو قائم على مبرم الحكومة الاسلامية التى تعتمد على فكرة ونظرية ولاية الفقه كأساس الحكم ويتميز النظام السياسي الايراني بالمركزية ،اضافة الى قدرته على التكيف في مواجهة الأزمات العميقة ،كمواجهة الاغتيالات الى حدثت بداية الثوررة الإسلامية اضافة الى الحرب مع العراق التي امتدت ثمان سنوات وقدرته على اختيار الازمات الاقتصادية ،خصوصا سياسة الحصار التي فرضت على ايران من طرف الغرب بسبب تمسكها ببرنامجها النووي لانها تعتبره من أهم أولوياتها ،لما له من أهمية بدفع بعجلة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي وهذا الأمر الذي أدركته الدول الغربية وتسعي بعرقلته بكل الطرق والوسائل .

تمهيد:

يعد المشروع النووي الإيراني من أكثر الموضوعات الجديلة على الساحة السياسية في منطقة الشرق ألأوسط , وسيحاول هذا الفصل تعقب التدرج في المواقف تجاه البرنامج النووي الإيراني فلقد حظي بمساعدة ودعم أمريكي في خمسينات القرن الماضي و بالتحديد في العام 1953, ما لبثت أن انقلبت بعد قيام الثورة الإسلامية بصورة تامة لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية من أشد المعادين للبرنامج و الداعين إلى إيقافه و ذلك على الرغم من تأكد الخطاب السياسي الإيراني على الطابع السلمي للبرنامج , ولكن انعدام ثقة المجتمع الدولي بإيران و نواياها الكامنة وراء امتلاكها الطاقة النووية من المعضلة ,ومن هنا سارت معظم دول العالم في ركب الولايات المتحدة المطالب بفرض عقوبات على إيران و تشيد الحصار عليها , والدخول في دوامة من المحادثات و المفاوضات لإيجاد حل لهذا الملف , إلا أن الصين وروسيا سارت عكس التيار المنجرف وراء الراية ألأمريكية , وأيدنا حق إيران في تخصيب اليورانيوم , ليس حبا بإيران , وإنما مصالح مشتركة بين كل من الصين وروسيا مع إيران , ففي عالم يخلو من وجود أصدقاء دائمين و أعداء دائمين هناك مصالح دائمة هي التي تتحدث , مع ألأخذ بعين ألاعتبار ثبات الموقف الصيني و استقراره مقابل تجذب الموقف الروسي و تباينه لنصل ألإتفاق بين إيران مجموعة 5+1 ليصل البرنامج النووي في أيامه ألأخير إلى الاتفاق ألأخير إلى اتفاق فهل يا ترى يستمر هذا الاتفاق ؟ أم يتراجع سيناريوهات الاتفاق النووي , وعليه حاول الفصل التطرق إلى :

المبحث الأول: دور الأطراف الدولية في إدارة الملف النووي الإيراني

المبحث الثاني: المواقف الإقليمية و دورها في إدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني

المبحث الثالث: سيناريوهات تطور المسألة النووية الإيرانية

المبحث الأول: دور الأطراف الدولية في إدارة الملف النووي الإيراني

المطلب الأول: الوكالة الدولية ومجلس الأمن في إدارة الملف النووي الإيراني:

أولا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية والملف النووي الإيراني:

من المعروف أن إيران قد انضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة عام 1970،ووقعت على اتفاقية الضمانات عام 1974، وفي العام ذاته تقدمت بمقترح لجمعية الأمم المتحدة، لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي وأولى الزيارات التي قام بها مفتشوا الوكالة إلى المنشآت النووية الإيرانية كانت 1992 أكدت سلمية البرنامج النووي .

وعلى الرغم من أن معاهدة حظر الانتشار النووي تسمح للدولة من خارج النادي النووي بنقل التكنولوجيا النووية لأغراض مدنية سلمية، وأن كل دولة غير نووية ملزمة بتوقيع الحماية (الضمانات) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فان هناك اعتقاد تروج له الولايات المتحدة، والغرب ضد إيران مضمونة أنها تسئ استخدام هذه المادة من المعاهدة، وتستغل المعاهدة تحت ذارئع الحصول على الطاقة الكهربائية كغطاء لبرنامج تسلح .[1]

يشكل سعي إيران إلى تذهيب اليورانيوم المحور الرئيسي لخلافتها مع الوكالة الدولية، حيث تؤكد طهران على أن هذا البرنامج هو لإنتاج يورانيوم مدني التخصيب لاستخدام السلمية، بينما تعارض الوكالة مساعي إيران للحصول على يورانيوم عالي التخصيب، مع التأكد على مزيد من التفتيش للوقوف على حقيقة الأمر من البرنامج النووي الإيراني [2]

[1] رياض الراوي,المرجع السابق , ص ص.189, 190.

[2] إلهة روستامي بوقي, تأثير إيران ونفوذها في المنطقة , تر: فاطمة نصر, القاهرة : دار سطور جديدة, 2011, ص.290

وبدأت الوكالة تولي اهتماما خاصا بالحالة الإيرانية منذ سبتمبر 2002، بينما كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام الضمانات المعمول به، والذي يجرى تطبيقه بصورة نمطية على جميع الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي، وكان العامل الرئيسي لنقل الحالة الإيرانية من فئة الحالات الروتينية إلى فئة الحالات الخاصة يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام إيران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووية[1] .

وقام المدير العام للوكالة في اجتماع مجلس أمناء الوكالة في مارس 2003 بعرض تقرير خاص على نتائج زيارته لإيران، حيث أشار فيه أن إيران في طريقها لتصحيح، ومعالجة هذا الخلل ، وذلك لقطع الطريق على الولايات المتحدة لاستغلال ذلك الموقف وتحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن مما يطرح إعادة تطبيق التجربة العراقية مع إيران، ولقد اقتصر موقف الوكالة للطاقة النووية على مطالبة إيران بتوقيع على بروتوكول إضافي يسمح بمتابعة البرنامج الإيراني عن قرب من خلال عمليات المراقبة المستمرة أو عمليات التفتيش المفاجئة .[2]

وفي سبتمبر 2004 لم تستجب إيران للدعوة المتكررة من مجلس الوكالة للطاقة الذرية لتعليق جميع نشاطاتها للتخصيب، وإعادة المعالجة وتخطط إيران في منشأة تحويل اليورانيوم 37 طنا من الكعكة الصفراء التي من شأنها أن تتعارض مع مطلب مجلس محافظة الوكالة في القرار GOV/2004/49، بشأن الضمانات لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حول البرنامج النووي الإيراني.[3]

[1] عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ،2012، ص138.

[2] زكريا حسين , أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية –الاسرائلية – الأمريكية, الإسكندرية: مؤسسة حرس الدولية , ص.133, 134.

[3] عصام نايل المجالي ، المرجع السابق،ص.140.

وفي 15 أكتوبر 2004 أرسل محمد البرادعى المدير العام للوكالة الدولية الذرية تقريرا إلى مجلس الحكام في الوكالة جاء فيه أن إيران اتبعت قبل أكتوبر 2003 « سياسة كتمان » أسفرت عن جوانب كثيرة من أنشطتها واختباراتها النووية وبخاصة في مجالات تخصيب اليورانيوم وتحويل اليورانيوم عددا من الشواهد التي لم يجرى اطلاع الوكالة عليها، واكتشفت الوكالة عدد من الشواهد التي تكونت على مدى فترة طويلة من الزمن والتي تخلفت إيران عن التزام بواجباتها المعينة بوسائل الحماية، والمتعلقة بالإبلاغ عن معالجة مواد نووية واستخدامها وتخزينها و تخزينها وعن المنشآت التي تم فيها ذلك كله، وكذلك تضمن التقرير بأن إيران أخفقت في إبلاغ الوكالة أو في التصريح عن ثمانية أنشطة نووية مختلفة وفي 29 نوفمبر 2004 اتخذ مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا أشار إلى أن ممارسات إيران قبل أكتوبر 2003 أسفرت عن كثير من اتهامات لالتزاماتها بالتنفيذ باتفاقيات للإجراءات الوقائية .[1]

ولكن إيران استمرت بوجودها لتخصيب اليورانيوم متجاهلة الوكالة الدولية وأنظمتها مع رفض كل العروض الغربية لمساعدتها على تخصيب اليورانيوم خارج إيران، مما أفضى إلى إنتقاد المجتمع الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني، استنادا إلى التقارير التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة في هذا البرنامج فجاء تقريرها الصادر في 2-2-2006 م مؤكدا أن الوكالة غير قادرة على الصيغة السليمة للبرنامج النووي الإيراني بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف.[2]

فكان هذا التقرير تمهيدا لصدور قرار مجلس محافظة الوكالة في 4-2-2006م بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لعدم وفائها بالتزامات تجاه اتفاقيات الضمانات لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة

[1] سعد حقي التوفيق, إستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة , عمان : دار زهران للنشر و التوزيع , 2008, ص.94.

[2] عصام نايل المجالي , المرجع السابق, ص.140.

النووية وفي 31 يوليو 2006 صدر قرار مجلس الأمن رقم 96 16 تدعوا إيران إلى وقف تخصيب اليورانيوم على أراضيها [1]

وفي 2007 توصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران لحظة عمل حول تقيد إيران بضمانات وحددت جدولا زمنيا لدراسة وبحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية للنشاطات إيران النووية.[2]

أما نوفمبر 2008، ووفق تقارير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول إيران وخاصة ذلك التقرير لشهر فبراير وماي 2008، فقد شرعت إيران في إجراء بحوث لتطوير واختبار معدات مفجرات ذات قدرات عالية ، والإطلاق المتزامن لمفجرات متعددة التفجيرات ويعتبر هذا الأمر خطرا لأن هذه لا تستعمل إلا في بناء قنبلة نووية حقيقية وليس نشاطات نووية سلمية .

وفي 7 شباط 2009 أجرت الوكالة الدولية تفتيشا في منشأة إيرانية لتضييع الوقود في «إصفهان» ، وقد لوحظ عندها أن خط إنتاج حبيبات اليورانيوم الطبيعي لوقود مفاعل الماء الثقيل كان قد استكمل وانه تم إنتاج قضبان الوقود وفي 5 يونيو 2009 نشرت الوكالة الدولية تقريرا يتضمن العديد من النتائج منها:

- ارتفاع عدد أجهزة الطرد المركزي التي تخصب اليورانيوم في منشاة « نتانز» إلى 2049(من 36 39) مع 2132 جهاز إضافيا تم تركيبها بعد أن أصدرت الوكالة الدولية تقريرها الأخير في مارس 2009, ويصبح بذلك عدد الأجهزة الخاصة بالطرد المركزي 7052, تعمل على تخصيب اليورانيوم أم مركبو و جاهزة ببدء التخصيب.[3]

[1] علي فايز كريم , كريم سجادبور, " رحلة إيران النووية الطويلة التكاليف و المخاطر", مجلة الدراسات العالمية , العدد 142 أبظبي: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية , 2014, ص.22.

[2] رنا أبو ظهر الرفاعي , الملف النووي الإيراني و الصراع على الشرق الأوسط , بيروت : دار العلوم , 2008, ص.54.

[3] لوصيف عبد الوهاب ," دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني" , رسالة ماجستير , قسم العلوم السياسية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر باتنة , 2012, 2013.

لينتهي عام 2011 مع تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأكثر سلبية حول البعد العسكري المحتمل لبرنامج إيران النووي وفي ملحق من 14 صفحة فصلت الوكالة من أن بعض الأنشطة قد تكون لا تزال جارية.

مهد التقرير الطريق أمام عقوبات اشد صرامة ، وقاطعت كندا وبريطانيا المصرف المركزي الإيراني ، وهي خطوة تبعتها قيود أمريكية على صادرات النفطية الإيرانية .[1]

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 22 مايو أيار2013، تقريرا جاء فيه أن طهران أنتجت في الإجمالي 324 كيلوغرام من اليورانيوم بنسبة 20 % أي بكمية اكبر من 240 كيلو غراما الضرورية لصنع قنبلة نووية، إذا تمت تنقيته إلى درجة أعلى، وقد حولت إيران حسب الوكالة نحو40% من هذا المخزون لإعداد وقود لمفاعلها الخاص بالأبحاث الطبية.[2]

وقد التوصل إلى معرفة طبيعة البرنامج النووي الإيراني أجرت الوكالة العديد من المباحث مع إيران خلال عام 2012 اعتمد خلالها مجلس المحافظين قرار يحث فيه إيران على تنفيذ نظام الضمانات مما يتيح للوكالة إجراء المعاينة على بعض المواقع ذات الصلة ، إلا انه لم يتوصل إلى أي اتفاق فيما يخص المسائل العلقة سيما تعلق حول احتمال استغلال البرنامج النووي الإيراني في المجال العسكري .[3]

[1] علي فايز , كريم سجادبور , المرجع السابق , ص.49.

[2] عبد الجليل زيد المرهون , عودة الإصلاحيين ومستقبل برنامج إيران , مركز الجزيرة للدراسات , 18جويلية 2013,ص.6.

[3] الوكالة الدولية للطاقة الذرية , التقرير السنوي لعام 2012, فينا , ص96.

ثانيا : تعامل مجلس الأمن مع الملف النووي الإيراني

في التاسع من مارس 2006 قدم المجلس محافظي الوكالة للطاقة تقريرا إلى مجلس الأمن ، بين فيه موقفه حول البرنامج النووي الإيراني ، وعدم التزام إيران بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم فيما ظلت إيران متمسكة بسلمية برنامجها والتزامها بمعاهدة الحظر ، وحقها القانوني في التخصيب .[1]

وعلى أساس ذلك قام المجلس باتخاذ القرار 1696 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وعلى إيران إلى احترام اتفاقات الضمانات, وتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة[2]

وفي 12/23/ 2006 قام مجلس الأمن بإصدار القرار 37 17بمقتضى المادة 41 من الفصل السابع ، ونص القرار على وقف جميع الأنشطة النووية الحساسة كالالتزام بتعليق كل نشاطاتها المتعلقة بلا تخصيب وإعادة المعالجة ، بما في ذلك البحوث والتطوير ، إضافة أن القرار جاء متضمنا فرض مجموعة من العقوبات تقنية ومالية واقتصادية وطلب من الدول الأعضاء الامتناع عن نقل جميع الأصناف والمواد والسلع والتكنولوجيا التي يمكن أن تستخدمها إيران لبرامجها النووية الحساسة والصواريخ البالستية.[3]

وبعد أسابيع من المفاوضات اصدر مجلس الأمن قراره 47 17في 2007/3/24 وأكد في ديباجة ما تضمنه القرارات السابقة وقلقها الشديد حول البرنامج النووي الإيراني وعدم التزامها بقرارات الوكالة ومذكرا بالتقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية [4], ويتضمن هذا القرار الحضر على إيران شراء الأسلحة وقيود على بيع الأسلحة على هذا البلد إضافة إلى قيود مالية وتجارية وأخرى على سفر بعض الشخصيات الإيرانية المرتبطة بالملف النووي كالحرس الثوري وتجميد 28 مجموعة من الشركات والأفراد .

[1] محمد نور الدين عبد المنعم , النشاط النووي الإيراني, القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ,2009, ص ص.278, 279.

[2] قرار مجلس الأمن,1696 الصادر بتاريخ 21 جويلية تحت رقم: S/RES/1696.

[3] قرار مجلس الأمن, 1737 الصادر بتاريخ سبتمبر 2007 تحت رقم: 1737 /S/RES.

[4] تقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وثيقة تحت رقم: 8 GOV/2007.

على جميع الدول المؤسسات المالية الدولية عدم الدخول في التزامات جديدة لتقديم منع أو مساعدة مالية وقروض تساهلية إلى الجمهورية الإيرانية إلا في حالة الأغراض الإنسانية والإنمائية .[1]

وفي ما مارس 2008 اصدر مجلس الأمن قراره رقم 1830 الذي أكد فيه قراراته السابقة حيث نتجت رفض إيران الالتزام بطلبات الوكالة الدولية بالوقف التام والدائم لأنشطتها النووية ، وعدم إستئناف تعاونها مع الوكالة بمقتضى البروتوكول الإضافي ، وعدم التزامها بقرارات مجلس الأمن السابقة .[2]

وقد تضمن القرار عقوبات أخرى تتمثل في حظر التبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام المزدوج السلمي والعسكري وكذا تجميد أرصدة بعض المؤسسات والشخصيات، وبالموازاة لتلك العقوبات أولى القرار على أهمية الحوار وتشجيع حل القضية من خلال الطرق الدبلوماسية عبر الحوار.[3]

إضافة إلى القرارات السابقة عاد مجلس الأمن مرة أخرى بعد صدور تقرير المدير العام للوكالة في 15/ 09/ 2008 الذي أشار إلى استمرار إيران بأنشطتها النووية.

فاتخذ قرار جديد تحت رقم 35 18 في 28 مؤكدا فيه قرارات مجلس الأمن السابقة دون أن يتضمن اتخاذ عقوبات إضافية داعما إلى طاولة المفاوضات قصد إيجاد حل للمسالة النووية كما يطلب من إيران الالتزام بقراراته وقرارات مجلس المحافظة.

وبعد مفاوضات طويلة بين الدول أعضاء مجلس الأمن تم صدور القرار 29 19 في 9 جوان 2010 وهو اشد القرارات على إيران لما تضمنه من عقوبات دولية على إيران على خلفية برنامجها النووي وفرض العزلة عليها ، كما أتى القرار على ذكر قرار الوكالة الدولية (GOV 2006/14) ونص القرار على تشديد

[1] قرار مجلس الأمن 1747, الصادر بتاريخ 24 مارس 2007 تحت رقم 1747 /S/RES.

[2] قرار مجلس الأمن 1803 الصادر بتاريخ 3 مارس 2008 تحت رقم S/RES/1803 .

[3] قرار مجلس الأمن 1835 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2008 تحت رقم :S/RES/1835 .

العقوبات فيحظر القرار على إيران المشاركة في أي نشاط تجاري أو استثماري في دول أخرى ينطوي على تطوير برنامجها وبالأخص التخصيب .

وإعادة المعالجة ومنع الدول التعاون معها في هذا المجال ، وكذلك التعامل مع البنوك الإيرانية أو فتح مكاتب وفروع في جميع العالم كما حظر على جميع المؤسسات المالية في العالم أن نفتح مكاتب لها في إيران ، ومن جهة أخرى يمنع القرار توريد الطائرات والسفن والدبابات والمدفعية والآلات الحربية وجميع المعدات الهجومية إلى إيران مطالبا الدول الالتزام بذلك ، بل تعددت الصلاحيات الممنوحة للدول ذلك إذا حول لها القيام بعمليات التفتيش في البحار الدولية والمياه الإقليمية للسفن الإيرانية المشكوك بحمولتها ومصادر الشحنات وعدم تقدم الوقود لتلك السفن إذا كان لديها أي شك حول الشحنات التي تحملها .

وطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء فريق من ثمانية خبراء لمساعدة اللجنة التي كان قد شكلها القرار 1737 للإشراف ومتابعة تنفيذ العقوبات طالبا من الدول تقديم تقرير عن خطواتها بموجب هذا القرار في غضون ستين يوما ، مؤكدا رغبته في الحل السلمي مع المجموعة 5+1* ومثنيا على جهود الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ومدير عام الوكالة الذرية طالبا من المدير العام السابق المجلس المحافظين والأمن ، مقررا إبقاء المسالة قيد نظره .[1]

* تتمثل مجموعة 5+1 في الدول(الصين, روسيا , الولايات المتحدة الأمريكية, كوريا الشمالية و الجنوبية, واليابان)

[1] قرار مجلس الأمن 1929 الصادر بتاريخ 9 جوان 2010تحت رقم: S/RES/1929

المطلب الثاني : الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية موقفا رافضا للبرنامج ألتسلحي الإيراني وبخاصة البرنامج النووي ، وقد تمثل هذا الموقف العدائي الذي تتبناه الولايات المتحدة تجاه إيران منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 [1]، حيث سعت الإدارة الأمريكية المتعاقبة إلى الحد من طموح إيران النووية ، حققت واشنطن بعض النجاح وذلك على مر السنين عبر إعاقة ، وتأخير جهود طهران المنصب على امتلاك التقنية النووية ، نجحت إدارة ريغان انتزاع موافقة أوروبا على فرض ضوابط صارمة على تصدي التقنيات ذات الاستخدام المزدوج ، ودفع ألمانيا لوقف تعاونها النووي مع إيران اتجهت طهران من ثم نحو المصدر البديل روسيا . [2]

ولقد زاد هذا العداء حدة خاصة بعد الكشف عن الموقعين النوويين السرين الإيرانيين في ديسمبر 2002 في مؤتمر لمنظمة مجاهدي خلق " الإيرانية المعارضة وقد عززت هذه المعلومات لجنة مراقبة نووية أمريكية " خاصة تدعى معهد العلوم والأمن الدولي " برئاسة ديفيد أولبرايت David Albright عالم فيزيائي خدم مع المفتشين في العراق بعد أن قدمت معلومات وصورا التقطتها الأقمار الصناعية لمنشأتي (ناتانز) و(أراك) تدعم ما صرحت به منظمة مجاهدي خلق ، وقد تجاوبت الولايات المتحدة مع هذه المعلومات ففي 13 ديسمبر 2002 صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر Richard boucher بقوله: "توصلت الولايات المتحدة إلى استنتاج مفاده إن إيران تعمل على تطوير قدرات تمكنها من صنع أسلحة نووية . " [3]

---

[1] عمرو حمزاوي ، كريم سجد بور وآخرون ، الشرق الأوسط الجديد ، بيروت ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2008 ، ص 10

[2] ميثاق خير الله جلود ، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني", سلسة شؤون إقليمية(8) ، مركز الدراسات الإقليمية ،جامعة الموصل ، 2010، ص.10.

[3] راي تقية ، إيران الخفية ، تر: أيهم الصباغ ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2010 ، ص. 181.

وبعد أربعة أيام من هذا التصريح أبدت إيران انزعاجها إذ عبر رئيس منظمة الإيرانية السيد (رضا أغا زادة) عن رفضه الاتجاهات الأمريكية وأضاف أن هذه المسألة تخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وليست الولايات المتحدة ، وفي اليوم التالي رفض الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) الإدعاءات الأمريكية وأكدت على سلمية البرنامج النووي الإيراني إلا أن أمريكا ظلت ترفض تبريرات إيران لامتلاكها السلاح النووي [1] .

وهناك شبه اتفاق على أن البرنامج النووي الإيراني يمثل تهديدا رئيسي بالنسبة لولايات المتحدة الأمريكية نظرا لما يتضمنه من مخاطر:

1- احتمالية استخدام إيران الأسلحة النووية وهو يتعارض مع المصلحة الأمريكية من ناحية ، ويدعم في المقابل حلفاء طهران مثل دمشق وحزب الله وتنظيم القاعدة من ناحية أخرى . [2]

2- إمكانية انتقال التكنولوجيا, والأسلحة النووية إلى الدول المتطرفة والمنظمات الإرهابية سواء كان ذلك بعلم الحكومة الإيرانية أو من وراء ظهرها.

3- يمثل البرنامج النووي دافعا نحو اعتماد الجمهورية الإسلامية لسياسة خارجية أكثر تشددا فضلا عن ما يترتب عليه من زيادة للنفوذ الإيراني على المستوى الإقليمي.

4- من شأن الانتشار النووي في منطقة الخليج أن يعقد بشكل خطير عمل القوات الأمريكية في المنطقة ويهز ثقة الدول الصديقة في مظله الحماية الأمريكية بيد أنه من المرجح أن يتسع نطاق الانتشار في المنطقة فقد أعربت جملة من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن نيتها امتلاك [3]الطاقة النووية مثيرة إلى الحاجة إلى مصادر طاقة جديدة غير كربونية لسكانها المتزايدين وأنظمتها الاقتصادية المتنامية ، وليست هذه النية نجد ذاتها مصدر قلق بيد أن المشكلة على المدى البعيد

[1] ميثاق خير الله جلود , المرجع السابق ، ص.10.

[2] عبد السلام جمعة زاقود ، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد – قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989 – 2011 ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع , 2012, ص ص95, 96.

[3] السيد أمين شلبي ، نظريات في العلاقات الدولية ، القاهرة ، عالم الكتب ،2008 ،ص.31.

تكمن في إمكانية تغير حال الدول المستقرة والصديقة وبالتالي إمكانية نشوء أنظمة مارقة جديدة في دول طورت درجة معينة من الدراية النووية . [1]

5- يمثل البرنامج النووي الإيراني صدمة قوية للجهود الدولية الهادفة لمنع الانتشار النووي . [2]

كان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش مقاربة مبسطة لموضوع السلاح النووي الإيراني ، فقد كان يرى اللاعبين على الساحة الدولية بالأبيض والأسود ، وإيران تنتمي إلى القسم الأسود ، وجزء من " محور الشر " وبالتالي ، فإن إيران لم تكن تستحق أن لفته من الولايات المتحدة ، حين صرح بوش في 1/29 / 2001 بأن إيران تصدر الإرهاب ، وبأنها تمتلك أسلحة دمار شامل معتبرا إياها خطرا متزايدا على الولايات المتحدة وحلفائها وفي الجانب الآخر رفض المسئولين الإيرانيين تصريح الرئيس بوش واتهموه بالدعم المطلق لإسرائيل .[3]

وبعد انتهت الحرب إلى شنتها أمريكا في العراق عام 2003 تجدد التوتر بين البلدين ، وبدأت الولايات المتحدة تضغط في اتجاه التغيير في إيران ، وإلا فإنها ستواجه مصيرا مشابها لجارتيها أفغانستان و العراق . [4]

وفي 18 أفريل 2006 ألح الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى إمكانية توجيه ضربة نووية إلى إيران ، إذ فشلت الجهود الدبلوماسية في وضع حد لطموحاتها النووية حيث أكد " أن كل الخيارات مطروحة على الطاولة " و كانت واشنطن قد أكدت في " إستراتيجية الأمن الجديد 16 مارس 2006 شرعية استخدام السلاح النووي التكتيكي في إطار العمليات الاستباقية في حال بروز الخطر إلا أن هناك من عارض

[1] رجائي سلامة الجرابعة ،" الإستراتيجية الإيرانية اتجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 2011/1979", رسالة ماجستير , قسم العلوم السياسية , كلية الأدب و العلوم , جامعة الشرق الأوسط , 2012, ص.27.

[2] عبد السلام جمعة زاقود ، المرجع السابق ص.95.

[3] جيورا إيلاند ، " الملف النووي الإيراني" ، تر : الزيتونة 48 ، مجلة واشنطن كوراتلي الفصلية ، 2010 ، ص .4.

إلى ضربة عسكرية لما لها من انعكاسات خطيرة على أمريكا نفسها من بينهم الجنرال الأمريكي المتقاعد أنتوني الذي تسلم قيادة القوات الأمريكية في الخليج بين عامي (1989 ، 2000) قال أن أي ضربة إستباقية ضد البرنامج إيران ستكون محفوظة بالمخاطر لأن إيران قادرة على الرد الانتقامي بوسائل عدة تبدأ بشن هجوم على إسرائيل وتنتهي بوقف تسليم شحنات النفط والغاز .[1]

كما يرى المستشار الأسبق لشؤون الأمن القومي الأمريكي ريغنيون بريجينسكي في حرب على إيران مدخلا على إيران مدخلا لمستنقع جديد أكثر اتساعا وعمقا من العراق وبنقل ديفيد اعناطيوس في الواشنطن بوست عنه قوله : " أعتقد بأن الحرب مع إيران ستنهي دور الولايات المتحدة الحالي في العالم في حرب معها سيسقط بلدنا لمدة تتراوح من 20 إلى 30 سيلومنا العالم أجمع ، وسنفقد موقعنا في العلاقات الدولية " . [2]

ولم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بتلويح إلى ضربة عسكرية بل لجأت أيضا إلى حشد الدول ضد إيران ومن بينها دول العربية على رأسها دول الخليج وتجسد في وثيقة الكويت 17 يناير 2007 على الرغم من أن هذه الوثيقة لم تشر إلى إيران الاسم إلا أن الكثير من المحللين الأمريكيين ، قرؤوا في الوثيقة ما وصف بالإستراتيجية البازغة Emerging stratégie تجمع بين الولايات المتحدة ، وإسرائيل، والدول العربية السنية في تحالف غير الرسمي ضد إيران .[3]

وعلى اثر هذه الوثيقة جاء خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش 22 يناير 2007 حين قال : لدينا إستراتيجية ودبلوماسية لنكتل ونحشد بها العالم في الحرب ضد الإرهاب .... نحن نعمل مع الأردن

[1] عبد الجليل زيد المرهون ، أمن الخليج وقضية التسلح النووي ، المرجع السابق ، ص.22.

[2] احمد نوري ألنعيمي, السياسية الخارجية الإيرانية 1979 – 2011 ، عمان : دار الجنان للنشر و التوزيع , 2012,ص.405.

[3] رضا أحمد شحاتة ، إيران والخليج ، خيارات القوة واحتمالات السلام ، المنامة ، مركز البحرين للدراسات والبحوث ،2008 ، ص 58 .

و السعودية ومصر ودول الخليج لزيادة لدعم الحكومة العراقية ، وأن الأمم المتحدة قد فرضت عقوبات على إيران ، ومن الواضح أن العالم لن يسمح للنظام في طهران بحيازة أسلحة نووية " [1]

وكذلك عملت الولايات المتحدة على حشد العم الدولي وتأييد القوى الكبرى و الأعضاء الدائمين من أجل إحالة ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن الدولي تمهيدا لاتخاذ المجلس إجراءات عقابية ضد طهران لحملها على تجميد أنشطتها النووية وبينما أسفرت الجهود الأمريكية عن إصدار الوكالة الدولية لقرار يبين مواصلة تخصيب البورانيوم على نحو يثير القلق بشأن احتمالات تضعها للسلاح النووي كان على واشنطن مواصلة مساعيها من أجل حشد التأييد الدولي ضد إيران داخل مجلس الأمن الدولي إلا أن الولايات المتحدة لم تنجح في التوصل إلى إقناع دول دائمة العضوية الخمس حول تضييق إجراءات عقابية ضد طهران .

ولقد سبق للولايات المتحدة فرضت قيودا على إيران منذ أن احتجزت الرهائن الأمريكيين عام (1979) حيث قامت بتنفيذ عقوبات أحادية الجانب ضد إيران ارتكزت هذه العقوبات التي مارستها الإدارات الأمريكية المتعاقبة ضد إيران على الجوانب التالية :

أولا : خطر تجاري كامل على طهران منذ عام 1995 (إذا أصدر الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أوامر تنفيذية تمنع الشركات الأمريكية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والانجاز مع إيران .

ثانيا : أقر الكونغرس عام (1996) قانونا يفرض على الإدارة الأمريكية أن تفرض عقوبتين من أصل سبع عقوبات على جميع الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني بأكثر من (20)

[1] رضا أحمد شحاتة ،المرجع السابق, ص ص .58, 59.

مليون دولار في الحرمان من المائدة في بنك التصدير و الاستيراد[1] وتشمل العقوبات الحرمان من ترخيص التصدير لصادرات الشركات المعاقبة ، وحضر على قروض أو ائتمان المؤسسات المالية الأمريكية لأكثر من (10) مليون دولار لفترة (12) شهر ، وحضر تصنيف تلك الشركات كتاجر أساسي لصكوك الدين الحكومي الأمريكي ، وضعى خدمته كعميل للولايات المتحدة أو مستحق للتمويل من قبل الحكومة الأمريكية (بما يتفق مع التزامات منظمة التجارة العالمية . ومنع جميع أو بعض واردات تلك الشركات .

ثالثا : منعت الولايات المتحدة في عام (2008) المصارف الأمريكية من أن تكون وسيطا في تحويل أموال مع إيران ، وفي (جويلية 2010) استهدف قانون إمدادات الوقود لإيران – التي تعتمد كثيرا على المنتجات المكررة – اتخاذ إجراءات على المجموعات الأجنبية التي تستثمر في القطاع النفطي الإيراني . وفي (نوفمبر 2011) شددت واشنطن عقوباتها وفي (31 ديسمبر 2011) جمدت أرصدة مؤسسات مالية أجنبية تقيم علاقات تجارية مع البنك المركزي الإيراني في قطاع النفط ، وأعفت الولايات المتحدة(20) بلدا بينها (11) دولة أوروبية من هذه العقوبات بالإضافة إلى دفع الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على إيران . [2]

لقد حملت سياسة أوباما تجاه إيران تنويعات سياسية وأنماط تعامل جديدة لكنها لم تغادر إطار " العصا والجزر " ورافق ذلك سعي لتوظيف و التأكيد الدولي بصورة أكبر من السابق .

من جانبها بقيت إيران تنظر بعين الشك إلى سلوك الإدارات الأمريكية المتعاقبة نحو الجمهورية الإسلامية حتى ذاك الذي حمل دعوات للحوار ، وبقيت إيران الإسلامية تجعل من ملفها النووي والموقف

[1] هشام أجريد الخوالدة ، " السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991 – 2012) ", رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط 2013 ص .93.

[2] المرجع نفسه، ص .94.

منه محكا تحاكم من خلاله سلوك واشنطن ، وكانت تؤكد أن الإقرار بحقها في تخصيب اليورانيوم على أراضيها " . هو الدليل الذي تريده كعلامة على صدق النوايا . [1]

على الرغم من تهديدات أوباما الدالة على نوعا من تجاه الملف النووي مقارنة بقرينة الرئيس السابق جورج بوش حيث أقر الرئيس باراك أوباما التي ألقاها في جامعة القاهرة بتاريخ 4 جوان 2004 أنه من حق إيران امتلاك طاقة نووية سلمية إذ ما توقفت مع القوانين الدولية . [2]

كما وجه الرئيس الأمريكي باراك أوباما رسالة إلى القادة الإيرانيين والشعب الإيراني بمناسبة عيد النوروز في 19 مارس 2009 ، وقد تميزت بعبارات التقدير والاحترام ، دعا خلالها إلى البداية جديدة بين البلدين مشيرا إلى أن بلاده عازمة على فتح قنوات دبلوماسية لمعالجة القضايا العالقة بين إيران وواشنطن.[3]

الأمر الذي جعل أوباما يتعرض لضغوطات من جانب الكنغرس لدفعه نحو تبني موقف أكثر تشدد لمحاربة إيران حيث جرى في آخر عام 2011 إضافة نص ملحق بقانون التفويض الدفاعي الوطني لعام 2012 يطالب الحكومة الأمريكية بالمصادفة على أن كبار الزبائن الذين يشترون النفط من إيران لابد أن يعملوا على حفظ مشترياتهم النفطية فأن لم يفعلوا فسوف تفرض الخزانة الأمريكية العقوبات الخاصة بالطرف الثالث على الحكومات والشركة والمخالفة ، بدأ سريان هذا الشرط في الأول من يوليو 2012

[1] ارشين اديب مقدم ، فاطمة الصمادي وآخرون ، التقارب الإيراني – الأمريكي مستقبل الدور الإيراني ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2014 ، ص .12.

[2] أحمد نوري ألنعيمي المرجع السابق، ص.466.

[3] المرجع نفسه ، ص .464 .

في ما بعد تصعيد للحرب الاقتصادية شنتها واشنطن على إيران إذا كان أوباما يعتقد أن تشديد العقوبات سبيل للضغط على إيران وإرجاء مسألة العمل العسكري . [1]

وقد سرح اوباما حتى قبل الاتفاق النووي مع إيران أنه لا يزال يفضل الطرق الدبلوماسية لحل مسألة الملف النووي الإيراني ، ففي نوفمبر 2013 أشار أن الولايات المتحدة تفضل أن تصل إيران إلى فرار بذاتها بأنها لا تحتاج إلى سلاح النووي ، وحول الخيار العسكري قال أوباما : ليس المهم إلى أي مدى جيشنا هو جيد ....خيارات عسكرية هي دائما صعبة التنفيذ وتحمل في طياتها مخاطر لحدوث نتائج لم نتوقع حدوثها ، وأضاف أوباما أنه غير متأكد أن الخيار العسكري سوف يمنع إيران مع السلاح النووي لا بل قد يدفعها إليه دفعا يحمل هذا التصريح رسالة إلى إسرائيل أن الولايات المتحدة بقدرتها العسكرية التي تفوق بلا شك قدرة إسرائيل غير متأكدة أنها قادرة عسكرية على منع إيران من امتلاك سلاح نووي ، فالأجدر بإسرائيل أن تعرف أنها غير قادرة فعل ذلك عسكريا وحدها .

وفي خطاب ألقاه أوباما في الخامس والعشرين من نوفمبر وجه له ضمنية واضحة هو حول تهديداته لإيران بشن هجوم عسكري قائلا : لا يمكننا أن تغلق الباب أمام الدبلوماسية ولا يمكن أن نلغي حولا بطرق السلمية لمشاكل العام لا يمكن أن تكون داخل دوائر غير منتهية من المعارك الكلام الحاد والتهديدات الفارغة. قد تعتبر طرقا سهلة من ناحية سياسية ولكنها ليست الطريقة المثلى للحفاظ على أمتنا "

أما بالنسبة للاتفاق النووي فهو يعتبر عاملا محوريا في تحديد مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران ، والحقيقة أن الوصول إلى اتفاق بين إيران ومجموعة (5+1) يتأثر بشكل كبير بالاتفاق بين

[1] جوان كول ، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما ، تر : راشد سعيد الشامسي ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2014 ص 17

ايران والولايات المتحدة إن النجاح في التوصل إلى اتفاق بشأن القضية النووية من شأنه إغلاق مريرة في العلاقات المضطربة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وسيفتح الأبواب أمام التقدم في مناطق النزاعات الأخرى وهذا ما صربه ففي نوفمبر 2013 وصفه الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنه"مدخل إلى عالم أكثر أمنا" وربما الأهم أن يتم التعاون بين البلدين والعمل عل تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، الذي يعاني الأزمات من لبنان في الغرب إلى أفغانستان في الشرق جنبا إلى جنب مع حلفائها في المنطقة ، وبتعاون الولايات المتحدة على إيران يمكن تشكيل نظام أمني إقليمي لمحاربة التهديد الأمني الكبير والوشيك لمصالح وأمن جميع الأطراف المعنية .

المطلب الثالث : موقف الاتحاد الأوروبي من أزمة البرنامج النووي الإيراني

يقوم الموقف الأوروبي على ضرورة إعطاء الفرصة للحل الدبلوماسي للأزمة بدون التسرع في نقل الملف النووي الإيراني الأوروبية وإلى حد ما مجموعة عدم الانحياز في مجلس أمناء الوكالة موقفا يقوم على إمكانية الوصول إلى تفاوض الأزمة النووية الإيرانية وفق صيغة تضمن وقف إنهاء الأنشطة النووية المحظورة التي تقوم بها إيران من ناحية, كما تحقق لإيران مكاسب معينة في مقابل وقف تلك الأنشطة والواقع فإن الجهود الأوروبية ممثلة في جهود الترويكا الثلاثة (بريطانيا ، وفرنسا و ألمانيا) مكملة للجهود الأمريكية وإن كانت أكثر مرونة منها . [1]

وبعد أول انجاز لهذه المفاوضات توقيع الأطراف " اتفاقية طهران " في 21 أكتوبر 2003 وبموجب هذه الاتفاقية فإنه " تكرر السلطات الإيرانية تأكيدها على أنه لا وجود للأسلحة النووية في العقيدة الأمنية الدفاعية الإيرانية ، وبأن برنامجها ونشاطاتها النووية تقتصر عل الطابع السلمي ، كما أنها تؤكد التزام

[1] زينب عبد العظيم محمد ، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ص .145.

إيران بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وتعلم وزراء الترويكا بأنها قررت التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية [1]، كما أنه أنها قررت توقيع البروتوكول الإضافي والشروع بإجراءات التصديق عليه والتعاون مع الوكالة الدولية وفق هذا البروتوكول تأكيدا منها على حسن نواياها ، وتعزيز الثقة بينها وبين دول الترويكا الأوروبية وإضافة إلى ذلك فقد قررت وطواعية وقف كافة أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ، مع أنها لها الحق وفق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بتطوير قدراتها لأغراض سلمية[2] . ولكن سرعان ما أظهر الإيرانيون رغبة وقدرة على استغلال الثغرات في الاتفاق الأمر الذي أتاح للإيرانيين . اختبار الإتحاد الأوروبي ، وبالتالي المجتمع الدولي ، من خلال استئناف بعض النشاطات تدريجيا وفي هذه الأثناء علق المجلس (البرلمان الإيراني) عملية التصديق على البروتوكول الإضافي .

وكان التوصل إلى اتفاق باريس في 15 نوفمبر 2004 والذي يؤكد التعليق وإعادة إطلاق المفاوضات – أمر صعبا – وحاولت طهران حتى اللحظة الأخيرة انتزاع تنازلات من الإتحاد الأوروبي ولكن اتفاق باريس كان واضحا أيضا في ما يتعلق بشروط التعليق ، وبالرغبة الجانبين ببدء مرحلة جديدة وبعملية تفاوض رسمي تشمل ثلاث سلال (سياسية ، اقتصادية ، نووية) وفي مقابل التعليق التزمت أوروبا أيضا بالاستمرار انتساب إيران إلى منظمة التجارة العالمية واعتبار مجاهدي خلق منظمة إرهابية . [3]

وفي سنة 2005 قدم الأوروبيون صفقة واضحة إلى نصت على تقديم ضمانات بالتخلي على الأنشطة النووية الحساسة مقابل السماح لها بامتلاك برنامج سلمي للطاقة وجاء في موجز المقترحات الأوروبية :

---

[1] نيكول نيسوتو ، وفيليب غردون ، هلال الأزمات – الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط ، تر: حسان البستاني : بيروت : الدار العربية للعلوم, 2006 ص. 42.

[2] وسام الدين العكة ، التحدي النووي الإيراني ، حقيقة أم وهم دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية ، سوريا : دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر ، ص .34.

[3] نيكول نسيتو ، وفيليب غردون ، المرجع السابق, ص.42.

" لأن إيران ستحصل على إمدادات مؤكدة من الوقود خلال السنوات القادمة، فإن ذلك سيقدم الثقة اللازمة لتقديم تعهد ملزم بعدم القيام بأنشطة دور الوقود النووية باستثناء الماء الخفيف " وأنها ستعمل في المقابل على التعجيل بتوقيع اتفاق للتجارة والتعاون مع إيران ، وستدعم انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية وتروج لتعاون الطاقة وتعمل سويا بشأن الأمن القومي .[1]

إلا أن إيران رفضت المقترحات الأوروبية وهذا ما جاء على لسان المتحدث باسم لقد أحدث الإصرار الإيراني على المضي قدما في البرنامج النووي تحولا في الموقف الأوروبي لتدخل الأزمة بذلك مرحلة جديدة أعلنت دول الترويكا في 12 كانون الثاني 2006 أن المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي قد وصلت إلى طريق مسدود وهكذا اتفقت الدول الثلاث(بريطانيا ، وفرنسا وألمانيا) على ضرورة إحالة الملف إلى مجلس الأمن تمهيدا لفرض عقوبات على إيران في حالة إصرارها على المضي في تنفيذ برنامجها ، وأرسل الاتحاد الأوروبي إلى طهران رسالة مفادها أن المجتمع الدولي دخل مرحلة جديدة معها. [2]

ووجدت دول الاتحاد بالعقوبات بوصفها بطريقة التي تستطيع أن تفعل فعلها ، الواردات الأوروبية من إيران تراجعت ما بين 2008 – 2009 بنسبة 40 % والصادرات 9 % ورأت دول الترويكا بالوضع تغير بعد فرض العقوبات لم تكن تتوقع الحكومة الإيرانية تداعياتها على الاقتصاد الإيراني إلا أنها ظلت مصرة باستكمال البرنامج . [3]

---

[1] ضياء مجيد الموسوي ، اللاءات الثلاث " 2005 الفرنسية والهولندية للدستور الأوروبي والإيرانية للتيار الإصلاحي, الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ,2006, ص .133.

[2] أجريد الخوالدة ، المرجع السابق ، ص .106.

[3] عامر كامل أحمد ، "موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني", مجلة دراسات دولية ,العدد الخمسون مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، (د س ن) , ص. 68.

أن حزمت العقوبات الأوروبية هدفت إلى ضمان أن لا تجد إيران الطريق لتطوير برنامج نووي ذي أغراض عسكرية بوصفه مسألة صعبة جدا وتكلفتها باهظة على الصعيدين السياسي والاقتصادي كما أن المفاوضات أخذت وقتا طويلا بسبب العلاقات الاقتصادية كون الاتحاد الأوروبي يعد أكبر شريك تجاري لها . [1]

وفي كانون الثاني عام 2011 جرت محادثات في اسطنبول (6 +1) فرنسا بريطانيا المانيا روسيا الولايات المتحدة الصين ، الا انها كانت مخيبة للأمال فمن جانبها شددت الحكومة اليرانية بأن لن تكون هناك تغييرات جوهرية ولن تقدم تنازلات للطبيعة السلمية للبرنامج .

خلال اجتماع وزارة الخارجية للدول الأوروبية في بروكسل في 1 كانون 20011 جرى إضافة عقوبات جديدة على 180 كيانا وفردا إلى قوائم من ثم تجميد أرصدتهم وفرض قيود على سفرهم إلى الدول الاتحاد الأوروبي بسبب عدم تعاون إيران على صعيد برنامجها[2] وتواصل مسار الضغط على إيران بقوة كاملة في عام 2012 وفي شهر يناير فرض التحاد الأوروبي حظر نفطيا تدريجيا على إيران لتتوقف بشكل فعال أي واردات نفطية إيرانية إلى الدول الاتحاد الأوروبي ابتداءا من يوليو 2012 ، وفي تحرك انتقائي ضاعفت طهران ، بمقدار ثلاث مرات إنتاجها من اليورانيوم مخ المخصب . [3]

وعلى اثر هذه العقوبات صرح وزير النفط رستم قاسمي في مؤتمر صحفي في 10 كانون 2011 بأن هذه العقوبات ستضر بالأسواق العالمية كون إيران إحدى دول منظمة الأوبيك المهمة وأن الاحتلال في صادراتها سيؤدي إلى تداعيات سلبية على السوق النفطية .

[1] عامر كامل أحمد, المرجع السابق, ص .67.

[2] عامر كامل أحمد, المرجع السابق ، ص.70.

[3] علي فايز, كريم سجادبور ، المرجع السابق ، ص .49.

وبناءا على ما تقدم فإن هذه العقوبات والضغوط لم تغير من الموقف الإيراني قيد انملة وهذا ما أكده الرئيس الإيراني السابق أحمد نجاد بأن بلاده لن تراجع قيد انملة عن الطريق الذي تسلكه . [1]

المطلب الرابع : موقف روسيا والصين من البرنامج النووي

برغم أن الصين روسيا حليفان استراتيجيان وشريكان تجاريان لإيران إلا أنهما يدركان أنه لا يمكنهما الظهور بشكل دائم على أنهما غير مهتمتين بالكامل بانتشار الأسلحة النووية والاستخفاف بقرارات لمحاولتها التوفيق بين مصالحهما وتحدياتهما مع الغرب و الولايات المتحدة من جانب ، ومصالحها الإستراتيجية و الاقتصادية مع إيران وما يمكن أن تشكله الورقة الإيرانية من ضغوط على الولايات المتحدة من جانب آخر ن وفي هذا الصدد سنتناول موقف البلدين على النحو التالي : [2]

أولا: الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني

اتسم الموقف الروسي تجاه إيران وحلفها بالمرونة ورفض العقوبات المشددة حيث تتسم الرؤية باللجوء إلى الحل السلمي للقضية، ولهذا الموقف ما يبرزه ، فالتعاون الروسي متين خاصة في مجال الطاقة النووية الأمر الذي يوضح الدور الروسي البارز في المفاوضات الدولية الدائرة حول هذا الملف . [3]

ومن المعروف أن روسيا كان لها الدور الأول في بناء محطة بوشهر جنوب إيران وذلك من خلال التعاون النووي بينهما منذ 8 جانفي1995 من خلال اتفاقية قدرت تكاليفها ب 800 مليون دولار بحيث ترى روسيا على لسان رئيسها " فلاديمير بوتين . أنه لا يوجد دليل قاطع على وجود نية إيرانية لامتلاك

[1] عامر كامل أحمد, المرجع السابق, ص.71.

[2] جمال سلامة على ، "أزمة البرنامج النووي الإيراني بين تكلفة المواجهات وجدوى العقوبات" ، مجلة البحوث الإدارية مجلة دورية : ربع سنوية يوليو، 2010, ص.22.

[3] نردين حسن الميمي ،" الإستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية الثوابت والمتغيرات ", رسالة ماجستير قسم الدراسات الدولية كلية الدراسات العليا جامعة بيروت, 2011, ص .133.

أسلحة نووية وصرح قائلا : لا تمتلك إيران رغبة لبناء منظومة من الأسلحة النووية ، ولهذا السبب فإننا سنواصل تعاونها معها في كل المجالات وخاصة الطاقة النووية . [1]

ففي سبتمبر 2013 ساعدت الشركة الروسية الحكومية " أتموستري " الإيرانيين على إكمال بناء محطة بوشهر النووية مانحة الإيرانيين التحكم رسميا بالمنشأة ، وفي نوفمبر 2014 أعلنت الشركة النووية الروسية المملوكة من الدولة " روساتوم " عن توصلها لاتفاق مبدئي يقضي ببناء وحدتين نوويتين جديدتين في إيران وهو العدد الذي من المرشح أن يرتفع إلى ست وحدات نووية جديدة .[2]

تميز الموقف الروسي باللعب على الحبلين وهذا ما يؤكده تصريح بوتين أن : " انتهاك حقوق دولة مثل إيران ليس مفيدا ويمكن أن يؤدي إلى عواقب معقدة وخطيرة " في الوقت الذي يعارض فيه امتلاك إيران أسلحة نووية حيث أنه " مع امتلاك أسلحة نووية لن يكون بالإمكان حل أي من المشاكل التي تواجه إيران ...إننا نعارض بشكل مطلق توسيع نادي الدول النووية " . موضحا أنه ينبغي على شركائنا الإيرانيين التخلي عن تكنولوجيا دور الوقود النووي .

تعرضت روسيا لانتقادات من طرف الدول الغربية لموقفها حيال البرنامج النووي الإيراني وعلى رأسهم أمريكا ويتحلى ذلك في انتقاد ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي روسيا واصفا دورها في الأزمة بأنه غير مساعد حتى الآن وعلى الرغم من تأكيده أن الولايات المتحدة تأمل بدور أكثر فاعلية لموسكو ولا تسعى إلى استبعادها .[3]

---

[1] عاطف معتمد عبد الحميد ، "روسيا وإيران ، التفاعل النووي في الساحة الرمادية", مجلة الدراسات الإستراتيجية ، العدد 2 ، الجزائر ، جوان 2006 ، ص ص .110, 111.

[2] آنا بورشيفكا ، روسيا في الشرق الأوسط ، الدوافع والآثار والآمال ، تر : مركز إدراك الدراسات والاستشارات ، (د ب ن):(د.د.ن), 2016 ص 28

[3] نردين حسن الميمي ،المرجع السابق ، ص .134.

أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رد على موقف الولايات المتحدة حينها قال أن بعض القوى تود أن تجد روسيا منجذبة إلى نزاعات مضنية ومرهقة أي أن هذه القوى تريد روسيا ضعيفة .

أما موقفها من العقوبات فغن روسيا عارضت الإعلان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في 29 مارس 2006 المهدد ، إيران بالعقوبات ، حيث صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي بأنه " من حيث المبدأ لا تري روسيا أن مثل هذه العقوبات تساهم في تسوية قضايا عالقة مشددة على ان الوكالة ذكرت أن لا أدلة واضحة بأن للبرنامج الإيراني أهداف عسكرية .[1]

ومع ذلك صوتت روسيا لصالح كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والتي تفرض قدر الإمكان العقوبات على إيران من بينها قرار 1929 الصادر عام 2010 وذلك بعد أن حاولت التخفيف من حدتها حتى تظهر بصورة الدولة المسئولة التي لا تريد الوقوف جانبا ناهيك عن الضغط الذي تتعرض له لاتخاذ هذا الموقف حيث طالبت روسيا بدورها إيران بموقف مسئول تجاه برنامجها النووي لكن حاولت روسيا فيما بعد الموازنة في موقفها بين غيران والغرب وانتقدت سلسلة العقوبات المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان 2011 وفي استعمال للعقوبات التي حددها مجلس الأمن الدولي رقم 1929 كما عارضت روسيا الإجراءات العقابية ضد إيران التي تلت هذه الإجراءات ولا سيما العقوبات التي تم إقرارها مت قبل الاتحاد الأوروبي في 23 كانون الثاني 2012 .[2]

وعلاوة على ذلك تحاول موسكو من خلال تلويحها بالعقوبات إيران حتى تقتل باقتراحها كل الأزمة والذي يتضمن إعلان إيران رسميا تخليها عن إجراء.

[1] عبد الجليل زيد المرهون, المرجع السابق ، ص .277.

[2] نردين حسن الميمي ، المرجع السابق ، ص .134.

أي عمليات تحويل وتخصيب اليورانيوم في منشآتها وفي المقابل يتولى الروس في منشآتهم تخصيب كميات كافية من اليورانيوم لحساب الإيرانيين وإرسال هذه الكميات إلى طهران لتزويد المفاعلات والمنشآت النووية بها من أجل استخدامها لأغراض سلمية .[1]

ولتطوير طاقتها الكهربائية فقط يتم كل ذلك في إطار مشروع روسي إيراني مشترك ينفذ بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبذلك تحصل إيران على حاجتها من اليورانيوم المخصب ولكن عند مستوى لا يصلح لإنتاج سلاح نووي يطمئن المجتمع الدولي إلى أن إيران لن تمتلك قنبلة نووية قريبا ، وقد لاقت هذه الصيغة الروسية مباركة دولية وفي سبتمبر 2009 ن تقدمت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا بهذا المشروع ودارت محاولات محادثات بين الأطراف المعنية وطهران استمرت شهرين جاء بعدها الرد الإيراني يرفض الحل وذلك على لسان وزير خارجيتنا في 18 نوفمبر بأن إيران لم تقبل شحن اليورانيوم الذي تملكه لأي دولة أخرى من أجل القيام بالمزيد من شخصيته .[2]

الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني :

يتسم الموقف الصيني تجاه البرنامج النووي الإيراني بأنه ينطلق من الطبيعة والتركيبة الصينية القائمة على فكرة رفض العنف وعن الإكراه والقوة والدفع نحو الحوار بمعالجة الملفات الدولية الساخنة بالاتصال وليس بالنار ، وتنطلق معارضة الصين للعقوبات ضد إيران من فهم عميق للنتيجة النهائية للعقوبات كما

[1] حارث قحطان عبد الله ، مثنى فائق مرعي ، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية – الإيرانية "، مجلة الأدب الفراهيدي ، العدد 19 آذار 2014, ص.288.

[2] زايد وردية ، "استخدام الطاقة الذرية لأغراض العسكرية والسلمية "، رسالة ماجستير ، فرع القانون الدولي العام ن كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2012 ص 56

يعود إلى إدراكها بأن تطور العقوبات من التضييق والخنق الاقتصادي سيؤدي إلى الانفجار[1] كما يقوم الموقف الصيني على مقاربة المصلحة الوطنية ، إذ تعتبر بكين تشكل مجالا حيويا جديدا لها في إطار الانفتاح على الشرق الأوسط ، خاصة من الناحية الاقتصادية [2] وعليه فمن الطبيعي أن تبدي الصين اهتماما متزايدا بالملف النووي الإيراني مقابل أهمية إيران النفطية وهي تؤيد الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية إذ كان ذلك يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي ، لكنها في الوقت نفسه تعارض أي دولة تساهم في الانتشار النووي بذريعة الاستخدام السلمي وهي تؤيد بثبات حل النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتعارض الصين أي تهديد عسكري وخاصة الضربة الوقائية ضد إيران من دول أخرى . [3]

أما بالنسب لموقف الصين من العقوبات المفروضة على إيران فالصين تدرك جيدا مدى الرغبة الأمريكية والغربية الشديدة من انضمامها كجزء من الموقف موحد الأمر الذي يوفر لها مساحة كبيرة للمناورة تعتمد استغلالها أقصى استغلال لتعظيم مصالحها, في هذا السياق ظلت الصين الحليف والشريك التجاري لإيران ترفض فكرة العقوبات ، بل كانت مجرد لاشتراك في مفاوضات حول العقوبات ضد إيران تعارضها وكانت القوي الغربية الأربع تأمل التوافق الصين على الانضمام إلى تلك المباحث حتى يتسنى عرض مسودة قرار العقوبات على مجلس الأمن بكامل أعضائه [4]، وعلى الرغم من أن الصين عارضة القرارات الثلاثة السابقة التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص فرض العقوبات على إيران (قرار 1727 في ديسمبر كانون الأول 2006 ، وقرار 1747 في فبراير شباط 2007 وقرار 1803

[1] نردين حسن الميمي ، المرجع السابق ، ص .134.

[2] هشام اجريد الخوالدة ، المرجع السابق ص .117.

[3] زلاقي حبيبة ، المرجع السابق ، ص.158.

[4] فهد مزبان خزاز ،" الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية – الصينية," مجلة دراسات إيرانية ، العدد 15 مارس 2012 ص 8

في مارس آذار 2008 وافقت الصين أخيرا على القرار 1929) الذي يحدق إلى توسيع دائرة العقوبات المفروضة على إيران في جزيرة يونيو 2010 ، الذي صدر بإجماع الخمسة الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي مما إثر دهشة إيران التي ترتبط مع الصين بمصالح اقتصادية مهمة بيد أن المصالح الصين مع الولايات المتحدة خاصة أن حجم الاستثمارات الأمريكية في الصين يبلغ حوالي (48) بليون دولار ، فضلا عن ان الفائض في الميزان التجاري الصيني الأمريكي لصالح الصين بلغ (351) بليون دولار . وجاءت تصريحات المتحدثة باسم الخارجية الصينية عقب الاجتماع الذي جمع بين الرئيس الصيني (هوجيت تاو) والرئيس الأمريكي (باراك أوباما) في نسيان أبريل 2010 ليؤكد صحة ذلك الطرح إذ قالت " تؤيد الصين إستراتيجية المسار المزدوج وهي تؤمن دائما " بأن الحوار والمفاوضات هما القناة الأمثل لتسوية القضية الإيرانية .

ويعني المسار المزدوج تقديم حوافز اقتصادية وسياسية لطهران إذا علقت تخصيب اليورانيوم والتهديد يفرض عقوبات في حالة رفضها . [1]

أما بالنسبة إلى لاتفاق الأخير بين إيران والغرب والصين كانت حريصة على الوصول إلى اتفاق نهائي بين الطرفين ولا شك أن جزء من الاهتمام الصيني يعود إلى تصورات الموجودة عن الانعكاسات الايجابية المنتظرة هذا الاتفاق على الصين

أما النقطة الأهم بالنسبة إلى الدور الصيني للتوصل إلى اتفاق فهي تطرح إعادة تصميم قلب المفاعل أراك للمياه الثقيلة وهذه المنشآت قادرة على إنتاج البلوتونيوم لأغراض العسكرية .

وفي الأخير يتضح أن حجم المكاسب الصينية المتأتية من هذا الاتفاق يعد أهم أسباب حرص بكين مستقبلا على تنفيذ الاتفاق وتأكيد ضرورة التزام جميع الأطراف بما جاء فيده لكن في المقابل فإن

[1] فهد مزبان خزار ، المرجع السابق ، ص.8, 9.

المكاسب المحدودة لروسيا من هذا الاتفاق تحمل من إمكانية موسكو إلى لعب دور سلبي فيه مستقبلا أمرا محتملا خاصة ، وهو الأمر الذي قد يدفع بعض اللاعبين الأساسيين في الاتفاق إلى تعويضها بمكاسب جيو سياسية في مناطق معينة لمساعدتها على تجاوز السلبيات التي قد يحملها الاتفاق لها

المبحث الثاني : المواقف الإقليمية و دورها في إدارة أزمة برنامج النووي لإيران

المطلب الأول: الموقف التركي من الملف النووي الإيراني.

تتحرك تركيا في سياق تحسين علاقتها مع إيران على أرضية المصالح المشتركة واستثمارها ضمن سياسة ألانفتاح على دول الجوار , كما تسعى لتقليل التوترات و التناقضات في المواقف إزاء العديد من القضايا سواء في الشرق الأوسط أو في آسيا الوسطى أو القوقاز وحرب الولايات المتحدة الأمريكية , ضد الإرهاب , وتعاون تركيا معها ووضع إيران ضمن محور الشر.[1]

والأمر الأكيد هو أنه لا يمكن مقاربة الموقف التركي فهم مقاربة الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني و من إيران عموما بمنعزل عن محمل الرؤية التي حملها معه حزب العدالة و التنمية ألقائمة على أساس "تعدد الأبعاد " , وقد تزامن وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة مع بروز الملف النووي الإيراني على المستوى الدولي , وبشكل غير مسبوق , وساهم انزعاج تركيا من الغزو الأمريكي للعراق 2003 المؤثرة على أمنها القومي في تكوين رؤية معتدلة إلى البرنامج الإيراني , وبصورة لا تنسجم مع المواقف الغربية .وتجسد الموقف التركي فيما يلي: [2]

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين , المرجع السابق , ص.96.

[2] محمد نور الدين ," تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران" , مجلة الشؤون الأوسط , العدد 136, بيروت, صيف 2010, ص.58.

1- " إن من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية و إنتاجها لأغراض سلمية و هو ما تفعله كل الدول النووية , ولذلك فإن إيران كل الحق إنتاج طاقة نووية لأغراض سلمية و تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1] , وهذا ما أكده تصريح رئيس الوزراء التركي أردوغان قال " إن إيران لها الحق في تطوير تكنولوجيا النووية طالما أنها لا تستغل هذه القدرات لأغراض عسكرية ....."[2]

2- إن تركيا تثق , كما قال أردوغان "بأن إيران نفسها لا تقبل بإنتاج أسلحة نووية بل تعمل فقط لإنتاج الطاقة لأغراض سلمية ", ووصف أردوغان أخبار الغرب عن الأسلحة النووية الإيرانية بأنها مجرد شائعات.

3- إن قضية البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن تحل بالقوة تحت أي ظرف بل بالحوار و بالوسائل السلمية .[3]

4- تعارض تركيا امتلاك إيران للسلاح النووي , ولمنها في نفس الوقت تدعو إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط , بل و العالم ولا سيما منها الترسانة النووية الإسرائيلية[4], حيث تنظر تركيا إلى هذا الأمر على انه تهديد خطير لها فهي تخشى مكانتها الإقليمية المهددة من طرف إيران , بحيث لو امتلكت سلا ح نووي فستصبح الدولة الإقليمية من دون منازع – ماعدا إسرائيل التي تمتلك سلاحا نوويا أيضا , الأمر الذي دفع تركيا بإحياء برنامجها النووي من جديد.[5]

---

[1] لوصيف عبد الوهاب , المرجع السابق,ص.88.

[2] عبد الله سعد العتيبي ," ألأزمة ألأمريكية الإيرانية و انعكاساتها على أمن الخليج –دراسة حالة دولة الكويت2011/1997",رسالة ماجستير , قسم العلوم السياسية , كلية ألأدب و العلوم , جامعة الشرق ألأوسط, 2012, ص.57.

[3] لوصيف عبد الوهاب , المرجع السابق, ص.88.

[4] رعد حبيب مصطفى ," العلاقات التركية الإيرانية منذ 1990/"2008, رسالة ماجستير , قسم العلوم السياسية , عماد الدراسات العليا , جامعة مؤتة ,2010, ص ص 1, 2.

[5] مكرم محمد أحمد, "البرنامج النووي الإيراني و أثره على انقرا و الشرق ألأوسط", مجلة السياسة الدولية , العدد 390, جانفي 2006,ص.122.

أما بالنسبة لموقف تركيا من العقوبات التي فرضت على إيران فإنها ترفض تطبيق أية عقوبات عليها التي يمكن أن تتضرر منها المصالح تركيا الاقتصادية , و الدفع بإيران إلى مزيد من العزلة المسببة للتوتر في المنطقة و لهذا أعلنت تركيا في 21 أوت 2010 أنها ترفض الالتزام بتنفيذ عقوبات أمريكية على إيران , حيث ذكرت صحيفة الزمان التركية أن حكومة حزب العدالة و التنمية رفضت الطلب الذي تقدم به الوفد الأمريكي بحجة أن العقوبات غير مدرجة في البند السابع الخاص بالأمم المتحدة [1], ولم تأتي معارضة تركيا لقرار العقوبات نتيجة لتنامي علاقات التعاون في شقيها الاقتصادي و الاستراتيجي فحسب بل هي مثابة عن رد للولايات المتحدة الأمريكية لعدم دعمها الوساطة التركية – البرازيلية الخاصة باستضافة اليورانيوم منخفض التخصيب (3.5%), و مبادلته لليورانيوم جراء تخصيبه بين روسيا و فرنسا عند 20% , وعلى الرغم من عدم دعم أمريكا للوساطة التركية ألبرازيلية إلا أنها حققت نجاح [2]

أما بالنسبة للاتفاق الأخير2015/4/2 بين الغرب و إيران فلقد جاء الموقف الرسمي التركي مؤيدا ومرحبا بالاتفاق وذلك بعد ألإعلان بعده بساعات من عقده , ولم يكون هذا الموقف مختلفا عن سياسة تركيا السابقة إزاء الملف النووي الإيراني و محاولتها الدور الوسيط في معالجة هذا الملف بين الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب من جهة و إيران من جهة أخرى ,بحق إيران واعتراف بحق إيران امتلاك طاقة نووية سلمية, ولعل ما دفع تركيا لاتخاذ هذا الموقف يأتي في إطار: المسايرة التركية للسياسة و تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع ملفات المنطقة الشائكة ومنها الملف النووي الإيراني , وزيادة الاستثمار في ميدان العلاقات الاقتصادية التركية الإيرانية , ورفع الميزان التجاري بين الدولتين , كما

[1] زكريا حسين , المرجع السابق , ص ص.195, 196.

[2] محمد السعيد إدريس ," الجوار الإقليمي و العقوبات المفروضة على إيران", مجلة شرق نامة, العدد8,جانفي 2011, ص.53.

سيكون هذا الاتفاق بمثابة إعطاء الضوء الأخضر في دول المنطقة ومنها تركيا للحصول على مبرر لإعادة ملفاتها النووية[1]

الطلب الثالث : الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني

ما انفكت إسرائيل مذ ما يقارب عقدين تولي المشروع النووي الإيراني ألأهمية القصوى وتضعه في مقدمة أجندتها ألأمنية و السياسية , ويضع المشروع النووي الإيراني بين ثناياه – وفق المنظور الإسرائيلي – حدا لاحتكار إسرائيل السلاح النووي في المنطقة مما يحدث تغييرا استراتيجيا في ميزان القوى في الشرق الأوسط بصورة جذرية و غير مسبوقة , ويخلق واقعا جديدا تصبح فيه إيران دولة إقليمية قوية و ذات مكانة و نفوذ في المنطقة , وتصبح محورا قويا يواجه إسرائيل ويقلص مكانتها ودورها و سطوتها في المنطقة.[2]

وعليه تتفق كل المستويات السياسية و النخبوية العسكرية الإسرائيلية , فضلا عن المؤسسات البحثية و ألإعلام , حول ما يسمونه بمخاطر البرنامج النووي استراتيجيا وكيانها على إسرائيل , وبناءا على هذه النظرية , يقوم أنصارها بتقييم المخاطر الناجمة عن ذلك , والنتائج المحتملة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل , وسبل معالجة الوضع الجديد رفق المفاهيم الأمنية و الإستراتيجية لإسرائيل بالتفوق العسكري و الردع النووي و الحرب الخاطفة , والحرب الإستباقية و الاحتكار النووي , وأيضا تؤكد إسرائيل أن السلاح النووي الإيراني في حال وجود ه سيكون موجها

[1] مثنى فائق العبيدي , موقف تركيا من" الاتفاق الإطار النووي الإيراني" الدوافع و الانعكاسات , 26 سبتمبر 2015,متحصل www.turkpress.co/node/13004

[2] (–), إسرائيل و المشروع النووي الإيراني , الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات , 2012, ص.4.

ضد العرب و الأتراك بل موجه ضد المجتمع الدولي , فالمشروع النووي الإيراني ليس فقط مشكلة لإسرائيل إنما مشكلة عالمية.[1]

تحولت عملية التحدي والحيلولة دون وصول إيران إلى قدرة نووية و تحديدا منذ 2003, إلى شغل شاغل ألصانعي القرار الإسرائيلي , كما أصبحت مدار بحث و تدقيق تجربة مراكز الدراسات و البحوث الإستراتيجية في " إسرائيل " إذ ترى في البرنامج النووي الإيراني خطرا شديدا على أمنها , وتروح على أنه برنامج عسكري يهدف إلى امتلاك السلاح النووي , وهو ما سوف يؤدي إلى هجرة الإسرائيليين إلى خارج البلاد , ويحرم "إسرائيل" من حرية العمل والقدرة على المناورة و يفيد مخططاتها المعدة سلفا .[2]

ولقد تم 2010 للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي وأن السلاح النووي الإيراني هو أهم وأخطر القضايا ألأمنية التي تواجه إسرائيل منذ قيامها وهذا انطلاقا:

أولا: ستجد إسرائيل صعوبة في إجراء مفاوضات حرة حول مصالحها الحيوية مع الدول العربية , حيث ستكون هناك قوة ابتزاز إيرانية على سبيل : في ما يتعلق بالتفاوض مع هضبة الجولان

ثانيا: سيربك امتلاك إيران للسلاح النووي المخططات السياسية والعسكرية للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالشرق ألأوسط

ثالثا: إن تحولت إيران إلى دولة نووية فإن لذلك أبعاد أوسع تتجاوز تأثيرات على النزاع الإسرائيلي – العربي إذ ستصبح إيران الدولة المهيمنة في منظمة ألأوبيك , الأمر قد ينعكس على شكل تحكم في ارتفاع أسعار النفط و تؤثر بالتالي على الاقتصاد العالمي.[3]

---

[1] عاطف أبو يوسف , إسرائيل الدولية السياقات و الأدوات و الاقتراحات , فلسطين : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية , 2014, ص.327.

[2] خالد محمد محمود , آفاق ألأمن الإسرائيلي , بيروت , مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات , 2007.

[3] رائد حسين عبد الهادي حسنين, المرجع السابق , ص.155.

رابعا: إن مصر والسعودية لن تقفا مكتوفي ألأيدي و ستحاولان الحصول على السلاح النووي.[1]

هذا كله دفع بإسرائيل إلى القيام بأعمال سرية مشبوهة بهدف عرقلة الملف النووي الإيراني , وهذا ما صرحت به جريدة الأهرام في مطلع عام 2010 فيما قال صحفي أبو الخول يقول فيه " لولا دجان لخرجت الخطة النووية الإيرانية إلى خير التنفيذ الفعلي قبل سنوات إن الإيرانيين يعرفون جيدا من يقف خلق تصفية العالم النووي الإيراني مسعود محمدي , إن كل مسئول إيراني يدرك أن الكلمة السرية هي دجان , إن الكثيرين لا يعرفون اسم رئيس الموسادة الإسرائيلي فهو يعمل بهدوء و بعيدا عن أعين وسائل الإعلام , لكن في غضون السنوات السبعة الماضية وجه ضربات مؤلمة إلى البرنامج النووي الإيراني و أرغمه على المراوحة في مكانه .[2]

ويمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني من خلال كلمة النائب رئيس الوزراء الخارجية الإسرائيلي السابق سليفان شلوم slivan shalom في افتتاح الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قال "ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية , وبشكل خاص فرنسا , وبريطانيا و ألمانيا , ومساندة الولايات المتحدة لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية و إن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية , تدعوهم لمنع هذا النظام من امتلاك الأسلحة النووية , فأمن و استقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع لهذا من الضروري على مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع و عاجل[3]

ومن جهة أخرى أكد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي "إفرايم سنيه" Ephraime sneh أن بلاده ستلجأ إلى الخيار العسكري كحل أخير في حالة فشل كل الجهود الدولية لإيقاف هذا البرنامج ,

[1] عاطف أبو يوسف , المرجع السابق , ص.329.

[2] ميخائيل بارزوهر, نسيم مشعل , الموسادة – العمليات الكبرى , تر:عقيلي , بيروت: دار الجيل للنشر , 2011, ص.49.

[3] خالد وليد محمود , المرجع السابق , ص.102.

ودعى نائب رئيس الوزراء في الجمعية العامة للأمم بوجوب التدخل لمنع إيران من إرهاب العالم بأسلحتها النووية ..."[1]

أما بالنسبة لموقف إسرائيل من اتفاق جينيف الأخير حيث يؤكد التقدير ألاستخباراتي السنوي الإسرائيلي عقب اتفاق جنيف على عدم حدوث أي تغيير في هذه المرحلة في "الرؤية النووية "لإيران التي لا تزال تسعى للوصول إلى إمكانية دولية نووية في حين تستمر التحولات في السياسة الداخلية لإيران , الأمر الذي ينسجم مع تصريحات دوائر صناعة , القرار و الدوائر العسكرية في إسرائيل التي ترى أن احتمال أن تتخلى عن برنامجها النووي غير واردة و أن الاتفاق سيؤدي حتما إلى تحقيق العقوبات على طهران و فيوقت تواصل فيه تطوير قنبلتها الأولى بعيدا عن أمين مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية .[2]

وفي ألأساس يمكن قراءة الموقف الإسرائيلي المتخوف من التقارب الإيراني الغربي وفق مقاربتين : ترى المقاربة الأولى بأن استياء إسرائيل بالارتياح , باعتبار أن هذا النجاح سيضمن عدم التحول إيران إلى قوة نووية عسكرية بل ألأمر عند الإسرائيليين مرتبطة بالخشية من أن يفتح تفاهم طهران مع الغرب الباب أمام مزيد من التقدم الإيراني في المنطقة , والذي حكما تراجعا إسرائيل بالمقدار نفسه .[3]

المطلب الثالث: الموقف العربي من الملف النووي ألإيراني

تعد إيران بالنسبة للدول العربية هاجسا وبؤرة أمنها وما ساعد على تبلور هذه الرؤية هو انسياق بعض الدول العربية الخليجية على وجه الخصوص, وراء الموقف الأمريكي , وذلك التوتر الذي

[1] جمال مظلوم ," سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية", مجلة السياسة الدولية , العدد 159, جانفي 2005, ص.267.

[2] هنيدة غانم ," المشهد الإسرائيلي 2013", مجلة المدار الاستراتيجي , العدد10, 2014, ص.111.

[3] المرجع نفسه, ص.112.

شاب العلاقات الإيرانية العربية في فترة التسعينات بسبب الرفض الإيراني للتواجد الأمريكي لمنطقة الخليج و الذي كرسته التسهيلات الممنوحة للقوات الأمريكية من قبل الدول الخليجية بعد الحب الخليج الثانية[1], اتبعت الدول العربية في مختلف مواقفها من البرنامج النووي الإيراني سياسة الصمت وهي سياسة معروفة المتبعة في العلاقات الدولية ليس لأنها غير معنية بالأزمة الناجمة عن المشروع النووي الإيراني و إنما لشيوع عام بأن الأزمة ترتبط بمجمل التفاعلات الأمريكية الإيرانية أو التهديدات المتبادلة بين إيران و إسرائيل , ثم عاد بفعل التطورات الأخيرة ليعبر عن هذا الموقف بالنظر أن الملف النووي الإيراني من منظور فني أو قانوني و إعادة التأكيد على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي , بحيث وضعت تطورات الملف النووي الإيراني العديد من الدول العربية في معضلة حقيقية[2] تتمثل في أن الكثير من هده الدول ترى أن امتلاك إيران للقدرات النووية في مجال السلم هو من قبيل الأمور المحمودة و التي يجب أن يدعمها العرب على أساسا أنها تساهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الشمال و الجنوب , وفي إعادة التوازن المختل بين إسرائيل متفوقة نوويا , والعالم العربي على اعتباران إيران تمتلك من عناصر الاشتراك مع العالم العربي ما يراه البعض إضافة للقوة العربية , إلا أن غياب أو نقص الثقة في العلاقات العربية الإيرانية من شأنه أدى إلى رفض امتلاك إيران لهذه القوة [3], وسنتطرق فيما يلي إلى بعض المواقف الدول العربية المعنية بالملف النووي الإيراني:

الموقف المصري: لقد جاء الموقف المصري من البرنامج النووي الإيراني واضحا وصريحا على لسان وزير خارجيتها السابق "احمد أبو الغيظ" أن مصر تتابع عن كثب تطورات الملف النووي

[1] حبيبة زلاقي , المرجع السابق , ص.167.

[2] عبد القادر نزار , إيران و القنبلة النووية –الطموحات الإمبراطورية–, بيروت : المكتبة الدولية , 2008, ص.431.

[3] محمد صادق إسماعيل , من الشاه إلى النجاد إيران.....إلى أين , القاهرة : الدار العربي للنشر و التوزيع ,(د.س.ن) , 233.

الإيراني , وهي تؤكد على أهمية التزام كل الدول بتعهداتها بما يسمح للمجتمع الدولي بالتأكيد على طبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني , بحيث لا تقبل بظهورها كقوة عسكرية في المنطقة , كما أكدت أيضا على أهمية عدم المساس بحق الدول في الاندفاع بالاستخدامات السلمية الطاقة .

وقد أعلن مجلس المصري للشؤون الخارجية أن حل الأزمة النووية يجب أن يتم من خلال حوار بما في ذالك الحوار المباشر بين الولايات المتحدة ألأمريكية و إيران , وذلك في إطار الوكالة الدولية و معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في المقابل أكد المجلس أن هناك إجماع عن حق إيران باعتبارها طرفا في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في استخدام الذرة لأغراض سلمية.[1]

الموقف السوري: جاء الموقف السوري من نجاح إيران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحا حيث أيدت امتلاك إيران للقوة النووية, فقد أعلن وزير الخارجية السوري: "أن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية و الدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران وسوريا , ويستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران التقنية النووية على عدة اعتبارات , منها أن امتلاك إيران لهذه التقنية و التي ترتبط معها سوريا مع علاقات قوية, قد تصل إلى درجة التحالف لقدرات نووية , وإنما يعزز موقف سوريا أمام قوة و نفوذ إسرائيل , باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاح نووي في الشرق الأوسط. إذ لا يجوز منع إيران من امتلاك سلاح نووي , في وقت تواصل فيه إسرائيل الحفاظ على قدرتها النووية و تطويرها في مجالات كافة , وكذلك التأكيدات الإيرانية على الطابع السلمي لبرنامجها النووي, وأيضا وجود علاقة مميزة ترتبط بين سوريا و إيران وتدفعها نحو تحالف قوي في مواجهة الضغوطات و التهديدات الخارجية [2]

[1] محمد نور الدين عبد المنعم , المرجع السابق , ص.244.

[2] زلاقي حبيبة, المرجع السابق, ص ص.165, 166.

مواقف دول الخليج من المشروع النووي ألإيراني : مما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية يعد عاملا آ خر من عوامل عدم استقرار التي تهدد المنطقة و لا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا أو على المدى البعيد , ومع تسليم بتلك القناعة إلا أن دول خليجية لم تعد آلية واضحة للتعامل مع تلك القضية حالة تصعيدها وهو أمر محتمل و يبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسي وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوربي وفي هذا الشأن , وفي هذا ألإطار يمكن استيضاح مواقف دول الخليجية الرسمية كما ما يلي:[1]

- على صعيد مجلس التعاون الخليجي

يلاحظ أن هناك مطالب خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة و في هذا الصدد قال مجلس التعاون الخليجي عبد الرحمان العطية " أن البرنامج النووي الإيراني ليس ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل الشرق ألأوسط , بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل " , بيد أنه أضاف " لسنا بصدد مع الاختلاف مع إيران فعلاقتنا معها طيبة ".

تعكس هذه التصريحات طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن البرنامج النووي الإيراني ,حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود الملف البرنامج النووي الإسرائيلي [2], كما يتضح موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من خلال بيانات المجلس ألأعلى للإتحاد,(في القمة السادسة و العشرون في الرياض في ديسمبر 2005) , ومن قبلها في(قمة الخامسة و العشرون في المنامة 2004) تأكدت في أكثر من بيان حديث في الدورة المئة من المجلس الوزاري جدة في السعودية .

[1] أحمد فخر , المرجع السابق , ص.236.

[2] محمد أحمد عايش حبيب , محمود صلاح جاد الله أبو رقبة , الصراع النووي الإيراني الإسرائيلي المخاطر و التحديات , غزة :الجامعة الإسلامية , كلية التجارة , قسم الاقتصاد والعلوم السياسية , 2012, ص104.

ومن تصريحات الأمين العام للمجلس في افتتاح مؤتمر المخاطر تداعيات انتشار النووي على منطقة الخليج في المنامة في سبتمبر 2006 تدور حول عدة نقاط:[1]

– إن إدخال العامل النووي العسكري في المنطقة يؤدي إلى سباق التسلح النووي .

– القلق من انتشار النووي بين إيران و المجتمع الدولي قلق حقيقي مبرر خاصة في مجال الحيوي و البيئي وضرورة حماية البيئة البحرية .

– أهمية الدعوى لجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل , مع حق إيران امتلاك التكنولوجيا النووية في مجال الاستخدامات السلمية المشروعة

– التأكيد على حل الأزمة بالوسائل السلمية و حث إيران على أهمية التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[2]

وتعكس تصريحات المسئولين في بعض دول الخليجية مواقف تلك الدول من الملف النووي الإيراني فيقول الوزير المسئول عن خارجية العمانية يوسف بن علوي" نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة النووية في المنطقة أو أي أسلحة الدمار الشامل أخرى لدول الخليج , نحن دول الستة كبيرة و بالتالي ينبغي ننأى بأنفسنا محن أي الصراع بين الكبار", و أضاف أن "البرنامج النووي ألإيراني هدفه سلمي لأن البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية "[3] , كما كانت مواقف الدول الكويت الرسمية و الشعبية أكثر حدة ففي تصريح له اعتبر وزير الخارجية

[1] رضا أحمد شحاتة , إيران والخليج –خيارات القوة و احتمالات السلام , المنامة ,مركز البحرين للدراسات و البحوث , 2008, ص.23.

[2] رضا أحمد شحاتة , مرجع سابق , ص.24.

[3] عبد الله فالح المطيري , المرجع السابق, ص ص.80, 81.

الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح " إن إيران تشكل خطرا استراتيجيا بعيد المدى على دولة الخليج في ضوء تطويرها أسلحة الدمار الشامل" مضيفا أن " هذه مسألة خطيرة ", [1]

أما موقف السعودية عبر عنه وزير خارجيتها الأمير سعود فيصل عام 2004 , حينما أشار عن معرضة بلاده لأي عمل عسكري مع إيران بشأن برنامجها النووي , معتبرا أن النزاع الإيراني مع الغرب سياسي , ويجب أن يحل بالدبلوماسية , واصفا أن الحل العسكري يجب أن يكون ربما الخيار ألأخير و أضاف أن القيام بعمل عسكري ضد إيران سيكون بمثابة غلطة خصوصا أن ثمة قاسما مشتركا بين إيران و المفاوضين الأوروبيين حول احترام بروتوكول الوكالة الدولية للطاقة الذرية .ولخص كلامه بالقول : "أنا على قناعة بوجود إمكانية للتوصل إلى حلول عبر الدبلوماسية , منها الحل القائم على إيجاد كونسورتيوم دولي يتولى التخصيب ويكون مركزه في بلد محايد حتى خارج الشرق ألأوسط ". [2]

وبشكل عام يلاحظ أن مجلس التعاون الخليجي ركز في تحركه لإدارة الموضوع ألتسلحي الإيراني على جانبين أساسيين هما لا يمكن لأي حال من الأحوال تجاوزهما , لما قد يترتب على ذلك من نتائج كارثية , أولها :رفض تصعيد الملف النووي إلى مرحلة الحرب بين إيران و أي من القوى الإقليمية و الدولية (إسرائيل و الولايات المتحدة), لأن مثل هذه الحرب قد تضع منطقة الخليج بشكل عام في مهب الريح , وتجعلها عرضة للدمار الشامل . و ثانيها: رفض امتلاك إيران للسلاح النووي, لأنه سيعطيها مساحات نفوذ أوسع وربما هيمنة إقليمية شاملة على المنطقة , وهو ما عبر

[1] عبد الله المطيري, المرجع السابق , ص.81.

[2] محمد سالم الكواز, العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية , عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع , 2014,ص.133, 134.

عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبد الرحمان بن حمد العطية بقوله " إن الملف النووي ألإيراني يقلقنا ويقلق العالم " [1]

المبحث الثالث: سيناريوهات تطور المسألة النووية ألإيرانية

في ظل مجموعة التطورات التي استحدثها الملف النووي الإيراني على مجمل محاور القضية النووية ألإيرانية من خلال مختلف التفاعلات السياسية بين دول المنطقة و الأدوار التي تلعبها القوى الدولية و أبعادها العسكرية و الاقتصادية يمكننا استخدام طريقة السجال أو السيناريو لرصد أهم احتمالات تطور هذه المسألة , ذلك أن إيران ستكون الفاعل الرئيسي في مسار هذه القضية إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الأول : سيناريو استمرار الوضع الحالي

أي أن إيران و المجتمع الدولي يلتزم بمضمون الاتفاق الذي يتضمن رفع العقوبات تدريجيا , و السماح لعمليات التخصيب بكميات محدودة لا تسمح بتراكم اليورانيوم المخصب ,و السماح باستخدام أجهزة الطرد المركزي لأغراض البحث و التنمية , فيجب على إيران أن تلتزم برفع ثلثي أجهزة الطرد المركزي وخزنها تحت إشراف دولي , و التخلص من 98% من اليورانيوم المخصب لديها و قبول عودة العقوبات سريعا خلال 65 يوم إذا حدث أي للاتفاق , وإعطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية مدخلا بشكل دائم بتفتيش المواقع" أينما و حيثما كان ذلك ضروريا", كما يستمر الحضر لمدة 5 سنوات , و استمرار الحظر على الصواريخ لمدة 8 سنوات بعد الاتفاق . [2]

إذ كان الاتفاق النووي يقود إلى بناء حالة من الاستقرار يكون لإيران و قوى إقليمية أخرى دور مؤثر فيها أم أنه سيؤدي إلى تعاظم الدور الإيراني مما يكون سببا لمزيد من المعضلات الإقليمية ,

[1] عصام نايل ألمجالي , المرجع السابق , ص .123.

[2] منتدى البدائل العربي للدراسات , الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل المنطقة, سبتمبر 2015, ص.3.

مع ارتفاع وتيرة صراع بصورة قد تؤدي إلى المواجهة العسكرية , وحروبا تكون إيران طرفا فيها بصورة مباشرة, فاستمرارية هذا الاتفاق سيؤدي إلى مجموعة من المآلات, و يمكن إدراجها كالآتي:

- سينهي الاتفاق أزمة الملف النووي الإيراني, لكنه سيفتح ملفات أزمات أخرى. مما يوجد حاجة ماسة لبناء آليات لمواجهة هذه الأزمات و المخاطر على الصعيد الداخلي الإيراني يرى فريق أن النتائج الاقتصادية لن تكون مباشرة وسريعة .ستحقق إيران بعد إزالة العقوبات نموا اقتصاديا يتراوح بين 3-7 %, لكنه لن يكون كافيا لحل مشكلة البطالة وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخرى , خاصة أن إيران خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات , و أن الحكومة بحاجة إلى سنوات طويلة لجبر هذه الخسارة. [1]
- يرى فريق آخر أن إزالة العقوبات سوف تترك آثارا إيجابية و مباشرة و مستقبلية على الاقتصاد الإيراني , ومن المعلوم أن لإيران 100-140 مليار دولار , من عائدات النفط المجمدة في المصارف ألأجنبية وهناك مابين 30 إلى 50 مليار دولار ستحرر بالتدريج على إثر هذا الاتفاق .
- على صعيد العلاقات الإيرانية الأمريكية يبرز سؤال حول تأثير استمرارية الاتفاق على التعاون و التنسيق ألإيراني الأمريكي وهل يعني انجاز الاتفاق بالضرورة تزايد التنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بقضايا وملفات إقليمية وتأتي ألإجابة على هذه ألأسئلة المرتبطة بإستراتيجيات التي ستنتهجها كل من طهران وواشنطن في ما يتعلق بالعلاقة مستقبلا,

[1] محمد سعد حابي , مابعد الاتفاق وإنهاء الملف النووي الإيراني 2015/7/21, تاريخ الدخول 2016/4/7,متحصل عليه: https://www.amad.ps/ar/Details/82016

ويبدو أن النموذج الروسي في العلاقة مرجحا من الطرف ألأمريكي , والذي يقوم على تقديم حوافز مادية مقابل التعاون في المسائل الأمنية.

- هناك عدد من الاستراتيجيات الأمريكية للتعامل مع إيران عقب ألاتفاق , ترتكز في معظمها على تعيين الفرص وتحديد المخاطر أهمها :

1- تقوية الاتفاق ,بشروط مؤثرة و طويلة المدى تضمن التزام إيران .

2- الاستفادة من الاتفاق لتعزيز قواعد عدم الانتشار النووي ,و الحيلولة دون قيام دول أخرى في المنطقة بانتهاج نفس السياسة ألإيرانية

3- المحافظة على التزام الإدارة الأمريكية نحو شركائها في المنطقة لردع العدائية الإيرانية وثني حلفاء أمريكا على القيام بخطوات تزعزع استقرار في المنطقة .[1]

- قد يفتح الاتفاق الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي , مما يؤدي إلى تحقيق علاقات جيدة بين إيران و جيرانها.
- العلاقات الإيرانية الروسية و إذا اختار الغرب عدم الانخراط مع إيران في مشاريع اقتصادية بعد الاتفاق النووي , فستكون هذه الفرصة كبيرة لروسيا التي تستفيد من نفوذها السياسي و الاقتصادي , وبناء المزيد من الشراكة مع إيران .[2]
- أما الهند فسيمكنها الاتفاق النووي الاستمرار من زيادة وارداتها من النفط الإيراني
- استمرارية الاتفاق من وجهة نظر جيران إيران في الخليج العربي سوف يعزز قدرة إيران على الهيمنة

[1] فالي ناصر, "رأى تاكية , لماذا احتواء إيران يؤتي ثماره: إستراتيجية واشنطن الخاطئة بالشرق الأوسط ", مجلة الشؤون الخارجية, 2008,ص162.

[2] علي حسين باكير, تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا, تاريخ الصدور2015/9/21, تاريخ الدخول 2016/1/6, متحصل عليه: www.aljazeera.net

وفي المحصلة يمثل استمرار الاتفاق ربحا استراتيجيا لإيران يعزز مكانتها الإقليمية , وبدون إدارة واعية للأزمات فإن الاتفاق سيقود إلى مزيد من أقلمة الصراعات في المنطقة مما قد يزيد حدتها و امتدادها زمنيا وجغرافيا.[1]

المطلب الثاني: سيناريو التراجع

هو احتمال فشل عدم الالتزام بمضمون الاتفاق , بحيث يعتقد الكثير أن إيران لا تسعى إلى التوصل بشكل جدي إلى إنهاء الأزمة بينها و بين الدول الغربية حول برنامجها النووي , وإنما هدفها يتمثل في كسب المزيد من الوقت وهذا ما يؤكده الجانب الإسرائيلي فإيران حسب الرؤية الإسرائيلية أن إيران لن تتخلى عن برنامجها النووي وان الاتفاق هو مجرد مظلة تسعى من ورائها إيران تخفيف العقوبات عليها من طرف الدول الغربية في الوقت تواصل فيه تطوير قنبلتها النووية وهذا بعيدا عن أعين مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن جانب آخر يرى البعض أن الاتفاق النووي الأخير بين إيران و القوى الغربية في حالة عدم التزام الأطراف وبنود الاتفاق سوف يدفع بإيران إلى اتخاذ بعض الخطوات وإلقاء اللوم على الدول الغربية كسبب أساسي لفشل لإستمراريته الأمر الذي يدفع بإيران إلى ثلاث خيارات رئيسية :

- **الخيار الأول** : إقرار تخصيب اليورانيوم .
- **الخيار الثاني** : بحث لجنة الأمن القومي عن مقترحات أثر احترافية , ويتم إقرارها في اللجنة النووية دون الإشارة إلى نسبة التخصيب وهنا تحتاج الحكومة لاستخدام أجهزة الطرد المركزي أكثر تطورا , و كذلك تطوير المواقع النووية الحالية
- **الخيار الثالث:** الإعلان عن الانسحاب من اتفاق جونيف و إلغاءه ,من الممكن إضافة خيار رابع وهو إعلان طهران عن عزمها بالانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية

[1] فاطمة الصمادي, ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني , مركز الجزيرة للدراسات , 2015, ص.11, 12.

,ستركز طهران على الجزء من نص هذه المعاهدة الذي يقول : "أي طرف يشعر بأن الأحداث الطارئة المتعلقة بالمعاهدة يمكن أن تهدد مصالح دولته فبإمكانه التخلي عن المعاهدة [1]

وفي حالة انتهاك إيران السلاح النووي فإنها تستعيد مكانتها الإقليمية بالاعتماد على الوظيفة الإستراتيجية للسلاح النووي من أبعاد احتمال المواجهة العسكرية أو التعرض لحملة عسكرية من طرف إسرائيل لما يشكله توازن الرعب النووي من حذر و احتياطات اتجاه أي صراعات عسكرية بين طرفين

وهنا يضطر المجتمع الدولي إلى تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من المطالب الإيرانية مقابل تفكيكها من للقنابل النووية, تلعب إسرائيل و أمريكا دورا كبيرا في ذلك من اجل إعادة الأوضاع وهي حالة احتكار النووي الإسرائيلي [2]

خلاصة الفصل الثالث:

سعت إيران إلى امتلاك السلاح النووي بكل ثقة و إصرار على الرغم من التهديدات الدولية , وخاصة الأمريكية و الإسرائيلية لها , وذلك لأنها تعيد في كل مرة أن برنامجها النووي سلمي و أنها لم تخترق اتفاقية منع الانتشار النووي التي قد كانت قد وقعها في عام 1970

[1] محمد ابن صقر السلمي, "دول مجلس التعاون و السيناريوهات المستقبلية للاتفاق النووي مع إيران", مجلة الدراسات, مجلد 2, العدد 1, 2015, ص.34.

[2] عرجون شوقي , المرجع السابق , ص.186.

وتبقى الضغوط الدولية من خلال ما فرضته عليها مجلس الأمن من عقوبات دولية يحد نوعا ما من امتلاك النووي على الأقل في السنوات القادمة حسب بعض التقديرات , وتبقى بذلك بعض المواقف الدولية و الإقليمية متباينة فيما يخص برنامج إيران النووي بين مؤيد ومساند لامتلاك إيران التقنية النووية , لأنه حسب ما يبدو أنها تستعملها للأغراض السلمية يبين من يعترض بشدة امتلاك إيران لتلك التقنية ,باعتبار الفرق السمي و العسكري لها (التقنية) بسيط جدا , وبين من يتخوف من امتلاك إيران السلاح النووي باعتبار نتائجه الكارثية.

ويبقى في الأخير أن هذه المواقف المختلفة من البرنامج النووي تحكمها الاعتبارات المصلحية أكثر من أي اعتبار آخر.

خاتمـــــــــــــــــة

إن الأزمة النووية الإيرانية تعبر عن ما يعنيه النظام الدولي من اضطرابات وخلل في موازين القوى على الرغم من كل ما تقوم بها كل من (الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن) من الجهود لتنظيم العلاقات بين الدول وحفظ السلم والأمن الدوليين, انطلاقا من هذا , فلقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. صعوبة تحديد مفهوم دقيق وشامل للازمات الدولية وخاصة بعد تطور صور العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعاون الدولي.
2. أن التعاون مع الأزمات كعلم وفن فرضته مستلزمات واقعنا المعاصر الذي خضع للكثير من عمليات المراوغة والخداع والتضليل وما يجري كإدارة علمية للازمات هو محاولة تأصيل نضري لعملية التعامل مع الأزمات.
3. إن الذي فرض الاهتمام بالأزمات الدولية وسبل إدارتها وسماتها من حيث صعوبة التكهن بها وان المتنازعون لا يتمكنون من سيطرتهم على الأحداث بل أن الأحداث تفرض عليهم اتخاذ قرارات تتماشى مع مخاوفهم وشكوكهم.
4. هناك العديد من العوامل التي دفعت إيران للحصول على تكنولوجيا نووية وجعلت من الخيار النووي حلما إيرانيا منذ أكبر من أربع عقود من الزمان , فإيران تقع في خضم بيئة إقليمية شديدة الاضطرابات , حيث تقع بين أغنى منطقتين في العالم منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين وثمة تنافس دولي محموم خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عدو إيران اللدود للسيطرة على هاتين المنطقتين و اللتين تتمتعان بموقع خاص في الإستراتيجية العالمية بحكم ثروتها الطبيعية الهائلة من النفط و الغاز الطبيعي , ولإيران امتدادات عرقية و مذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار ما يعنيه ذلك من متاعب قائمة ومحتملة لوحدة الجبهة الداخلية لإيران , كما أن لإيران حدود برية هائلة بلغ طولها حوالي 5440 كلم مربع , بالإضافة إلى حدودها البحرية ومياهها الإقليمية الشاسعة المساحة , الأمر الذي خلق تحديات مستمرة على حفظ الأمن القومي الإيراني , فهذا الاضطراب الحادث في البيئة الجغرافية لإيران , يحتم عليها أن تؤمن نفسها بكل الوسائل , ومن هنا فقد تكرس في العقل الاستراتيجي الإيراني أهمية امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة ليكون في ذالك كفيلا بردع الأعداء وتكريس وضع إيران كإحدى القوى المهمة في المنطقة وقد تصاعد الهاجس المني لدى إيران منذ حرب الخليج الثانية في العام 1991, وما أفرزته من وجود أمريكي مكثف بمنطقة الخليج

الثانية في العام 1991, وما أفرزته من وجود أمريكي مكثف بمنطقة الخليج شكل قيدا على حركتها الإقليمية و نفوذها داخل منطقة الشرق الأوسط وهدد أمن المنطقة الخليجية بأسرها

5. في كل مرحلة من مراحل الأزمة اتهمت إيران بإخلال ببنود معاهدة منع الانتشار النووي وذلك لثبوت قيامها بتخصيب اليورانيوم و سعيها لتطوير الأسلحة النووية إضافة إلى عدم تعاونها في الكثير من المرات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خاصة في ما يخص عمليات التفتيش المفاجئة مما أدى إلى خلق خطورة البرنامج النووي الإيراني على مستوى المجتمع الدولي , وعليه فإن البرنامج النووي الإيراني لم يكن يتناغم و الشرعية الدولية وما يثبت ذلك أيضا الاضطرابات و السيولة الكبيرتين التي يعاني منها النظام الدولي
6. كشفت أزمة برنامج النووي الإيراني مدى الازدواجية الواضحة في تعاطي القوى الكبرى مع ملف أسلحة الدمار الشامل حول العالم , ففي الوقت الذي تسمح فيه هذه القوى الدول الصديقة والحليفة تطوير برنامجها النووي , نجدها تقف بالمرصاد للدول الأخرى المعادية لها فالولايات المتحدة أولى الدول إلى تقديم العون التقني لإيران من أجل البدء في تطوير برنامجها النووي وذلك إبان النظام الشاه"رضا بهلاوي" حليفها في المنطقة , كما كانت أول من ساهم في بناء أول مفاعل نووي إيراني رغم علمها إن المركز الأبحاث النووية في طهران يعكف على دراسة تصميمات الأسلحة و استعادة البلوتونيوم من الوقود المستنفذ داخل المفاعلات الإيرانية , بيد أن السياسة الأمريكية انقلبت رأسا على عقب بعد اندلاع الثورة وسيطرة الإسلاميين على الحكم في طهران.
7. لقد ظهرت عدة تغيرات في مواقف كل من الاتحاد الأوروبي روسيا الصين تميزت باللين و التعامل مع إيران في بعض الأحيان والتشديد اللهجة أو الوقوف ضدها أحيانا أخرى وذلك حسب ما تمليه الظروف والمصلحة الخاصة لكل منها بهدف الحفاظ قدر المستطاع على مصالحها الاقتصادية التي تربطها بإيران , و الوقوع تحت وطأة الضغوط الأمريكية من جهة أخرى .
8. وعليه فإن كل المؤشرات الحاصلة على الساحة الدولية تشير إلى أن الأزمة النووية الإيرانية ستبقى على هذا الحال المتمثل في الاتفاق بينها و بين الدول الغربية على اعتبار أن هذا الاتفاق سيضمن المصلحة لكلا منها .

الملحق رقم (1)

موقع ايران

المصدر: شنين محمد مهدي، المرجع سابق، ص. 31.

اكبر الدول التي تمتلك احتياطات نفطية في العالم

المصدر: فاطمة ابراهيم جمعة اعطيوي، المرجع السابق، ص.125,

الملحق رقم (3)

قائمة المصطلحات التعريفية

البلوتونيوم:	هو عنصر معدني مشع وثقيل، يوجد في اليورانيوم الخام، عدده الذري (94)، ورمزه (Pu)، ويمكن انتاجه صناعياً من خلال معالجة اليورانيوم (U_{238}).
تترافلوريد اليورانيوم:	هو مركب صلب بلوري أخضر اللون من مركبات اليورانيوم، صيغته الكيميائية (UF_4)، وهو مركب وسيط في عملية تحويل هكسافلوريد اليورانيوم (UF_6) إلى أكاسيد اليورانيوم (UO_2 , U_3O_8) أو معدن اليورانيوم (U).
ثاني أكسيد اليورانيوم:	هو من مركبات اليورانيوم، صيغته الكيميائية (UO_2)، ينتج من تفاعل ثالث أكسيد اليورانيوم مع الهيدروجين.
جهاز الطرد المركزي:	عبارة عن غلاف أسطواني مفرغ من الهواء يدور بداخله أسطوانة بسرعة كبيرة، وهذه الأسطوانة تدور تقريباً بدون أي نوع من الاحتكاك بواسطة محرك كهربائي مثبت في أسفل الجهاز ومغناطيس قوي من الأعلى ليقوم بعملية تخصيب اليورانيوم.
حقل لتخصيب اليورانيوم:	هو منشأة أو منشآت يتم بها عملية أو أكثر من عمليات تخصيب اليورانيوم.
عملية تحويل اليورانيوم:	هي عملية تحويل الكعك الأصفر من الحالة الصلبة إلى حالة غازية (تترافلوريد أو هكسافلوريد اليورانيوم) وذلك بهدف التحكم بجزيئيات الغاز في التلاؤم مع عمل جهاز الطرد المركزي.

عملية طحن اليورانيوم:	هي عملية تجهيز اليورانيوم الخام المستخرج لفصل عنصر اليورانيوم عن المواد الأخرى غير المرغوب فيها والموجودة في الخام.
الكعك الأصفر:	وهو مسحوق أصفر عبارة عن أكسيد اليورانيوم، وصيغته الكيميائية (U_3O_8)، وينتج من طحن اليورانيوم الخام.
الماء الثقيل:	هو ماء يحتوي على نظير ثقيل من الهيدروجين يسمى ديوتريوم رمزه الكيميائي (D) بدلاً من الهيدروجين العادي. وصيغته الكيميائية (D_2O)وتبلغ كتلة ذرة الديوتريوم حوالي ضعف كتلة ذرة الهيدروجين العادي، ويسمى الماء الثقيل أيضًا أكسيد الديوتريوم.
الماء الخفيف:	هو الماء العادي، المكون من ذرتي هيدروجين وذرة أكسجين، وصيغته الكيميائية (H_2o).
النظائر:	هي أشكال من العنصر الكيميائي لذرتها نفس العدد الذري (عدد البروتونات)، ولكنها تختلف في الكتلة الذرية (عدد النيوترونات). ولا تختلف الخواص الكيميائية للذرة ونظيرها، أما الخواص الفيزيائية فهي تختلف لكلاهما اختلافًا كبيرًا.
هكسافلوريد اليورانيوم:	هو مركب صلب أبيض اللون يتم الحصول عليه من معالجة الكعك الأصفر، وصيغته الكيميائية (UF_6).
اليورانيوم الخام:	عبارة عن صخر يحتوي على معدن اليورانيوم، والذي يتم استخراج اليورانيوم الطبيعي منه.

اليورانيوم:	هو عنصر فلزي مشع، عدده الذري (92)، وله نظيرين مشعين هما (U_{235}) و (U_{238}).
اليورانيوم المخصب:	هو اليورانيوم الطبيعي الذي تمت به زيادة تركيز النظير (U_{235}) إلى أكثر من (0.711).
اليورانيوم عالي التخصيب:	هو اليورانيوم المخصب الذي يكون به تركيز النظير المشع (U_{235}) أكثر من 20%.
اليورانيوم منخفض التخصيب:	هو اليورانيوم المخصب الذي يكون به تركيز النظير المشع (U_{235}) أقل من 20%.

المصدر: فاطمة إبراهيم جمعة إعطيوي، المثلث الاوراسي والبرنامج النووي الايراني، رسالة ماجستير، قسم الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2011، ص-ص. 9، 11.

خريطة توضح المسافات بين بوشهر النووي وعدد مناطق من دول الخليج

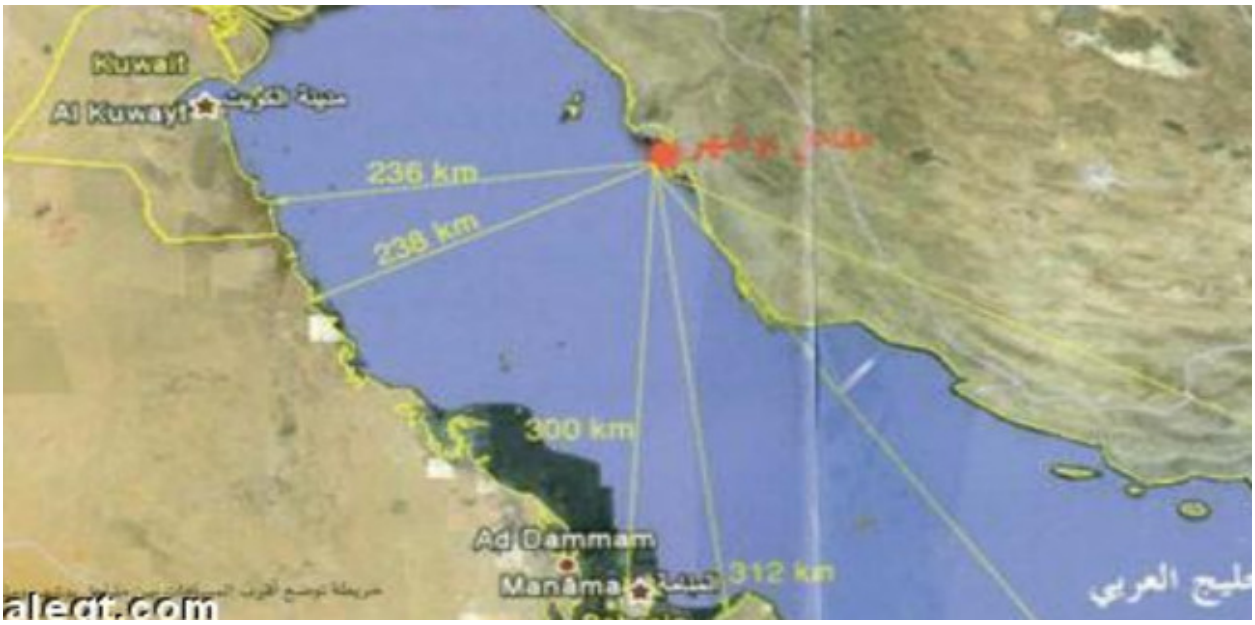

المصدر: عبد الله حمود السهلي: رؤية إيستراتيجية خليجية لمجابهة المشروع النووي الايراني، رسالة ماجستير، قسم الدراسات الاستراتيجية، كلية الدراسات الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2014، ص. 3.

الملحق رقم (3)

المواقع النووية الايرانية
بارشين
اظهرت صورا التقطتها اقمار اصطناعية عن وجود منشأة نووية في هذه القاعدة العسكرية
قم المصنع الثاني لتخصيب اليورانيوم، بني سرا
نطنز
اول مصنع لتخصيب اليورانيوم
تركمانستان
طهران
كرج
العراق
لشكر اباد
اراك
افغانستان
اصفهان
السعودية
انارك
بوشهر
ايران
باكستان
الامارات
عمان
٣٠٠ كلم
AFP
المصدر: الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الدورة النظرية المفترضة للوقود النووي

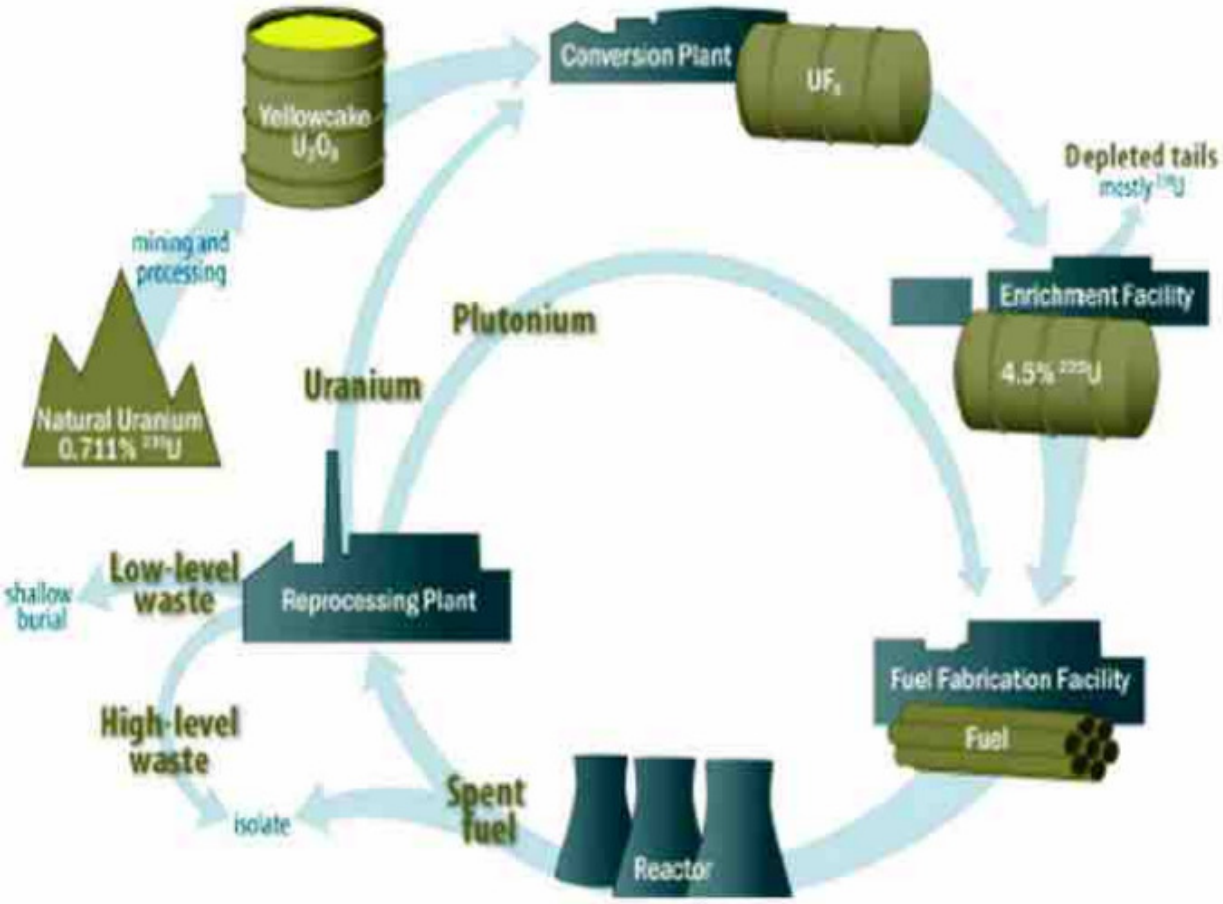

المصدر: بول كيه كير، ومارك هولت، واخرون، التعاون في مجال الطاقة النووية بين الولات المتحدة الامريكية و دول اجنية، ابو ضبي: مركر الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014، ص. 45.

اولا : المراجع والمصادر باللغة العربية:

أ/قرارات:

1/قرار مجلس الأمن, 1737 الصادر بتاريخ سبتمبر 2007 تحت رقم: 1737 /S/RES.
2/تقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وثيقة تحت رقم: 8 GOV/2007.
3/قرار RESقرار مجلس الأمن 1929 الصادر بتاريخ 9 جوان 2010تحت رقم:S/RES/1929 / S مجلس الأمن 2013

4/ قرار مجلس الأمن,1696 الصادر بتاريخ 21 جويلية تحت رقمS/RES/1696

أ/الكتب:

1/محمد صادق(إسماعيل) , من الشاه إلى النجاد إيران.....إلى أين , القاهرة : الدار العربي للنشر و التوزيع ,(د.س.ن) 2002.

2/ الخزاند (سامي إبراهيم), إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري , بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون , 2014,.

3ابراهيم(سليمان), مبادئ علم ألإدارة و العمل الشرطي دراسة تطبيقية على أعمال الأمن , القاهرة:المركز الوطني للإرصادات القانونية, 2015,.

4/ألنعيمي(احمد نوري), السياسية الخارجية الإيرانية 1979 – 2011 ، عمان : دار الجنان للنشر و التوزيع , 2012.

5/إلهة روستامي(بوقي), تأثير إيران ونفوذها في المنطقة , تر: فاطمة نصر, القاهرة : دار سطور جديدة, 2011,

6/آنا (بورشيفكا) ، روسيا في الشرق الأوسط ، الدوافع والآثار والآمال ، تر : مركز إدراك الدراسات والاستشارات ، (د ب ن):(د.د.ن), 2016

7/بن العجمي(بن عيسى محسن), ألأمن والتنمية ,الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية 2011.
8/ بن عميرة (عقاب بن غازي) ، إدارة الأزمات الأسرية، الرياض: (د.د.ن)، 2009،.
9/جاد الله (محمود)، إدارة الأزمات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2010.

10/جاد الله(محمود)، إدارة الأزمات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2000

11/حميداني (سليم)، القرار في الأزمات الدولية الإدراك السياسي للقادة وعملية صنع القرار أزمة 1967 وأزمة الخليج –دراسة نظرية وتطبيقية–، الازريطة: دار الجامعة الجديدة، 2014،

12/ الخزرجي(ثامر كامل محمد)، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009

13/خضور(اديب)، الإعلام و الأزمات، الرياض، (د.د.ن)، 1999،

14/ الخوالدة (هشام أجريد) ، " السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991 – 2012) ", رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الأدب والعلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط 2013.

15/الدويك (عبد الغفار عفيفي) ، إدارة الأزمات الدولية، الرياض: مكتبة فهد الوطنية للنشر، 2013،

16/ رانا ابوسعد حقي التوفيق, إستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة , عمان : دار زهران للنشر و التوزيع2008 ظهر الرفاعي , الملف النووي الإيراني و الصراع على الشرق الأوسط , بيروت : دار

17/مرهون 18/(الجليل زيد) , عودة الإصلاحيين ومستقبل برنامج إيران , مركز العلوم , 2008,. الجزيرة للدراسات , 18جويلية 2013,

19/راي(تقية)، إيران الخفية ، تر: أيهم الصباغ ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2010.

20/زعرور (الهادي)،توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية أمريكيا ،روسيا ،إيران ،الكيان الصهيوني ،حزب الله ،كوبا الشمالية ،بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2013

21/زكريا (حسين)، أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية –الاسرائلية – الأمريكية, الإسكندرية: مؤسسة حرس الدولية ,.

22/السيد (عليوة)، إدارة الأزمات والكوارث –مخاطر العولمة والإرهاب الدولي–، ط2، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع،

23/شاسكوف(سيرجي) ،العلاقات الروسية الإيرانية إلي أين ،أبو ظبي :مركز الأمرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2010

24/شحاتة (رضا أحمد)، إيران والخليج ، خيارات القوة واحتمالات السلام ، المنامة ، مركز البحرين للدراسات والبحوث ،2008.

25/شعبان(حمدي)، الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، 2005،

26/شوقي الحمال عبد الله عبد الرزاق إبراهيم , تاريخ مصر المعاصر , القاهرة:دار الثقافة للنشر و التوزيع ,1998,.

27/عبد الرحمان التوفيق , إدارة ألأزمات الدولية ,التخطيط لما قد يوضح , القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك,2002,.

28/قحف(قادري علي عبد عبد السلام) ، ثقافة الخرفات وإدارة الأزمات، بيروت: دار الجامعة، 1999،. المجيد، اتصالات الأزمات، الازاريطة: دار الجامعة الجديدة، 2008،.

29/عبد العظيم محمد (زينب)، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية

30/عبد الغفار(محمد) , فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية , الدبلوماسية الوقائية وضع السلام , الجزائر: دار هومة ,2003.

31/عبد القادر نزار , إيران و القنبلة النووية –الطموحات الإمبراطورية–, بيروت : المكتبة الدولية , 2008,

32/عرنوس (سليمان خليل)، الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011

33/عشماوي (محمد عبد الوهاب حسن)، دور الصحف في إدارة ألأزمات الأمنية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008،

34/عصام(نايلي) , تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي, عمان : دار حامد للنشر و التوزيع

35/عطا(محمد زهرة) ، البرنامج النووي الإيراني ، بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .2015

36/ العكة (وسام الدين)، التحدي النووي الإيراني ، حقيقة أم وهم دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية ، سوريا : دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر

37/العلاق(بشير)، العلاقات العامة في الأزمات، عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009،.

38/علي ناصر ناصر ،مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني ،بيروت :دار الفرابي ،2013

39/عمرو (حمزاوي) ، كريم سجد بور وآخرون ، الشرق الأوسط الجديد ، بيروت ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2008 ،

40/عمرو حمزاوي ، كريم سجد بور وآخرون ، الشرق الأوسط الجديد ، بيروت ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2008 ،

41/عياصرة(معن محمود) ، مروان محمد بني, إدارة الصراع و ألأزمات و ضغوط العمل و التغيير , عمان : دار الحامد، 2007

42/غالب سليقة(رواد)، إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام الأمن الجماعي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014

43/فهمي (عبد القادر محمد) ,المدخل إلى دراسة الإستراتيجية , عمان : دار مجد لاوي ,2006,.

45/قدري (علي عبد المجيد) ,اتصالات الأزمة و إدارة ألأزمة ,ألأزاريطة :دار الجديدة,2008

46/ القطارنة(زياد)، إدارة الكوارث، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013،

47/كمال(حماد)، إدارة الأزمات الإدارة الأمريكية و الإسرائيلية للأزمات نموذجا , معهد الإمام شيرازي الدولي للدراسات :واشنطن,.

48/كول (جوان)، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما ، تر : راشد سعيد الشامسي ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2014 .

49/ماجد عبد المهدي المساعد، إدارة الأزمات المدخل المفاهيم العمليات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012

50/ماهر(احمد) , إدارة الأزمات , ألإسكندرية :الدار الجامعية , 2006

51/محمد عبد الفتاح محمود بشير المغربي , إدارة ألأزمات من منظور إداري ألخرطوم , أمانة البحوث والتوثيق ,1423

52/محمد عترس ،معجم بلدان العالم ،جغرافي ،اقتصادي ،تاريخي ،سياسي ،القاهرة :الدار الثقافة للنشر ،2002.

53/محمود(خالد محمد) , آفاق ألأمن الإسرائيلي , بيروت , مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ,7 200

54ميخائيل(بارزوهر), نسيم مشعل , الموسادة – العمليات الكبرى , تر:عقيلي , بيروت: دار الجيل للنشر , 2011,

55/المريض (رجب ضو خليفة)، إدارة الأزمات الدولية أزمة لوكربي في إطار العربي الإفريقي –دراسة مقانة–، (د.ب.ن): دار الزهراء للنشر، (د.س.ن

56/مسعود الخوند ،الموسوعة التاريخية الجغرافية ،ج4،بيروت :دار رواد النهض

57/ مسعود(شهرزاد)، الإعلام وإدارة الأزمات –الإعلام الأمريكي نموذجا–، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013،.

المغربي(محمد عبد الفتاح محمود بشير) , إدارة ألأزمات من منظور إداري ألخرطوم , أمانة البحوث والتوثيق ,1423

58/مقدم (ارشين اديب)، فاطمة الصمادي وآخرون ، التقارب الإيراني – الأمريكي مستقبل الدور الإيراني ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2014 .

59/ الموسوي (ضياء مجيد) ، اللاءات الثلاث " 2005 الفرنسية والهولندية للدستور الأوروبي والإيرانية للتيار الإصلاحي, الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ,2006,

60/ميثاق (خير الله جلود)، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني", سلسة شؤون إقليمية(8) ، مركز الدراسات الإقليمية ،جامعة الموصل ، 2010،.

61/المير(امنة)، أسطورة الحياد استقلالية الإعلام اللبناني في الأزمات السياسية. بيروت: دار النهار للنشر، 2014.

62/نزار(عبد القادر) , إيران و القنبلة النووية –الطموحات الإمبراطورية–, بيروت : المكتبة الدولية , 2008,.

63/نصري(ذياب خاطر) ،الجغرافيا السياسية والجيوبو لتيكا ، عمان :دار الجنادية للنشر والتوزيع 2010

64/نيسوتو (نيكول) ، وفيليب غردون ، هلال الأزمات – الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط ، تر: حسان البستاني : بيروت : الدار العربية للعلوم, 2006.

65/يوسف (خليفة يوسف) ،مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوي الأجنبية ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية 2011

مجلات ودوريات:

–1/ الحفاجي (كرار) ,أسباب نشوء ألأزمات و إدارتها دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي , مجلة الكوفة , العدد5,

2/تميم هاني (خلاف) ،"القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والإقليمي" ،مجلة السياسية الدولية [1] ،العدد 142 أكتوبر 2000 ص51.

3/حمدي (رشا) ،موقف إدارة بوش اتجاه البرنامج النووي الإيراني ،مجلة السياسية الدولية ،العدد 152 [1] مطابع التجارية ،مصر أفريل 2003.

4/ محمد (أحمد), "البرنامج النووي الإيراني و أثره على انقرا و الشرق ألأوسط", مجلة السياسة الدولية , [1] العدد 390, جانفي 2006,

5/ميشال (نوفل) "إيران القيمة الإستراتيجية "مجلة الشرق الأوسط ،العدد 49 فيفري 1996

6/نصري ذياب (خاطر) ،الجغرافيا السياسية والجيوبو لتيكا ، عمان :دار الجنادية للنشر والتوزيع 2010 ص 171.

7/اثار (عبد الهادي محمد)،" إستراتيجية إدارة الأزمات الدولية تأطير مفاهيمي على وقف المنظور الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية و الأردنية ، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64،
8/أحمد ابراهيم (محمود) ، "البرنامج النووي بين الدوافع العسكرية السلمية" ،دورية مختارات ايرانية العدد 6 .كانون الثاني 2001.

9/ادريس (محمد السعيد)," الجوار الإقليمي و العقوبات المفروضة على إيران", مجلة شرق نامة, العدد8,جانفي 2011,
10/البديري(إياد عايد والي) ،الدور الإستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي ،دراسة جيوبو لتيكية ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ،المجلد 11،العدد،2008.
11/البريخت (ستيف)، "إدارة الأزمات –فن الدفاع عن الشركات–"، مجلة الشركة العربية للإعلام، العدد 11، القاهرة، حزيران 1998،

12/جمال سلامة (على) ، "أزمة البرنامج النووي الإيراني بين تكلفة المواجهات وجدوى العقوبات" ، مجلة البحوث الإدارية مجلة دورية : ربع سنوية يوليو، 2010.

13/جيورا (إيلاند) ، " الملف النووي الإيراني" ، تر : الزيتونة 48 ، مجلة واشنطن كوراتلي الفصلية ، 2010 ،

14/حارث قحطان (عبد الله)، مثنى فائق مرعي ، "أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية – الإيرانية "، مجلة الأدب الفراهيدي ، العدد 19 آذار 2014,
15/عاطف معتمد (عبد الحميد) ، "روسيا وإيران ، التفاعل النووي في الساحة الرمادية", مجلة الدراسات الإستراتيجية ، العدد 2 ، الجزائر ، جوان 2006 ،

16/عامر (كامل أحمد) ، "موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني", مجلة دراسات دولية ,العدد الخمسون مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، (د س ن) ,
17/ العبيدي أمل محمود علي ، "إستراتيجية الصراع التنظيمي وإمكانية تحقيق أهداف المنظمة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، 69، المستنصرية 2008،.
18/علي فايز (كريم) , كريم سجادبور, " رحلة إيران النووية الطويلة التكاليف و المخاطر", مجلة الدراسات العالمية , العدد 142 أبظبي: مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية , 2014,

19/علي ناصر (ناصر) ،مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني ،بيروت :دار الفرابي ،2013 ص 171.

20/غانم (هنيدة) ," المشهد الإسرائيلي 2013", مجلة المدار الاستراتيجي , العدد10, 2014, ص.111.

21/غيث سفاح متعب الربيعي، قحطان حسين طاهر، "ماهية الازمة الدولية، مجلة"، مجلة العلوم السياسية، العدد 22، جامعة بغداد، (د.س.ن)،

22/مظلوم (جمال)," سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية", مجلة السياسة الدولية , العدد 159, جانفي 2005,

23/مقدم ارشين اديب ، فاطمة الصمادي وآخرون ، التقارب الإيراني – الأمريكي مستقبل الدور الإيراني ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2014

مذكرات غير منشورة:

1/اسليم (وسام صبحي مصباح) ، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة)، قسم إدارة أعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007

2/بن جامع(لمياء),إستراتيجية ألإتحاد ألأوربي في إدارة ألأزمات الشرق ألأوسط –القضية الفلسطينية نموذجا ,رسالة ماجستير ,قسم العلوم السياسية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة بسكرة ,2010

3/بن متعب بن كرم (عبد الله)، "اللجنة الأمنية ودورها في إدارة الأزمات–دراسة تطبيقية على اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية–"، رسالة ماجستير، قسم علوم إدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

4/ بني ملحم (غازي صالح نهار) ،"البرنامج النووي الايراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 2003–2013" رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كليةالادب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط 2012

5/الجرابعة (رجائي سلامة)،" الإستراتيجية الإيرانية اتجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط 2011/1979", رسالة ماجستير , قسم العلوم السياسية , كلية الأدب و العلوم , جامعة الشرق الأوسط , 2012

6/حجاب (عبد الله)،السياسة الإقليمية لإيران في أسيا الوسطي والخليج (1979–2011)دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية ،رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر3. 2011/2012ص

7 حسنين (حسين عبد الهادي) ،ا"لبرنامج النووي الايراني وانعكاساته على الامن القومي الاسرائلي (1979–2010) "،رسالة ماجستير ،قسم الدراسات العليا ،كلية الادب والعلوم الانسانية ،جامعة الأزهر – غزة 2011

8/ الراحجي (محمد بن علي بن الرحمان), تقويم البرامج التدريبية لإدارة ألأزمات في المعاهد الأمنية من جهة المتدربين

9/رعد حبيب(مصطفى) ," العلاقات التركية الإيرانية منذ 1990/"2008, رسالة ماجستير , قسم العلوم السياسية , عماد الدراسات العليا , جامعة مؤتة ,2010

10/زايد (وردية)، "استخدام الطاقة الذرية لأغراض العسكرية والسلمية "، رسالة ماجستير ، فرع القانون الدولي العام ن كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2012

11/العبادي (خالد جويعة ارتيمة) ، "تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية(سوريا ،لبنان)1979–2007"،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية عمادة الدراسات العليا ،جامعة مؤتة ،

12/عبد العال(فؤاد محمد), أساليب إدارة ألأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظات غزة و علاقتها بالتخطيط الاستراتيجي , رسالة ماجستير,قسم أصول التربية , تخصص إدارة تربوية , كلية التربية , الجامعة ألإسلامية ,غزة ,2009,

13/عبد العالي (فؤاد محمد) ، "أساليب إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة غزة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي"، رسالة ماجستير ، قسم أصول التربية ، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الاسلامية غزة، 2009،

14/عبد المنعم (هادي علي) ،"إيران –روسيا ، دراسة في واقع الجوار والتنبؤ فيه "،رسالة ماجستير ،قسم الجغرافيا ،كلية الاداب،جامعة الكوفة ،2007 .

15/العتيبي (عبد الله سعد) ," ألأزمة ألأمريكية الإيرانية و انعكاساتها على أمن الخليج –دراسة حالة دولة الكويت2011/1997",رسالة ماجستير , قسم العلوم السياسية , كلية ألأدب و العلوم , جامعة الشرق ألأوسط, 2012,

16/عشور (هيا عدنان) ،" الديناميكية السياسية و إدارة الأزمات الدولية : الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجا"رسالة ماجستير,قسم العلوم السياسية , كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية , جامعة غزة ,2013 ,

17/ لوصيف (عبد الوهاب) ," دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني" , رسالة ماجستير , قسم العلوم السياسية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر باتنة , ,2012

18/نردين حسن الميمي ،" الإستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية الثوابت والمتغيرات ", رسالة ماجستير قسم الدراسات الدولية كلية الدراسات العليا جامعة بيروت, 2011,

19/الوهاس (محمد بن حسن أحمد) ، "دور القيادات الأمنية في فاعلية إدارة الأزمات – دراسة تطبيقية على قوات الأمن الخاص في منطقتي الرياض ومكة المكرمة"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002

المراجع باللغة الفرنسية:

1/John Spanier- Games Nations Play- Congèress Ouarter lypevess, seventh

2/Find lay(tevor).Mvlater.conflipreفnton.Ma nageieni.Andre sold vtion. Stprtyearoook.1994[1] Hashi mie .Ahmed 3/Le routeur de lo puissance .Iranienne .unnovel Irakpeoptionde Securute Strategie nationlau noyenorent² .Paris IFRI1994p19.

4/Noder Brazin.Lecomie .POlique a developpement de L.energie muchearee I ran 1959-2004). In site http www.ccracnvs.Fr .

1

محتويات الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....9

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الدولية.....10

المطلب الأول: تعريف الأزمة الدولية.....10

المطلب الثالث:خصائص الأزمة الدولية.....20

المطلب الرابع:أسباب الأزمة الدولية 24

المبحث الثاني: مفهوم إدارة الأزمات الدولية.....29

المطلب الأول : تعريف إدارة الأزمات الدولية 29

المطلب الثاني : أهداف و مبادئ الأزمات الدولية.....33

المطلب الثالث : مراحل إدارة الأزمات الدولية.....38

المبحث الثالث: استراتيجيات إدارة الأزمات الدولية 43

المطلب الثاني :الاستراتيجية الهجومية وادارة الازمات الدولية 43

المطلب الثاني :الاستراتيجية الدفاعية و إدارة الازمات الدولية 53

الفصل الثاني :مقومات جمهورية إيران و برنامجها النووي 56

المبحث الأول :المكانة الجيوستراتيجية التي تحظى بها دولة إيران.....56

المطلب الاول : الموقع الجغرافي لجمهورية إيران.....57

المطلب الثاني :المعطيات الاقتصادية والبشرية لإيران.....60

المطلب الثالث: دور المؤسسات السياسية لإيران.....65

المبحث الثاني: طبيعة البرنامج النووي الإيراني.....72

المطلب الأول :مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني.....72

المطلب الثاني :دوافع ولأهداف البرنامج النووي الإيراني.....77

الفصل الثاني:تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي والدولي.....83

البحث الأول دور الأطراف الدولية وفي إدارة الملف النووي الإيراني.....84

المطلب الأول : الوكالة الدولية ومجلس الأمن في إدارة الملف النووي الإيراني.....84

المطلب الثاني : الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني.....92

المطلب الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من أزمة البرنامج النووي الإيراني.....100

المطلب الرابع: موقف روسيا والصين من البرنامج النووي الايراني.....104

المبحث الثاني: المواقف الاقليمية ودورها في ادارة ازمة البرنامج النووي لايران.....110

المطلب الاول: الموقف التركي من الملف النووي الايراين.....110

المطلب الثالث: الموقف الاسرائيلي من الملف النووي الايراني.....113

المطلب الرابع: الموقف العربي من الملف النووي الايراني.....116

المبحث الثالث: سيناريوهات تطور المسألة النووية الايرانية.....122

المطلب الاول: سيناريو استمرار الوضع الحالي.....122

المطلب الثاني: سيناريو التراجع.....125

خاتمة.....129

الملاحق.....131

Abstracit :

The political and internatoinal crises are cosnidered a turning poinet and a change in the statu quo ; between life and death, war and perace which is a surprised attitude, in the broadest sense and on basis of tim and threat, ror taking the right decision needed by the foreign policy decision maker, in the country . So far the International Crisis are affected by moti speed, dynamics and mechanics factors- in measurig the motion and speed of event and variables-affect largely the political decision-maker and the internatoinal reactions and responses to these variables.

The study is based on political dynamics and intermatoinal crisis mangement as an essential wonder. For a groupe counries roho is reiatoin of the nuchear system of iran pragmotic natoin.

The study reaches to inportant conclusions as ; the Iranian nuclear program has reached a very advenced stage that enable them to manufacture the atomic bomb within theri nuclear prpgram. Therefore , the anxiety of the International community is stimulated.